التقاء السّاكنين في اللّغة العربيّة

(دراسة صوتية)

آمال الصّيد أبوعجيلة محمد



التقاء السّاكنين في اللغة العربيّة

إصدارات

مجلس الثقافة العام

التقاء السّاكنين في اللغة العربيّة

« دراسة صوتية »

آمال الصّيد أبوعجيلة محمّد

الناشــر
مجــلــس الـثـقـافــة العــام

اســـــم الكـــــتاب　التقاء الساكنين في اللغة العربية (دراسة صوتية)
اســـــم المؤلـــــف　آمال السيد أبوعجيلة محمد
ســـــنة النـــــشر　2008م
رقـــــم الإيـــــداع　759 / 2008م (دار الكتب الوطنية)
الترقـــــيم الدولـــــي　7 – 684 – 38 - 9959 - 978

تـــــصميم الغـــــلاف　علي العباني
لـــــوحة الغـــــلاف　علي العباني
التنفـــــيذ الفنـــــي　دار قـــباء الحديثة – القاهرة

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إصدارات

مجلس الثقافة العام

المقر الرئيس – مجمع المؤتمرات – سرت
هاتف 002185468622 – بريد مصور 002185473161
فرع طرابلس – عمارة الواحات – شارع عمر المختار
هاتف 00218214449894 – بريد مصور 00218213335388
ص ب 2764 طرابلس
فرع بنغازي – الفويهات الغربية – الطريق الدائري الثاني
هاتف 00218612241577 – 00218612241578
بريد مصور 00218612241576 – ص ب 9351 بنغازي
بريد إلكتروني – LCC2_2005@Yahoo.ca

مُقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه
ومداد كلماته، والصّلاة والسّلام على صفوة الخلق أجمعين،
وعلى آله وصحبه الطّيبين، أمّا بعد ،،،

فإنّ لغتنا العربيّة نبع من ينابيع العلم لا ينضُب، وكنز من كنوز المعرفة لا يفنى، وبحر زاخر بالموضوعات المتجدّدة الّتي لا يفتأ الباحث يستخرجها من أصدافه لآلئ تسرّ النّاظرين ، وتزهو بصقلها وتهذيبها نفوس المشتغلين بعلوم اللغة وميادينها.

ولا يجانب الصواب من قال إن اللّغة العربيّة كغيرها من اللغات تتماز بنظام خاصّ يتحكم في أصواتها ومفرداتها وتراكيبها؛ فيقرُّ بعض الظّواهر اللّغويّة الّتي تلائم طبيعة اللّغة، بينما يرفض ظواهر أخرى لوجود ثقل أو صعوبة في تطبيقها، وهذا صحيح ما دمنا نتكلّم ضمن الإطار النّظريّ للّغة، أمّا إذا انتقلنا إلى الإطار العمليّ أو المجال التّطبيقيّ لها فإنّنا نصادف أموراً تتعارض مع نظام اللّغة، هذه الأمور هي ظواهر يفرضها السّياق، وتظهر من خلال المستوى الكلاميّ للّغة؛ لأنّ استخدام اللّغة يتعارض في كثير منَ الأحيان مع قواعدها وقوانينها، فإذا وقع ذلك يُلجأ إلى تصحيح السّياق وإرجاعه إلى الشّكل الّذي يُقرُّه النّظام .

و(التقاء السّاكنين) منَ الظّواهر الّتي تعمل اللّغة على التّخلّص منها ؛لأنّ القاعدة الّتي وضعها النّحاة تقول بعدم جواز التقاء السّاكنين في اللّغة العربيّة، فإن حدث والتقت كلمة تنتهي بساكن بكلمة أخرى تبدأ بساكن نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[1] على سبيل المثال وجب التّخلّص من

---

(1) الآية 1 من سورة البيّنة .

هـذين السّاكنين المتتابعين وذلك بالإتيان بكسرة التّخلّص الّتي يُحرّك بها السّاكن الأوّل وهو نون (يَكُنْ)؛ و ذا المثال ليس إلا أنموذجاً يمنحنا تصوّرا عاماً لما يعنيه التّخلّص منَ التقاء السّاكنين، لكنّ البحث يشتمل على جوانب أخرى عديدة تناولتها وفق منهج صوتيّ وصفيّ تحليليّ؛ في ثلاثة فصول، يتقدّمها تمهيد بعنوان: مفهوم السّاكن والمتحرّك بين القدامى والمحدثين، تناولت فيه التّعريف بالسّاكن والمتحرّك لغةً؛ من خلال الاطّلاع على المعاجم اللّغويّة المختلفة، ثمّ وقفتُ وقفة تحليليّة عند معنى السّاكن والمتحرّك في اصطلاح النّحاة القدامى، ثمّ تطرّقتُ إلى الفرق بين السّاكن والمتحرّك منَ النّاحية الصّوتيّة، مُستشهدةً في كل ذلك بكلام الأسلاف، متناولةً نصوصهم بالتّحليل البعيد عنِ النّظرة السّطحيّة - قدر الإمكان - في قراءتها أو الحكم عليها؛ ليقيني أنّ الفهم الصّائب لمفهوم السّاكن لدى الأسلاف يُمكّنني من دراسة ظاهرة التقاء السّاكنين دراسة موضوعيّة، ثمّ تناولتُ بعد ذلك التّعريف بالمصطلحات الحديثة لأجزاء التّحليل المقطعيّ بوصفها موادّ السّلسلة الكلاميّة الّتي أسعى إلى تحليلها في إطار قضية التقاء السّاكنين.

يختصّ **الفصل الأول** في هذا الكتاب بمواضع التقاء السّاكنين، افتتحته بتعريف صوتيّ للتّتابُع الّذي يَصْدُقُ عليه التقاء السّاكنين ثمّ تناولتُ في المبحث الأوّل منه تحليل النّماذج الّتي اتّفق القدماء والمحدثون على إقرارها ضمن ظاهرة التقاء السّاكنين .

أمّا المبحث الثّاني فقد ضمّنته نماذجَ أُخرى لالتقاء السّاكنين متمثّلة في القراءات القرآنيّة الصّحيحة الّتي لم يتفق النّحاة القدامى على إدخالها في هذا الباب؛ لأنّ منهم من جعل النّطق بتركيب يحوي التقاء السّاكنين مستحيلاً، إلاّ أنّ وجود هذه النّماذج القرآنيّة يثبتُ إمكانيّة النّطق بساكنين متواليين،ويلزمنا الإقرار بذلك، ومن ثم قدّمتُ تحليلاً صوتيّاً لنماذج من هذه القراءات تتّضح من خلاله كيفيّة نطق هذا التّتابُع الصّوتيّ ومدى صعوبته، وكان هذا موضوع المبحث الثّالث من هذا الفصل .

وبانتهاء هذا الجزء من البحث يصل الوصف الصّوتيّ لظاهر التقاء

السّاكنين الموجودة في اللغة العربية إلى دلتاه، ليبدأ الجزء الأكبر منه الذي يمثل الضفة المقابلة أعني: (التخلص من التقاء الساكنين)- الذي شغله الفصلان الثاني والثالث .

استهللت هذا القسم من البحث بتفسير صوتي لتفادي توالي ساكنين؛ ليتسنى لي بعد ذلك بيان تقاسيم هذا (النمط المرفوض في اللغة) وملامحه في السياق الصوتي، وهذا التفسير كان مدخلاً للفصل الثاني .

ثم شرعت في **الفصل الثاني** ، وفيه تناولت صور التّخلّص منَ التقاء ساكنين أوّلهما صوت مدّ، وقسمتُ المباحث الّتي تندرجُ تحت هذا الفصل بحسب نوع السّياق الصّوتيّ الّذي يوجدُ فيه السّاكن الأوّل مع السّاكن الثّاني، وحيث إن الأول منهما لا يخرج عن كونه صوت مدّ أو صوتاً صامتاً، كما أن ثاني الساكنين لا يخلو من إحدى ثلاث حالات: أن يكون من الكلمة نفسها، أو كالجزء منها ، أو من كلمة أخرى - فقد كان المبحث الأوّل خاصّاً بالتّخلّص من التقاء ساكنين أوّلهما صوت مدّ ، ومن ثم يأتي تقسيم المباحث كالآتي :

المبحث الأول: التخلص من التقاء ساكنين أولهما صوت مدّ والثّاني منَ الكلمة نفسها. المبحثَ الثّاني: التّخلّصُ من التقاء ساكنين أوّلهما صوتُ مدّ والثّاني كالجزء منَ الكلمة. المبحث الثّالث: التّخلّص من التقاء ساكنين أوّلُهما صوتُ مدّ والثّاني من كلمة أخرى، وقدِ اتّبعتُ في هذا التّقسيم منهج النحاة القدماء في عرضهم الظّاهرة .

أمّا **الفصل الثّالث** فيشمل صور التّخلّص منَ التقاء ساكنين أوّلهما حرف صحيح (صوت صامت)، ولما كانت القاعدة العامّة للتّخلّص منَ التقاء ساكنين على هذه الصّفة هي أن يُحرّك أحدهما؛ فقدِ ابتدأتُ هذا الفصل بالتّعريف بحركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين عند النّحاة القدامى وكيفيّة اختيارها، لأبدأ بعدئذٍ في تقسيم هذا الفصلُ بحسب موقع السّاكن الثّاني في السّياق الصّوتيّ - كما في الفصل الثّاني - إلى ثلاثة مباحثَ هي: المبحث الأوّل: التّخلّص من التقاء ساكنين أوّلهما صوتٌ صامتٌ والثّاني منَ الكلمة نفسها، المبحث الثّاني: التّخلّص من

التقاء ساكنين أوّلهما صوتٌ صامتٌ والثّاني كالجزء منَ الكلمة، المبحث الثّالث: التّخلّص من التقاء ساكنين أوّلهما صوتٌ صامتٌ والثّاني من كلمةٍ أخرى في السّياق الصّوتيّ، وقد تناولت هذا كلّه بتحليل صوتيّ لعمليّة تحريك أحد السّاكنين من وجهة نظر تختلف عما عرضه النحاة القدامى ، أرجو أن تكون موفّقة .

ثمّ اختتمت هذه الدّراسة بالنّتائج الّتي توصّلت إليها، ضمّنتها خلاصة هذا البحث وثمرته النّهائيّة ، فإن وفقت إلى الصواب فمن الله تعالى ، هو الهادي والموفق إلى سواء السبيل ، وإن أخطأت فمن نفسي ،والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلوات الطيبات الزكيّات على إمام المرسلين وعلى صحبه الغر الميامين ومن سار على منهاجهم إلى يوم الدين .

الفصل الأول (فصل تمهيدي)

مفهوم الساكن والمتحرك
بين القدامى والمحدثين

- المعنى اللغوي للسكون والحركة .
- المعنى الاصطلاحي للسكون والحركة .
- وصف صوتي للساكن والمتحرك .
- أجزاء التحليل المقطعي (صامت / حركة) .

مفهوم السّاكن والمتحرّك بين القدامى والمحدثين

تقتضي الدّراسة في بحث يتناول قضية التقاء السّاكنين في اللّغة العربيّة أن نبدأ بتحديد دقيق لمفهوم السّاكن والمتحرّك سواء عند اللّغويّين القدامى أم لدى الباحثين المحدثين، كما أنّ الدّراسة تتطلّب بحث الطّبيعة الصّوتيّة للسّاكن والمتحرّك، لأنّني أرى أن تحديد المصطلحات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعرف على حقيقة ما تصدق عليه هذه المصطلحات.

المعنى اللّغويّ للسّكون والحركة :

ينبغي أوّلاً أن نبحث عن معنى السّاكن والمتحرّك في المعاجم اللّغويّة، إذ نجد أنّ "السّكون ضِدُّ الْحَرَكَةِ، سَكَنَ الشّيْءُ يَسْكُنُ سُكُوناً إذا ذَهَبَتْ حركتُهُ، وأَسْكَنَهُ هو وسَكَّنَهُ غيْرُهُ تَسْكيناً، وكلُّ ما هَدَأَ فقد سَكَنَ كالرِّيحِ والحرِّ والبردِ ونحو ذلك، وسَكَنَ الرَّجُلُ: سَكَتَ"[1].

"وأَسْكَنَهُ الفَقْرُ قَلَّلَ حركتَهُ"[2] والشّيء إذا "سَكَنَ سُكوناً استقرَّ وثبتَ"[3] "ومن المجاز سكنتْ نفْسي بعد الاضطراب، وعلّمتُهُ عِلْماً سكَنَ النّفسَ، وسكَنْتُ إلى فُلانٍ استأنستُ به ... وفلانٌ ساكنٌ وهادئٌ ووديعٌ"[4]،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصريّة للتأليف والنّشر، الدّار المصريّة للتأليف والترجمة، (د.ت) مادة (سكن) .

(2) الفيروزأبادي، القاموس المحيط، توزيع مكتبة النوري، دمشق (د.ت) مادة (سكن) .

(3) الجوهري، تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، الشركة اللبنانية للموسوعات، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2 1399 هـ - 1979 م . مادة (سكن) .

(4) الزّمخشريّ، أساس البلاغة، دار الفكر للطباعة والنّشر، بيروت، 1420-2000 م مادة (سكن).

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾[1] أي: تسكنُ فيه الحركات[2] والسّاكن خلافُ المتحرّك[3].

فالمعاني الّتي يدور حولها السّكون – إذن – هي: الهدوء والسّكوتُ والاستقرارُ والثّبات، وهي – كما يُلاحَظ – مترادفاتٌ يُفضي بعضها إلى بعض في المعنى، وتعريفُ الشّيء بمرادفه هو النّمط الشّائع في المعاجم اللُّغويّة .

أما الحركة فهي ضد السّكون[4]، "وكلُ شيءٍ أزلْتَهُ عن موضعه فقد حَرَّكْتَهُ تحريكاً"[5] "وحرّكَهُ: أخرجَهُ عن سُكونِهِ"[6] أي إنّ الحركة في مجمل معناها اللُّغويّ هي: انتقالُ الجسم من مكانٍ إلى مكان آخر، أو انتقال أجزائِهِ كما في حركة الرّحى[7].

وهكذا نجد الاقتران بين السّكون والحركة في المعنى اللُّغويّ، واستدعاء كلّ منهما الآخرَ، فالأمر – في الغالب – لا يعدو أن يكون تعريفاً للشّيء بمقابله أو تعريفاً بالسّلب كما يقول المناطقة؛ فالسّاكن ليس متحرّكاً، والمتحرّك ليس ساكناً، كأنّما هي دائرة يدور فيها هذان اللّفظان لا يستقلّ أحدهما عن الآخر، بل لا يُعرَّف أحدهما إلاّ من خلال الآخر، وقد نجد من يفتح مادة (سكن) بقوله: "سَكَنَ المتحرّكُ"[8] بإسناد لفظ السّكون إلى لفظ الحركة تأكيداً لتلازم المعنيين؛ من أجل ذلك؛ يمكننا القول إنّ الحركة هي ضدُّ الهدوء

---

(1) الآية 96 من سورة الأنعام .

(2) ابن دريد، جمهرة اللُّغة، دار صادر (د.ت)، مادة (سكن) .

(3) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، أشرف على طبعه عبدالسلام هارون (مجمع اللُّغة العربيّة) (د.ت) مادة (سكن).

(4) ابن منظور، اللّسان مادة :(حرك) .

(5) ابن دريد، جمهرة اللُّغة مادة (حرك) .

(6) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط مادة (حرك) .

(7) المصدر نفسه، المادة نفسها .

(8) الزّمخشريّ، أساس البلاغة مادة (سكن).

والسّكوت والاستقرار والثّبات على سبيل التّقابُل بين معنى الحركة ومعاني السّكون الّتي أوردتها المعاجم اللُّغويّة .

ولا يكاد الجُرجانيّ يخرج عن حدّ هذا المفهوم الثُّنائيّ في تعريفه للسّكون عندما يقول إنّه " عدمُ الحركة عمّا من شأنِهِ أن يتحرّك، فعدمُ الحركة عمّا ليس من شأنه الحركةُ لا يكون سكوناً، فالموصوف بهذا لا يكون متحرّكاً ولا ساكناً "[1] .

فهو يؤكّد تلازم المعنيين من جهة، ويضيف قيد اتّصاف الشّيء بالحركة أصلاً كي يوصف بالسّكون من جهة ثانية، أمّا الحركة عنده فهي " الخروج من القوّة إلى الفعل على سبيل التّدرج، وقيّد بالتّدرج ليخرج الكونُ عنِ الحركة، وقيل هو شَغْلُ حيّز بعد أن كان في حيّز آخر، وقيل: الحركة كونان في آنين في مكانين كما أنّ السّكون كوْنان في آنَيْن في مكانٍ واحد "[2]، هذا هو المعنى العام للسّكون والحركة لغةً .

المعنى الاصطلاحي للسكون والحركة :

يتمثّل المعنى الاصطلاحي للسّاكن والمتحرّك في المجال اللُّغويّ في كونهما صفتين للحرف، فالحرف إمّا أن يكون ساكناً وإمّا أن يكون متحرّكاً، يقول ابن جنّي: " اعلم أنّ الحروف في الحركة والسّكون على ضربين: ساكن ومتحرّك، فالسّاكن ما أمكن تحميله الحركات الثّلاث نحو كاف بكْر وميم عمْرو ... والمتحرّك هو الّذي لا يمكن تحميله أكثر من حركته، لأنّ الحركة الّتي هي فيه قد استغنى بكونها فيه عنِ اجتلابها له وذلك نحو ميم عُمَر"[3]، فإذا سكن الحرف " ظَهَر غير

---

(1) الجُرجانيّ: التّعريفات، الدّار التونسية للنّشر، 1971 م ص 64، وينظر الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، لبنان (د.ت) مادة (سكن) .

(2) الجُرجانيّ، التّعريفات، ص 45.

(3) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي دار القلم، دمشق، ط 2 1413-1993م 1 / 26 .

متحـرّك"[1]؛ أي إنّ "السـكون هو سلبُ الحركة"[2]. أمّا الحركة عند اللُّغويّين فهي "كيفـيّة عارضـة للـصّوت وهـي الضّمّ والفتح والكسرّ ويقابلها السّكون"[3] يقول الخليل إنّ "الفتحة والكسرّة والضّمّة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التّكلّم به، والبناء هو السّاكن الّذي لا زيادة فيه"[4] .

هـذا مـا يراه القدماء حول فكرة الحركة، فهي "نوع منَ العَرَض الّذي يطرأ علـى الحـرف"[5] إلاّ أنّ هـناك مـن أنكـر كـون الحركة صفة للحرف عندما يقال: (حرف متحرّك) ورأى أنّ ذلك "تسـاهلٌ منهم؛ فإنّ الحركة عبارة عن انتقال الجسم مـن حيّـز إلى حيّـز والحرف جزء منَ الصّوت ومحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنّه عَرَض والحركة لا تقوم بالعَرَض، وإنّما المتحرّك في الحقيقة هو العضو منَ الشّفتين أو اللّسان أو الحنك الّذي يخرج منه الحرف"[6] كما أنّ السّكون في المقابل هو "خلوُّ العضو منَ الحركات عند النّطق بالحرف"[7] .

فالموصـوف بالحـركة أو السّكون – إذن – هو عضو الكلام وليس الحرف، وذلـك لأنّه ربط بين المعنى اللُّغويّ الأصليّ للحركة والسّكون وبين ما يمكن أن يـدلّ علـيه أيٌّ مـنهما إذا وصـف بـه الحـرف، فرأى أنّ ذلك المعنى المعجميّ إنّما يصلح للدّلالة على صفة العضو المنتج للأصوات بما فيها الحركات، وجعل وصف

---

(1) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (سكن) .

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، طبع ونشر دار الطباعة المنيرية، لصاحبها مُحمَّد منير عبده (د.ت) 9/ 67

(3) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط (حرك).

(4) سـيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: د. عبد السّلام مُحمَّد هارون، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، 1395 هـ – 1975م 4 / 241–242 .

(5) د. هنري فليش، التّفكير الصّوتيّ عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني، تعريب وتحقيق د. عبد الصّبور شاهين، القاهرة، الهيأة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، يونيه 1968م، ص 35.

(6) السيوطي، الأشباه والنّظائر في النّحو، ط2 ،مطبعة دائرة المعارف العثمّانية بعاصمة الدولة الأصفية، حيدر أباد، 1359 هـ 1/ 175 .

(7) المصدر نفسه: 1/ 176 .

الحرف بأنّه متحرّك من قبيل المجاز وهو ما عبّر عنه بالتّساهُل .

ولا يخفى أن في هذا الرأي نظراً ؛ فحركة عضو النطق لا تنتفي مع (الصامت الساكن)، ولا يُتصور ثبات العضو النطقي عند نطق كاف ساكنة في نحو: (بَكْـر) وإلا فكيف تكونت الكاف ؟!أما إن كان الصامت متحركاً كالباء في المثال نفسه فيزاد على حركة العضو النطقي المكونة للباء حركةٌ أخرى لعضو آخر من أعضاء النطق لتكوين الفتحة التالية في النطق للباء .. وهكذا .

إنّ الشّائع أن يُطلق على الحرف المصحوب بحركة (متحرّك)، وأن يُسمّى الحرف الخالي منها ساكناً ، ولكنْ هذا لا يعني أنّ هذين المصطلحين (ساكن - متحـرّك) قد استخدما بصفة ثابتة للدّلالة على الحرف الصّحيح المشكّل بالسّكون والحرف الصّحيح المشكّل بإحدى الحركات الثّلاث، وأخصُّ بالذّكر هنا صفة السّكون؛ لأنّنا نجد سيبويه في كتابه لا يقتصر في تحديد معنى السّاكن على مصطلح واحد؛ فهو فضلاً عن التّعبير عن السّاكن بهذا اللّفظ قد يعبّر عنه بالجزم؛ فالسّاكن عنده هو المنجزم أو المجزوم وذلك عند حديثه عن مجاري أواخر الكلم في أوّل كتابه، حيث يجعل الجزم بمعنى السّكون للإعراب[1]، كما يطلق صفة الجزم على المسكَّن حين يقول إنّه "لا ينجزم حرفان "[2]؛ بمعنى لا يُسكَّنُ حرفان، والجزم -كما نعلم - بمعنى القطع[3]، وهو هنا يدلّ على قطع الحركة المصاحبة للحرف، وهذا يقودنا إلى مصطلح آخر يخبرنا به سيبويه بمعنى السّكون وهو (الوقف)؛ وذلك عند حديثه عن مجاري أواخر الكلم أيضاً حيث جعل الوقف بمعنى السّكون للبناء[4]، والوقف ضد الحركة، فهو كالسّكون في المعنى اللّغويّ، كما أسلفت في الحديث

---

(1) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السّلام مُحمّد هارون، دار القلم، 1385 هـ - 1966 م، 1/ 13

(2) المصدر نفسه: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1973 م، 3/ 214

(3) ابن منظور، اللّسان مادة (جزم).

(4) سيبويه، الكتاب، 1/ 13.

عن معناه اللّغويّ .

وقد أرى أن من الجائز لي الاستئناس بلغة أخرى وهي الإنجليزية تجعل للسكون معنى الوقف، (سَكَنَ: to stop) وهو يقابل (حَرَّكَ:to move، وتحرك: to be moved)[1]، ممّا يؤكّد دقّة المعنى الّذي عبّر به سيبويه؛ فلا يضيره الاتهام بعدم استقرار المصطلحات عنده؛ إذ إنه "في كثير منها يكون موفّقاً، لأنّه يقوم على الذّوق السّليم والمعرفة العميقة بأسرار اللّغة"[2] .

قد تكون المصطلحات عند سيبويه غير ثابتة أحياناً، وهذا أمر بدهيّ في مرحلة التّأسيس، لكن هذا لا يعني أنّها لم تعبّر عن المفاهيم الّتي وُضعتْ لها، كما أنّ تعدّد المصطلحات المعبّرة عن مفهوم واحد لا يعني أنّ هناك مصطلحات غير صالحة للبقاء قد استخدمها سيبويه- كما يرى بعض الباحثين[3] - بل يقول هذا الباحث إنّ المبرِّد قد استخدم مصطلحات لسيبويه وهي غير صالحة للبقاء[4]، نعم، هناك مصطلحات لم تشتهر كثيراً في الأوساط اللّغويّة لكنّ هذا لا يعني أنّها لم تستمرّ أو لم تظهر بعد سيبويه أو المبرِّد، لأنّنا نجدها عند علماء التّجويد كما سيأتي.

تتداخل لدينا العديد منَ (التّسميات) وكلّها تصبّ في إطار الثّنائيّ (ساكن/ متحرّك) منها ما هو متداول معروف، ومنها ما لم يشتهر كثيراً لكونه وصفاً لتقريب المعنى المراد من تحليل صوتيّ للأصوات في إطار صرفيّ، من ذلك مثلاً ما نجده عند سيبويه، فقد تناول في كتابه تحليلات صرفيّة تضمّنت تحديداً لمعنى السّاكن

---

(1) J.G.HAVA s.J الفرائد الدرية (عربي إنكليزي)، دار المشرق، توزيع المكتبة الشرقية، ط 5، 1986 م بيروت لبنان المادتين: (سكن،حرك) .

(2) د. عوض محمّد القوزي، المصطلح النّحويّ (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثّالث الهجريّ)، نشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض 1401 هـ - 1981 م: ص 137 .

(3) القوزي :المصطلح النحوي، ص159.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والمتحرّك بطرائقَ مختلفةٍ وتعبيراتٍ متعدّدةٍ ليخرج لنا مرادفا جديدا لمصطلح السّكون أو مصطلح الحركة .

إنّ مثل تلك الإشارات الّتي بدت لي في كتاب سيبويه أو في غيره من كتب التّراث اللّغويّ لا يمكن أن يُغضّ الطّرف عنها، لأنّها تساعدنا في حلّ الإشكال النّاتج عن عدم الدّقّة في تحديد المراد من مصطلح السّاكن عند اللّغويّين القدماء، فهو تارة الحرف الصّحيح المشكّل بالسّكون، وهو كذلك وصف لحروف المدّ واللّين (الواو والألف الياء) (الصّوائت)، بينما نجد مصطلح المتحرّك عندهم صفة للحرف المشكّل بإحدى الحركات الثّلاث (الفتحة أو الكسرة أو الضّمّة)، وهو أيضاً صفة لحرفي العلّة (الواو والياء) وهما شبها صائتين، وقد احتلّ هذان الحرفان النصيب الأكبر من هذا الإشكال كما سأبيّن.

يجدر التنويه هنا إلى أنّ الأمر لا يقتصرعلى مجرّد توضيح هذا الثّنائيّ (ساكن/ متحرّك) بما يدلّ على أنّ الأصوات أو الحروف العربيّة عند القدماء لا تخرج عن هذا التّقسيم الحادّ؛ بمعنى أنّ الحرف لا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحرّكاً، ولا يكون غير أحد ذينك الوصفين؛ فالأمر يتجاوز هذا التّقسيم النّظريّ إلى تفريعات أخرى، و أقصد بالتفريعات تسميات أخر غير المصطلحين (ساكن ومتحرك) تطلق على الأصوات اللغوية في حالات خاصة تُعدُّ نماذج نادرة ترينا عبقرية التفكير العربي، لاسيما إن اهتدينا إلى ما يوافق الفكراللغوي العربي القديم من الفكر الحديث .

أذكرُ من ذلك أنّ سيبويه يطلق صفة (حيّ) على المتحرّك، وصفة (ميّت) على السّاكن وذلك مثلاً في حديثه عن النّسبة إلى الممدود وأنّه لا يحذف منه شيء إذ يقول: "وذلك أنّ آخر الاسم لمّا تحرك وكان حيّاً يدخله الجرّ والنّصب صار بمنزلة سلامان وزعفران ... وإنّما جسروا على حذف الألف لأنّها ميّتة لا يدخلها جر ولا رفع ولا نصب، فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة ولو كانت الياءان

متحـركتين لم تحـذفا لقـوّة المتحـرّك، وكمـا حذفـوا الـياء الـسّاكنة من ثمّانٍ حيث أضـيفت إلـيه فإنمـا جعلـوا ياءي الإضافة عوضاً وهذه الألف أضعف[1] ... فإنّما يجسرون بهذا على الحروف الميّتة، وسترى للمتحرّك قوّة ليسـت للسّاكن "[2] .

استخدم سـيبويهِ أوصافاً كقوله: (وكان حيّاً) على ما تحرّك من آخر الاسم وهـو هنا الهمزة، وقال: (لأنّها ميّتة) قاصداً الألف، فهذا ثنائيّ آخر (حيّ/ ميّت) في مقابـل المتحـرّك والـسّاكن وفي قوله: (لم تحذفا لقوّة المتحرّك) وفي قوله:(الألف أضعف) ثنائيّ آخر هو (القوّة والضّعف) في مقابل الحركة والسّكون أيضاً[3] .

ففـي إطـار التّفـريق بـين الـصّامت والـصّائت نجـد التّفـريق بـين الهمـزة والـصّوائت، إذ يـصفها بأنّهـا حيّة، قد يبدو هذا الوصف ساذجاً في طبيعته إلاّ أنّه معبّـر عـن حالـة أراد سـيبويهِ وصـفها فأجـاد، لا سيما إذا نظـرنا إلى عـصره والإمكانات المتوفّرة لديه .

أمّـا الألـف فهـي عـنده (ميّـتة) لأنّهـا لا تدخلـها الحركات، فسيبويهِ يضع مـصطلحات علـى طريقته للتّفريق بين ما نسمّيه نحن اليوم بالصّوامت والصّوائت فأتي بالثّنائيّ (حيّ/ ميّت) .

وهـو يُـشبّه هـذه الألـف الميّتة بياء ربيعة وحنيفة وهي - كما نعلم - كسرة طويلة (صائت طويل) وقدِ اعتدنا هذه الطريقة من سيبويهِ في تشبيه ظاهرة بأخرى علـى سـبيل التّقـريب والإيـضاح، فأفادنـا أنّ يـاء ربيعة وحنيفة تُعدُّ ميّتة ولذلك حذفت في النّسب ولو تحرّكت لاختلف الحال؛ أي لبقيت ولم تحذف لأنّها حيّة، ممّا

---

(1) يقصد ألف (حبارى) قبل هذا النص .

(2) سيبويه، الكتاب، 3/ 355، 356، وينظر: 3/ 419، 439، 469، وينظر المبرِّد في المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت) 2 / 551، 554، وينظر د. غانم قدوري الحمد، الدراسات الصّوتيّة عند علماء التّجويد، مطبعة الخلود، العراق 1406 هـ - 1986 م ص 379-380.

(3) ينظر سيبويه في الكتاب 3/ 470، 544 في حديثه عن قوّة الحرف وضعفه .

يدعونا إلى القول بأنّها تحوّلت – بتحرّكها – إلى شبه صائت .

لقـدِ اسـتمدَّ سـيبويهِ هـذا الوصـف مـنَ الخليل الّذي رأى أنّ حروف المدّ (الصّوائت) لم يكن أصلها التّحريك وكانت ميّتة لا تدخلها الحركة[1] .

وعـندما يقول سيبويهِ (لو كانتا متحرّكتين لم تُحذفا لقوّة المتحرّك) نتأكّد من تفـريقه بـين الياء في حنيفة وبينها لو كانت متحرّكة في نحو (بايَع)، فهي في الأولى صـائت طويل وفي الثّانية شبه صائت بل إنّ الأمر لا يقف – في نظري – عند هذا الحـد؛ لأنّ سيبويهِ يأتي بأفعل التّفضيل في قوله: (الألف أضعف) أي إنّها أضعف مـنَ الـياء المحذوفـة من ثمّان إشارةً منه إلى وجود تدرّج في صفة القوّة، ممّا يزيدني اقتـناعاً بـأنّ سيـبويهِ إنّما أراد أن يصف هذه الأصوات منَ النّاحية الصّوتيّة الّتي لا تنفصل بحال من الأحوال عنِ النّاحية الصّرفيّة.

ممّا يستأنس به في هذا المقام أنّ سيبويهِ يقول في موضع آخر من كتابه " واعلم أنّ أشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادة فيجوز فيها ما جاز في أسود[2] وذلك نحـو جَـدْوَل وقسور تقول: جُدَيْوِلٌ وقُسَيْوِرٌ كما تقول: أُسَيْوِدٌ وأُرَيْوِيَةٌ وذلك لأنّ هذه الواوَ حيةٌ "[3]

نقـف هنا عند تعليل الواو بأنّها حيّة وهي متحرّكة والّذي قبلها ساكن؛ أي إنّهـا شـبه صائت بالمفهوم الأصواتيّ الحديث، وهذه الواو هي ذاتها – منَ النّاحية الـصّوتيّة – الـواو في رضوى وقد قال عنها سيبويهِ إنّها ضعيفة[4]، فهو تارة ينعتها بأنّهـا حيّة وتـارة ينعـتها بأنّهـا ضـعيفة، ممّـا يجعلـني أجـزم بأنّـه يخرجها من إطار الـصّوائت مـا دام قد خصّها بصفة الحياة وهي صفة يطلقها على الصّوامت – كما

---

(1) ينظر سيبويهِ، الكتاب، 4/ 356 .
(2) يعني عدم الحذف في التصغير .
(3) سيبويه، الكتاب، 3/ 469.
(4) المصـدر نفسـه، 3/ 470 .

قلت - وهي في ذات الوقت ضعيفة لا ترقى إلى درجة الصّوامت من حيثُ القوّة إلاّ أنّها أقوى منَ الصّوائت، فهي بين هذه وتلك، فكانت الواو بذلك شبه صامت أو شبه صائت .

هذا فضلاً عن تصريح سيبويهِ غير مرّة بأنّ الواو شبيهة بغير المعتلّ (الصّحيح) من ذلك مثلاً قوله: "وإذا كانت الياء والواو قبلها صامت ساكنوكانت حرف الإعراب فهي بمنزلة غير المعتلّ وذلك نحو: ظَبْي ودلْو"[1]أو قوله في موضع آخر "فنجريه مجرى ما لا يعتلّ"[2] كما نجد ذلك أيضاً عند المُبرِّد إذ يقول: "وتقول: اخشوُا الرّجلَ واخشي الرّجلَ فتحرّك ولا تحذف[3] لأنّها بمنزلة الحروف الّتي هي غير معتلّة"[4] يعني الواو في اخشوا والياء في اخشي، وفي حديث ابن جني عن تصحيح الواو والياء دلالة واضحة على هذا الفهم[5] .

ولا يخفى ما في التّعبير عن وصف الصّامت بالقوّة والصّائت بالضّعف من نظرة صوتيّة صائبة، وفي هذا رَدٌّ على مَنِ ادّعى عدم التفات سيبويهِ وغيره منَ اللُّغويّين القدماء إلى النّاحية الصّوتيّة في أثناء التّحليل الصّرفيّ[6]، فهذا القول لا أجد لـه مسوّغاً منَ النّاحية العلميّة؛ إذ إنّ المستويَيْنِ الصّوتيّ والصّرفيّ يستدعي كلّ منهما الآخر في أثناء الدّرس اللُّغويّ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كان سيبويهِ لا يعني النّاحية الصّوتيّة عندما يصف صوتاً بالقوّة أو بالضّعف فما الّذي

---

(1) سيبويه، الكتاب: 3/ 310 .
(2) المصدر نفسه: 3/ 346 .
(3) أي لالتقاء السّاكنين .
(4) المبرّد، المقتضب: 3/ 22 .
(5) ابن جني، الخصائص، تحقيق مُحمّد علي النجار، نشر دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان (د.ت) 1/ 10. 147 - 148 .
(6) د. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة (رؤية جديدة في الصرف العربيّ)، مؤسسة الرسالة 1400-1980 م (بيروت) ص 9-10.

يعنيه إذن ؟

يؤيّد ما ذهبت إليه في تحليل كلام سيبويهِ ما صرّح به د. مالمبرج في دراسته لأصوات اللُّغة الفرنسيّة مثالاً ونموذجاً في إطار حديثه عن إمكانات التّمييز بين الأصوات، فهناك الجهر والهمس وهناك الشدّة والرّخاوة وهناك أيضاً – كما يرى د.مالمبرج - أصوات قويّة وأصوات ضعيفة، ففي الفرنسيّة تعدُّ الصّوامت الشّديدة المهموسة: p,t,k والرّخوة المهموسة: f,s,ch صوامت قويّة وماعداها صوامت ضعيفة[1] ثمّ يقول إنّ الصّوامت الأنفيّة والمائعة هي دائماً ضعيفة شأنها شأن أشباه الحركات[2] .

لقد بدا لي الارتباط جلياً بين كلام د. مالمبرج وبين ما سبق أن أوضحته من وصف سيبويهِ الأصوات؛ ذلك أنّ د. مالمبرج أراد التّفريق بين الأصوات في الفرنسيّة وفق أساس مختلف ينبني على درجة قوّة الصّوت أو ضعفه في مقاومة تيّار الهواء المندفع منَ الرّئتين، فوجد أنّ أضعفَها مقاومةً للهواء الصّوامت الأنفيّةُ والمائعةُ وأشباهُ الحركاتِ، وما عداها منَ الأصوات يُعدُّ قويّاً بالنّسبة إليها[3]، وبالمثل نجد أنّ سيبويهِ قد لجأ إلى استخدام مصطلحي القوّة والضّعف عندما وجد أنّهما أكثر إيفاءً بالغرض المراد وهو التّفريق بين صوتين ضمن دائرة أضيق من دائرة الثّنائيّ (ساكن/ متحرّك) .

فإذا كانت درجةُ القوّة صفةً تميّز الأصواتَ الفرنسيّةَ لدى د. مالمبرج؛ فإنّ سيبويهِ قد استخدم مصطلحي القوّة والضّعف استخداماً موفّقاً في تحديد الفرق بين أصوات اللُّغة العربيّة - كما لاحظنا – فضلاً عن كون سيبويهِ قد أتى بأفعل

---

(1) د. برتيل مالمبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة: د. عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر (د.ت) ص 107-108.

(2) المصدر نفسه، الموضع نفسه .

(3) المصدر نفسه ص 108.

التفضيل عندما قال إنّ الألف أضعف منَ الياء إشارة منه إلى وجود تدرُّج في صفة القوّة -كما أسلفت القول - وكلّنا يعلم أنّ الألفَ (الفتحة الطّويلة) أضعفُ في مقاومة تيّار الهواء - عند تكوُّنها -منَ الياء (الكسرة الطّويلة) بل إنّ المقاومةَ تنعدم مع الألف بينما يوجد قدر قليل منها مع الياء.

فإن لم يكنِ الأمر كذلك عند سيبويه فكيف يمكن أن نتصوّر مراده من وصف الأصوات اللّغويّة بالقوّة والضّعف - فضلاً عن تفاوت بعضها عن بعض في ذلك دون أن يكون قد أعمل ذوقه للحروف؟ فربّما قاده التّطبيق النّطقيّ للأصوات - وهذا ماأرجّحه - إلى أن يصف بالقوّة صوتاً رأى أنّه يتكوّن عند مخرج معيّن فيحصل معه اعتراض للهواء أو توقف، في حين يصف بالضّعف صوتاً آخر لانعدام وجود ذلك العائق أو لضعفه قياساً على غيره.

كما نجد علماء التّجويد يصفون أصوات المدّ بالسّكون، كما يصفون الأصوات الأخرى بالسّكون أيضاً ولكنّهم يميّزون بين سكون هذه وسكون تلك فيقولون إنّ السّكون نوعان: حيّ وميّت "فالثّاني: الألف وأختاها لأنّهن لا حيّز ولا مقطع لهنّ محقّق، فإن انفتح ما قبل الواو والياء فسكونُهنّ حيٌّ لأخذ اللّسان والياء والشّفتين الواو كسائر الحروف؛ فكما تجد الجيم - الّتي هي أخت الياء في مخرجها - قد أخذها اللّسان في قولك رميْت[1] كذلك تجد الواو قد أخذتها الشّفتان في قولك عفوْتُ" [2].

لدينا - إذن - في إطار تحديد مفهوم السّاكن والمتحرّك صفات صوتيّة

---

(1) لا يستقيم هذا النص: إلا بإبدال موقعي الياء والجيم في النص كالآتي: (الياء الّتي هي أخت الجيم)، ينظر د. غانم قدوري الحمد، الدّراسات الصّوتيّة ص 379.

(2) القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق د. عبد الصّبور شاهين والشيخ عامر السّيّد عثمان، لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، 1392 هـ 1972 م، 1/ 187-188. وينظر د. غانم قدوري الحمد، الدّراسات الصّوتيّة ص 378.

استخدمت لبيان الفرق بينهما، لكنّ الأسلاف –مع ذلك – لم يخرجوا عن هذا الثّنائيّ عموماً، لهذا نجدهم يصفون صوت المدّ بالسّكون وهي قضيّة جديرة بالتّفسير، يقول د. تمّام حسّان: إنّ الصّرفيّين حين نسبوا السّكون إلى حروف المدّ عند الكلام عن التقاء السّاكنين كما في (الضّالّين)، (مُدْهامّتان) لم يقصدوا أنّ حرفَ المدّ مشكّلٌ هنا بالسكون (لأنّ المدّ والحركةَ لا يقبلان السّكون ولا الحركة) وإنّما قصدوا به شيئاً شبيهاً باعتبار العروضيّين أنّ حرفَ المدّ يساوي من حيثُ الكميّةُ الإيقاعيّة حركة متلوّة بسكون[1].

يَعُدُّ العروضيّون حروف المدّ مساويةً للسّاكن في الميزان العروضيّ، فعند تحليل عبارة: مَنْ جاءَكُمْ ؟ مثلاً منَ النّاحية العروضيّة نجدها تنطبق على المقياس (مُسْتَفْعِلُنْ) فالألف في (جا) تقابل الفاء في (تَفْ) [2] .

هذه النّاحية الإيقاعيّة – أو الكمّ الزّمنيّ لِلْمدّ والسّاكن – لا يمكن إغفالها عند البحث عن سبب وصف القدماء صوت المدّ بالسكون، لكنّني أفترضُ أنّهم إنّما وصفوه بالسكون لأنّه في نظرهم لا يقبل الحركة، يقول ابن جني إنّ "هذه الحروف اللاّتي يحدثن لإشباع الحركات لا يكُنَّ إلاّ سواكن لأنّهنّ مدّات والمدّات لا يتحركن أبداً"[3] .

وقد رأى د. عبد الصّبور شاهين أنّ سيبويهِ قد جعل الواو والياء السّاكنتين المفتوح ما قبلهما بمنزلة الحركات الطّوال[4] وذلك في قول سيبويهِ: "وإنْ شئت أخفيت في ثَوْب بَكْر وكان بزنته متحرّكاً، وإن أسكنت جاز لأنّ فيهما مدّاً ولِيناً وإن لم يبلغا الألف، كما قالوا ذلك في غير المنفصل نحو قولهم أُصَيْمٌ، فياء التّحقير

---

(1) د.تمام حسان، اللُّغة العربيّة معناها ومبناها، دار الثقافة، مطبعة النجاح الدّار البيضاء، ص 71.

(2) د. إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، دار القلم، بيروت، لبنان، (د.ت) ص 66 .

(3) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب 1/ 28 .

(4) د. عبدالصّبور شاهين، القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللُّغة الحديث، دار القلم، 1966 م، ص 39.

لا تحرّك لأنها نظيرة الألف في مفاعل ومفاعيل[1] .

لكنّ تشبيهَ سيبويهِ الواوَ والياءَ بالألف لأنّ فيهما مدّاً وليناً لا يؤخذ على إطلاقه، فينبغي أن نتسامح قليلاً في هذا القول لأنّ شبه الصّائت فيه بعض المدّ – كما نعلم – كما أنّنا نلحظ استدراكاً في نصّ سيبويهِ يوحي بإحساسه ببعض الفرق عندما قال: "وإن لم يبلغا الألفَ"، وعندما يُشبّه ياءَ التّصغيرِ السّاكنةَ – وهي شبه صائت – بألف مفاعل ومفاعيل فإنّ وجه الشّبه – في نظري – هو: عدم قبول الحركة، فكما أنّ ياءَ التّصغيرِ ساكنةٌ دائماً فكذلك ألف مفاعل ومفاعيل – وهي صائت طويل – لا تقبل الحركة ومن هنا كان وصفهم أصواتَ المدّ بالسّكون .

وأغلب الظّنّ أنّ د. عبد الصّبور شاهين قدِ اطّلع على كلام ابن جني في الخصائص عندما أورد الأخير هذه المسألة وقال: "إنهم قد يُجرون الياء والواو السّاكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التّابعتين لما هو منهما؛ وذلك نحو قولهم: هذا جيْب بَكْر أي جيبُ بكر وثوْب بَكر أي ثوبُ بَكْر" [2] وبالمقارنة بين النّصّين – نصّ سيبويهِ ونصّ ابن جني – يبدو لنا الفرق في صياغة الفكرة، مِمّا يؤدي إلى اختلاف في الفهم .

لقد كانت مشكلة اتّحاد الرّمز الكتابيّ للواو والياء الدّالّ على الصّائت وشبه الصّائت هي السّببَ في حدوث الاضطراب في كثير منَ التّحليلات الصّرفيّة[3]، فإذا وصف الواو أو الياء بالحركة (متحرّك) فإنّ هذا يعني أنّهما شبها صائتين، أمّا إذا وصفا بالسّكون فإنّ الأمر فيه بعض الإشكال؛ فإن كان السكون علامة على الحرف

---

(1) سيبويهِ، الكتاب، 4/ 441 .

(2) ابن جني، الخصائص، 3/ 127 .

(3) د. الطّيّب البكوش، التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم د صالح القرمادي، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2 1987 م ص 20 . د. مثري قليش، التّفكير الصّوتيّ عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني ص 36، 37.

(وْ أو يْ) مع كون ما قبله مفتوحاً فإنّ هذا الصّوت شبهُ صائتٍ، أما لو خلا الحرف من علامة السّكون، فالمقصود من إطلاق وصف السكون عليه أنّه لا يقبل الحركة، أي إنّهمـا مدّيّتان، وإذا أرادوا التّفريق بين حالتين مختلفتين للواو أو الياء منَ النّاحية الصّوتيّة، متّحدتين منَ النّاحية الكتابيّة قالوا إنّ الواو والياء المدّيّتين تسبقهما حركة من جنسهما[1]؛ لكي يفرقوا بين الواو والياء المدّيّتين وبين أختيهما غير المدّيّتين اللّتين تكون حركة مـا قبلهما من غير جنسهما، وهذا ما عبّر عنه بعض الباحثين المحدثين بأنّه اتّحاد الواو والياء السّاكنتين مع ضمّة أو كسرة سابقة لهما فمثال الواو مع الضّمّة (يوجد) ومثال الياء مع الكسرة (سيرة) [2] فهو هنا لا يرفض فكرة وجود حركة قبل حرف المدّ الّتي نجدها عند القدماء .

يبدو د. غانم قدوري مستسيغاً فكرة وجود حركة تسبق صوت المد، على الرغم من عدم جدوى هذه الفكرة من الناحية الصوتية ؛ فالصّائت إمّا أن يكون قصيراً وإمّا أن يكون طويلاً في السّلسلة الكلاميّة ؛ وذلك استناداً إلى فكرة (الجزئيّة) بين الصوائت، بمعنى أن الحركة جزء من صوت المدّ، فيمثل للواو والياء حال كونهما صائتين بالمثالين: أدعو، أرمي وحال كونهما شبهي صائتين بالمثلين: لن أدعوَ، لن أرميَ، ثمّ يقول إن لزوم الحركة قبل رمز الواو والياء في الحالة الثّانية للفعل يُسوّغ القول بوجود حركة قبل حرف المدّ باعتباره حركة طويلة مؤلّفة من حركتين[3] .

لعل توضيح عدم جدوى هذه الفكرة يتطلب القول: إنّ هناك ناحيتين لابدّ أن تؤخذا بالحسبان: النّاحية الكتابيّة الّتي بدا أنّ الباحث متأثّر بها، لأنّ الكتابة

---

(1) ينظر على سبيل المثال سيبويه، الكتاب 4/ 442، ابن جني، سرّ الصناعة، 1/ 31 .

(2) برجشتراسر، التّطوّر النّحويّ للغة العربيّة، (محاضرات) 1929 م أخرجه: د. رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض (د.ت) ص 47.

(3) د. غانم قدوري، الدّراسات الصّوتيّة عند علماء التّجويد ص: 382 .

العربيّة في صورتها المألوفة من وضع فتحة على التّاء في (كتاب) وكسرة تحت الرّاء في (كريم) وضمّة فوق القاف في(يقول) قد جعلت القدماء يتوهّمون وجود حركات قصيرة في مثل هذه المواضع[1] والنّاحية الأخرى: النّاحية الصّوتيّة الّتي لا تؤيّد هذه الفكرة – كما سبق أن قلت – فالصّائت قصير أو طويل .

أمّا وصف الصّوتيّن (الواو أو الياء) بالحركة أو السّكون فإنّه يمنحهما ميزة الانتقال من مجموعة صوتيّة إلى مجموعة صوتيّة أخرى- وأعني بالسّكون هنا أن يكون الصّوتان مشكّلين بعلامة السّكون -بأن ينتقلا منَ الصّوائت إلى أشباه الصّوائت، إذ يكتسبان قوّة أكبر تجعلهما يسلكان سلوك الأصوات الصّامتة[2]. يقول ابن جني إنّ الياء والواو لمّا تحرّكتا قويّتا بالحركة فلحقتا بالحروف الصّحاح[3]، ويرى الأزهريّ أنّ الياء والواو السّاكنتين " إذا جاءتا بعد فتحة قويتا، وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى[4] .

ممّا يؤيد انتقال الياء والواو من حيّز الصّوائت إلى حيّز الصّوامت أو أشباهها قول سيبويه إنّ الياء إذا " تحرّكت خرجت من أن تكون حرف لين وصارت مثل غير المعتل"[5].

ولا يخفى أنّ قوله: (مثل غير المعتلّ) يُعادل في الدّلالة ما يعنيه الدّرس الصّوتيّ الحديث بمصطلح شبه الصّامت .

---

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ط5، 1975 م، مكتبة الأنجلو المصريّة ص 39 .

(2) د. هنري فليش، التّفكير الصّوتيّ عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب، ص 12،9.

(3) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب 1/ 22 .

(4) الأزهري، تهذيب اللّغة، تحقيق وتقديم د. عبد السّلام مُحمّد هارون، مراجعة: مُحمّد علي النجار، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنّشر، الدّار المصريّة للتأليف والترجمة، دار القومية العربيّة للطباعة، (د.ت) 1/ 52.

(5) سيبويه، الكتاب: 4/ 193 .

وصف صوتيّ للساكن والمتحرّك :

أمّا عن الوصف الصّوتيّ للسّاكن والمتحرّك فإنّه موجود عند لغويّينا القدماء، حيث نُلفي كيفيّة النّطق بالحرف ساكناً ومتحركاً وذلك عندما أخبرنا سيبويه أنّ الخليل "سأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتّم أن تلفظوا بالكاف الّتي في (لَكَ) والكاف الّتي في (مالَكَ) والباء في (ضَرَبَ) ؟ فقيل له نقول: باءْ، كافْ، فقال: إنّما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كَهْ وبَهْ. فقلنا: لِمَ ألحقْتَ الهاء ؟ فقال: رأيتهم قالوا: عِهْ فألحقوا هاءً حتّى صيروها يُستطاع الكلام بها، لأنّه لا يلفظ بحرف فإن وصلت قلت: كَ و بَ فاعلم يا فتى، كما قالوا: عِ يافتى، فهذه طريقة كل حرف كان متحركاً"[1].

وفي وصف النّطق بالسّاكن تساءل قائلاً: "كيف تلفظون بالحرف السّاكن نحو ياء غلامي وباء اضربْ ودال قدْ ؟ فأجابوا بنحوٍ ممّا أجابوا في المرّة الأوّلى، فقال: أقول إبْ، اي، إدْ فألحق ألفاً موصولة. قال: كذاك أراهم صنعوا بالسّاكن، ألا تراهم قالوا: ابنٌ واسْمٌ حيث أسكنوا الباء والسين وأنت لا تستطيع أن تكلّم بساكن في أول اسم كما لا تصل إلى اللّفظ بهذه السّواكن فألحقت ألفاً حتى وصلت إلى اللّفظ بها"[2].

فالخليل هنا أراد وصف طريقة النّطق بالحرف المتحرّك والحرف السّاكن ولم يُردِ التّلفّظ باسم الحرف، أي إنّه أراد كيفيّة نطق المقطع الثّاني من (لَكَ) مثلاً، ولمّا لَمْ يُجَبْ بما أراد أرشد إلى الطّريقة الّتي يُنطق بها هذا الصّوت المحرّك بالفتحة (كَ) فقال: كَهْ مُبيّناً أن الحرف لابدّ أن يعتمد على هاء السكت السّاكنة الّتي تُعدُّ خاتمة نطقيّة تُعين على بيان الحرف متحركاً .

---

(1) سيبويه ، الكتاب، 3/ 320.
(2) المصدر نفسه ، 3/ 321.

كذلك الحال في نطق الحرف السّاكن فإنّه لابدّ من جزء يُستهل به قبل السّاكن هو حركة الوصل، فالخليل هنا يؤكّد القاعدة الّتي تقول إنّ العربيّة لا تبدأ بساكن ولا تقف على متحرّك، فالسّاكن لابدّ له من حركة يتوصّلُ بها إليه والمتحرّك لابدّ له من ساكن بعده يوقف عليه، وهذه هي طبيعة اللُّغة العربيّة في تناوب الحركة والسّكون .

وتجدر الإشارة هنا إلى أسلوب الخليل التّعليميّ المتمثّل في طريقة السّؤال والجواب، وهو أسلوب جيد يعتمد المشاركة الذهنيّة بين المعلّم والتّلميذ أو بين المتحاورِينِ عموماً، بهدف ترسيخ المعنى المراد توصيله للمتلقى، وهو من أساليب القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿١٥﴾ ﴾ (1)

كما نجد وصف كيفيّة النّطق بالحرف ساكناً أو متحرّكاً عند علماء التّجويد، فهم أفضل من يصف الأصوات، لأنّهم يراعون الدّقّة والإتقان في نطق ألفاظ الكتاب العزيز ويتجنّبون مواضع الزّلل في النّطق مهما كان طفيفاً، ولا غرابة، فالتّجويد هو إعطاء كل حرف حقّه ومستحقّه من صفاته(2) .

يقول الدّانيّ: "فأمّا المسكّن منَ الحروف فحقُّه أن يُخلى منَ الحركات الثّلاث ومن بعضهنّ من غير وقف شديد ولا قطع مسرف عليه سوى احتباس اللّسان في موضعه قليلاً في حال الوصل"(3) .

ويقول في موضع آخر إنّ المحرّك منَ الحروف بالحركات الثّلاث الفتحة أو

---

(1) آية 15 من سورة آل عمران .

(2) عبد الفتاح المرصفيّ ،هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة،المدينة ،ط 2 م 1، ص 45 .

(3) الدّانيّ، التّحديد في الإتقان والتّجويد، تحقيق: د. غانم قدروي الحمد، كلية الشريعة، جامعة بغداد، ساعدت جامعة بغداد علي طبعه، ط1 / 1407 هـ – 1988 م، ص 97.

الكسرة أو الضمّة حقّه "أن يلفظ به مشبعاً ويؤتى بالحركات الثّلاث كوامل من غير اختلاس ولا توهين يؤولان إلى تضعيف الصّوت بهن ولا إشباع زائد ولا تمطيط بالغ يوجبان الإتيان بعدهنّ بألف وياء وواو غير مُمَكّنات فضلاً عن الإتيان بهنّ ممكّنات[1].

قد يبدو للوهلة الأولى أنّ وصف علماء التّجويد لكيفيّة النّطق بالحرف السّاكن والحرف المتحرّك ليس فيه أيّ جديد عمّا قاله اللّغويّون من أنّ السّاكن هو ما خلا من الحركات الثّلاث، وأنّ المتحرّك هو ما كان مصحوباً بإحدى الحركات الثّلاث، إلاّ أنّ ما يستفاد من هذين النّصّين هو تلك الدّقّة في الوصف النّاتجة عن مقارنة حالة التّحريك بحالة أخرى بينها وبين التّسكين هي الاختلاس، لذا فإنّ الدّانيّ هنا يحذّر القارئ عند نطقه بالحرف المتحرّك أن يأتي بحركة ضعيفة تُقرّبه منَ السّاكن، كما نلاحظ الحرص على مقدار الحركة عند علماء التّجويد، وإعطائها حقّها دون زيادة أو نقصان .

على أنّ الوصف الصّوتيّ للصّامت ساكناً أو متحركاً يجعلنا ننظر إلى ما يميّز إحدى الحالتين عن الأخرى منَ النّاحية الصّوتيّة ولنأخذ على ذلك مثالاً صوت الباء: صامت شفويّ مجهور شديد[2]، وهو في السّياق الصّوتيّ إمّا أن يكون ساكناً وإمّا أن يكون متحركاً بإحدى الحركات الثّلاث- قصيرةً كانت تلك الحركات أو طويلة- فإذا كان الباء متحركاً فإنّ الحركة - وهي صوت مجهور- تُضفي عليه بصفة الجهر هذه قوّة لا تكون في صوت الباء إن كان ساكناً، وهذا ما عبّر عنه ابن جني بقوله: إنّ الحركة "تُقلِق الحرف الّذي تقترن به وتجتذبه نحو الحروف الّتي هي أبعاضها فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف والكسرة تجتذب الحرف نحو الياء

---

(1) الدّانيّ، التّحديد في الإتقان والتّجويد، ص 97، وينظر السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة التّراث، مكة المكرمة، مطبعة المدني 1408 هـ - 1987 م، 2/ 531، ففيه تعريف السّاكن والمتحرّك.

(2) ينظر على سبيل المثال: د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 27.

والضّمّة تجتذب الحرف نحو الواو[1] .

وفي ذلك إشارة إلى تأثير صفة الجهر الّتي تتّصف بها الحركات على الصّوت المصاحب لها؛ ففي قوله: "تجتذبه نحو الحروف الّتي هي أبعاضها إيماءً إلى صفة مصاحبة لتلك الحروف وهي تذبذب الوترين الصّوتيّين الّذي يُحدث الجهر، ولكن ابن جني لم يجد طريقة إلى قول ذلك إلاّ بالإشارة إلى موضع حرف المدّ – الّتي تلازمها صفة الجهر – وهو ذاته موضع تذبذب الوترين الصّوتيّين، ولو أردنا استجلاء ما ينماز به الصامت المحرك عن الصامت الساكن – اتكاءً على ما تضفيه صفة الجهر الكامنة في الحركة من قوة – لتبادرإلى الذهن ما يطلق عليه علماء الأصوات المحدثون: (الوضوح السمعي)، وهذا ما نستبينه عند سماع باء مُحرّكة، فإننا نلحظ أنها أوضح من الباء الساكنة .

أجزاء التّحليل المقطعي :

تعتمد الدّراسة المقطعيّة (التّحليل المقطعيّ) على تفكيك أجزاء السّلسلة الكلاميّة إلى مقاطع، والمقطع يتكوّن على الأقل من صامت وصائت[2]، وقد اتُّخذتْ لهذه الأجزاء رموز مختلفة، ولمّا كانت هذه الدّراسة تعتمد على التّحليل المقطعيّ - في الغالب – فقد رأيتُ أنْ أُوضّح تلك العناصر المكوّنة للسّياق الصّوتيّ، تلك العناصر الّتي لا يخلو أحدها من أن يكون ساكناً أو متحرّكاً .

وقد اختلفت المصطلحات المعبّرة عن أجزاء المقطع من باحث لآخر، فالدّكتور إبراهيم أنيس في كتابه الأصوات اللُّغويّة يستخدم مصطلح السّاكن للدّلالة على الصّامت بينما يستخدم مصطلح صوت اللّين للدّلالة على الحركة، وهو ما اعتمدته مجلّة المجمع ضمن

---

(1) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ 26 .

(2) ينظر د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللُّغويّة، ص 162-163 .

مصطلحات علمي الأصوات واللّغة، فصوت اللّين: (Vowel) هو ما يعرف بالصّائت أو الحركة، وهناك تقسيمات له من حيث الكمّ فهناك صوت لين مختلس وهو أقصرها يليه صوت اللّين القصير (الحركات) ثمّ صوت اللّين الطّويل (أصوات المدّ) ثمّ صوت اللّين المديد وهو صوت المدّ حين تكون بعده همزة أو ساكن، وهناك تقسيمات من حيث الكيف فصوت اللّين الأماميّ هو الكسرة وصوت اللّين الخلفيّ هو الضّمّة وصوت اللّين المتّسع هو الفتحة .

أمّا الصّوت السّاكن (CONSONANT) فيدلّ على الأصوات الصّامتة والفرق بينه وبين أصوات اللّين يكمن في اعتراض الهواء من عدمه عند تكون الصّوت، فالصّوت السّاكن (الصّامت) هو الّذي يعترض طريق الهواء عند تكوّنه عارضٌ سواءٌ أكان جزئياً أم كلياً، أمّا صوت اللّين فهو الّذي لا يكون هناك اعتراض للهواء عند تكوّنه، هذا ما تضمّنته مجلّة المجمع حول هذين المصطلحين[1] .

أمّا الدّكتور كمال بشر فإنّه يستخدم الثّنائيّ (صامت وحركة) في كتابه: علم اللّغة العام (الأصوات) وكذلك الحال عند الدّكتور عبد الصّبور شاهين في اختيّاره هذا الثّنائيّ وقد رمز للأول بالرّمز (ص) وللثّاني بالرّمز (ح) في أثناء التّحليل المقطعيّ وذلك في كتابه المنهج الصّوتيّ للبينة العربيّة (رؤية جديدة للصّرف العربيّ) .

وقد آثرتُ استخدام هذا الثّنائيّ (ص،ح) في هذا البحث لأنّ استخدام مصطلح صامت يمكّنني من وصفه بالسّكون والحركة فأقول: صامت ساكن، صامت متحرّك، في حين لا يتسنى لي ذلك باستخدام مصطلح ساكن.

في هذا الإطار أودُّ تنبيه القارئ الكريم إلى أنّني سأستخدم في الفصول

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ،1963م ،ص 211-212.

القادمة مـن البحث مصطلح حرف بدلاً من صوت، وصحيح بدلاً من صامت، ومد بدلاً من صائت، إيثاراً لما يستعمله النحاة القدامى، ورغبة في عرض مسائلهم ومـصطلحاتهم كما هي ،ثـم أحلـل ذلـك كلـه تحلـيلاً صوتياً حديثاً، مستخدمةً المصطلحات التي بيّنتُها آنفاً في هذا التمهيد .

* * * * *

الفصل الثاني

التخلص من التقاء ساكنين أولهما صوت مدّ

* مدخل: تفسير صوتيّ للتخلص من التقاء ساكنين

* المبحث الأول:

- التخلص من التقاء ساكنين أولهما صوت مد من كلمة والثاني من الكلمة نفسها .

* المبحث الثاني :

- التخلص من التقاء ساكنين أولهما صوت مد من كلمة والثاني كالجزء من الكلمة .

* المبحث الثالث :

- التخلص من التقاء ساكنين أولهما صوت مد من كلمة والثاني من كلمة أخرى .

مدخــــل ..

تفسير صوتي للتخلص من التقاء الساكنين

يقتضي نظام اللُّغة العربيّة تجنُّب التقاء السّاكنين كلّما وجد في السّياق الصّوتيّ، وقد اختلف مفهوم السّاكن بين القدامى والمحدثين ـ كما قدمتُ في الصّفحات السّابقة ـ ممّا نتج عنه الاختلاف فيما يدخل في هذه الظّاهرة ومالا يدخل، ومن ثمّ اختلف الفريقان حول التّخلّص منَ التقاء السّاكنين هل يُعدُّ تخلّصاً منَ التقاء السّاكنين أو من تتابع صوتيّ آخر ترفضه اللُّغة العربيّة ؟ أو إنّ كلا الاحتمالين وارد، بمعنى أنّ التقاء السّاكنين يُطلق على بعض السّياقات الصّوتيّة بينما لا يطلق على غيرها لأنّه لا يصدق عليها ؟ فالأسلاف يطلقون صفة السّكون على الصّامت المشكّل بالسّكون كالسّين في (يَسْمو) على سبيل المثال، كما يطلقونها على الصّائت الطّويل (الألف أو الياء أو الواو) كالواو في المثال السّابق، وبذلك تكون ظاهرة التقاء السّاكنين عندهم مشتملة على: التقاء صامتين مشكّلين بالسّكون، وعلى التقاء صائتين طويلين وعلى التقاء صائت طويل بصامت مشكّل بالسّكون.

في حين يحدد الدّرس الصّوتيّ الحديث مفهوم السّاكن بأنّه الصّامت المشكّل بالسّكون في مقابل الصّامت المحرّك بإحدى الحركات الثّلاث (الفتحة، الضّمّة، الكسرة) قصيرةً كانت أو طويلةً؛ بناء على ذلك فإنّ أصوات المدّ (الصّوائت الطّويلة) لا يمكن أن توصف بالسّكون عند المحدثين، فما هي إلاّ حركات تؤدي وظيفة التّحريك الّذي هو ضدّ التّسكين تماماً كالحركات القصيرة، ففي نحو: (رنا، يرنو، ارنُ) نقول إنّ النّون محرّكة بحركة طويلة هي الفتحة في (رنا)، وبحركة طويلة هي الضّمّة في (يرنو) وبحركة قصيرة هي الضّمّة في (ارنُ) ... وهكذا .

لذا فإنّ الدّرس الصّوتيّ الحديث يرفض أن تكون الصّوائت الطّويلة عناصر

مكـوّنة لالـتقاء الـسّاكنين، إذ لا يحقّـق هـذه الظّاهـرة إلاّ الـصّوامت المـشكّلة بالـسّكون[1] ؛ وذلـك عـندما يـتوالى ثلاثـة صـوامت دون فاصـل بـصائت: (ص.ص.ص) في السّياق الصّوتي[2] .

أمّا اللّغويّون القدماء فقدِ اتّخذوا التقاء السّاكنين علّة فسّروا بها التّغيّرات الّتي تمرّ بها السّياقات الـصّوتيّة المختلفة، سواء أكان ذلك على مستوى البنية الـصّرفيّة المجردة أم على مستوى بنيةٍ ذات سوابق أو لوحق أم في حال إسنادها إلى الضّمّائر أو إلى بينة صرفيّة أخرى.

وقـد قـسّموا نماذج هـذه الظّاهرة - وفق فهمهم هذا - إلى جانبين: يختصّ الجانـب الأوّل بالـنّماذج الّـتي يكون فيها أوّل السّاكنين (حرف مدّ). وهو الّذي سنتناوله في الفصل الثّاني أمّا الجانب الآخر فهو الّذي يكون أوّل السّاكنين فيه (حرفاً صحيحاً)، وهو ما سيُدرس في الفصل الثّالث.

---

(1) ينظر: د. إبراهيم انيس، من أسرار اللّغة، ط 3، طبع ونشر مكتبة الأنجلو المصريّة، 1966م، ص236.
(2) د. داوود عبده، دراسات في علم أصوات العربيّة، مؤسّسة الصّباح (نشر وتوزيع)، الكويت (د.ت) ص 12، 53 .

المبحث الأول

التخلص من التقاء ساكنين أولهما صوت مد من كلمة والثاني من الكلمة نفسها

يختص هذا المبحث بدراسة ظاهرة من الظواهر الصوتية رأى القدماء أنها تدخل في باب التقاء الساكنين وهي أن يلتقي صوت مد بصوت مد آخر أو بصامت ساكن في كلمة وذلك لأنهم يرون أن صوت المد ساكن بطبيعته، ولئن كنت لا أوافق الأسلاف على وضع هذا التتابع ضمن التقاء الساكنين إلى أنني أجد نفسي- وأنا أدرس هذه الظاهرة - مضطرة إلى مجاراة الأسلاف ودراسة تلك السياقات الصوتية دراسة علمية مستعينة بقوانين الدرس الصوتي الحديث كلما لزم الأمر، وذلك لكي نُصنِّف تلك الظواهر السياقية وفق أسس علمية متينة.

لقد كان بابا الإعلال والإبدال زاخرين بنماذج التقاء صائتين طويلين، وهي التي صنفها الأسلاف ضمن ظاهرة التقاء الساكنين من كلمة فمن هذه النماذج:

1. صياغة المصدرين المعتلّ العين: إفعال واستفعال

يقول الأسلاف إن المصدر إن كان على إفعال أو استفعال مما أُعِلَّتْ عينه، حُمِل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تُقلب ألفاً لتجانس الفتحة، فيلتقي ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوَّض عنها تاء التأنيث؛ وذلك نحو: إقامة واستقامة[1] فأصلهما إقوام على وزن إفعال واستقوام

(1) الأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية مطبعة السعادة بمصر، ط1، محرم 1375 هـ - 1955م، 3/ 864.

علـى وزن اسـتفعال، والـذي حدث هو أن حركة الواو (عينَ الكلمة) نُقلت إلى القـاف (فـاء الكلمـة) ثـم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقـى ألفان الأولى المبدلة من الواو والثانية ألف إفعال واستفعال، فوجب حذف إحـداهما، وقـد اخـتلف النحاة في الألف المحذوفة، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفـة هـي ألـف الصيغة (إفعال، استفعال) لعدة أسباب: لأنها زائدة، ولأنها قـريبة مـن الطرف، ولأن الاستثقال يحصل بها، فكانت أولى بالحذف[1] وقد ذهب ابن مالك المذهب نفسه في قوله: .... وألِفَ الإفعالِ واستفعالِ

أَزِلْ لِذا الإعلال ...[2]

وذهـب الأخفش إلى أن المحذوفة هي المبدلة من العين وكذلك ذهب الفراء، واتفـق الفـريقان علـى أن الـتاء التي في آخر الكلمة هي عوض عن المحذوف فقيل إقامة واستقامة[3].

إن مـا يـسوقه لـنا الأسـلاف مـن تـصور للمـراحل الـتي تنـتقل بيـنها بنية المـصدرين الأجـوفين إلى أن تـصبح على ما هي عليه كإقامة واستقامة - هو مبنى علـى افتراضـهم حالـة كانـت علـيها بنية الكلمة قياساً على الوزن الأصلي سواء أكـان إفعـال أم اسـتفعال، أو بالقـياس علـى نظائـرهما مـن الـصحيح نحو إكرام واستغفار، وهذه كلها أمور ضرورية ولا مناص منها، وذلك لأننا نحتاج إلى تفـسير الظواهـر اللغـوية ولـيس إلى وصـفها فقـط كمـا هـي ؛ لـذا فلا خلاف على هذا الكلام، لكن الخلاف يكمن في وصف بعض تلك المراحل التي تمر بها كلا البنيتين الـصرفيتين المعلَّـتين قـبل أن تـستقرا في صـورتهما النهائية، والذي تعنينا مناقشته

---

(1) ينظر في هـذه المسألة المبرد، المقتضب، 1/ 104، ابن جني: المنصف شرح كتاب التصريف للمازني تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي ط1، 1373 هـ 1954م، 291 ـ292

(2) ينظر الأشموني، 3/ 864 .

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

بالـتحديد هـو ما يسمونه التقاء ساكنين المتمثل في التقاء ألفين إحداهما قلبت عن العين والثانية هي ألف صيغة المصدر، فيحذفون إحداهما لأنه لا يلتقي ساكنان .

إن هـذا التحلـيل لا يـتوافق مـع ما توصل إليه الدرس الحديث من نتائج، يقـول الأسـلاف إن فتحة عين المصدر نُقلتْ إلى الفاء الساكنة قبله، والواقع أنه لا تـوجد فتحة قصيرة بعد الواو[1] في إقوام أو استقوام كي تُنقل إلى الفاء وإنما هناك فتحة طويلة هي الألف، هذا أولاً.

أما الأمر الآخر- وهو مترتب على الأول - فهو عدم وجود قلب من الواو إلى الألـف لتحقـيق الـتجانس المزعوم بيـنها وبـين (الفـتحة المنقولة إلى الفاء)، فالنتيجة - إذن - هي عدم التقاء ألفين.

والـذي حـدث - في الواقـع - هو حذف الواو من إقوام واستقوام فتُحرّك القـاف بالفـتحة الطـويلة، والـتعويض عـن الـواو المحذوفة بالتاء في آخر الكلمة،، لتـصحيح بـناء الكلمـة بعـد الحذف[2]، وهي زائدة وقد تحذف كما هو موجود في بعض آي القرآن ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [3] وقد قالوا إن هذا مقصور على السماع[4] .

ولتفسير ما حدث مقطعياً نسوق التحليل الآتي:

إِقْوامٌ : ء ِ ق. و َ َ . م ُ ن. ← ء ِ ق. ؟ َ َ. م ُ ن ← ء ِ ق َ َ . م َ . ت ُ ن .

اسْـــتِقْوامٌ: ِ س. ت ِ ق. و َ َ . م ُ ن ← ِ س. ت ِ ق. ؟ َ َ . م ُ ن. ← ِ س. ت ِ . ق َ َ. م َ ت ُ ن.

---

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ،ص 39.
(2) د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ص 199-200 .
(3) 73 الأنبياء، 37 النور .
(4) محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، 4/ 410.

فعند حذف الواو وهي بادئة المقطع ص ح ح = و يتحول إلى ح ح، فتُضمُّ إليه القاف وهي خاتمة المقطع الذي قبله (ص ح ص = ء قْ، ت قْ) في الصيغتين، فيتحول بدوره إلى (ص ح) بانتقال خاتمته (قْ) إلى بداية المقطع التالي الذي حار: (ص ح ح = ق) في الصيغتين، كما يتغير التركيب المقطعي آخر الكلمة بعد إضافة تاء التأنيث فيتحول المقطع (ص ح ص = م ن) إلى (ص ح = مَ) ويتلوه مقطع آخر: (ص ح ص = ت ن) .

فلا علاقة لالتقاء الساكنين بما حدث لهاتين الصيغتين، لأن التحليل الصوتي للتغيرات التي تمران بها لا يؤدي أصلاً إلى التقاء ألفين، هذا إذا سلمنا جدلاً بأنهما ساكنان.

أما التقاء الألفين إذا حصل على سبيل الافتراض في سياق صوتي ما، فإنه يُعدُّ من قبيل التقاء الصوائت الذي يتخلص منه نظام اللغة بتقصيرها حتى تصل إلى المدى الزمني المقبول.

2. صياغة اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي المعتل العين :

ففي صياغة اسم الفاعل من نحو: قال، باع تنتقل الصيغة عبر مراحل قبل أن تصل إلى شكلها النهائي الذي نعرفه: قائل وبائع، فهذه الهمزة التي هي عين الكلمة في كليهما جاءت نتيجة عدم قبول شكل معين كانت عليه الصيغة، يقول المبرد: "وذلك أنه كان قال وباع فأُدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقلبة فلما التقت ألفان- والألفان لا تكونان إلا ساكنتين- لزمك الحذف لالتقاء الساكنين أو التحريك فلو حذفت لالتبس الكلام وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل تقول فيهما: قالٌ وباعٌ فحركتْ العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا حُركتْ صارت همزة وذلك قولك: قائِلٌ وبائِع"[1] .

---

(1) المبرد، المقتضب: 1/ 99، وينظر ابن جني في المنصف (شرح تصريف المازني)، 1/ 280 ـ 281 .

هـذا مـا يـرون أنه قد حصل لتكون صيغة اسم الفاعل، حيث تلتقي ألف الـصيغة مـع عـين الكلمة المعلّة وهي ألف أيضاً فيلتقي ساكنان، وللتخلص منهما تحـرك الثانـية ولا يمكن ذلك إلا بتحويلها إلى همزة، ثم تُحرك هذه الهمزة بالكسر علـى أصـل الـتخلص من التقاء الساكنين[1]. إن تصور الظاهرة يضعنا أمام توالي صائتين طويلين في قا الُ وبا اعُ، وهذا أمر محال في النطق لكنه افتراض لابد منه في إطـار التحلـيل والتفسير، حتى إن استلزم ذلك الاعتماد على الشكل الكتابي[2]. وقـد فطـن الأسلاف إلى ذلك ورأوا أن توالي ألفين يساوي ألفاً واحدة طويلة من ذلـك قـول الـزجاج الـذي أكـد فـيه أن الألف الواحدة إذا مُدت "وطال مدُّها ما زادت على ألف لأن الألف حرف لا يتكرر"[3].

لذا فإن السيرافي لا ينكر تتابع ألفين على سبيل الافتراض إذ يقول: "وليس ذلـك بمنكر وهو أن تقدر أن ذلك المد الذي زاد بعد النطق بالألف الأولى يرام بها ألف أخرى"[4].

لكن تسليمنا بهذا الافتراض لا يعنى أننا نسلم بأن التخلص من هذا التتابع أو الانتقال منه إلى النمط المقبول هو من قبيل التخلص من التقاء الساكنين.

بـناء علـى ذلـك يمكنـنا أن نترجم التغير الحاصل في الصيغة بطريقة مغايرة حـسب معطـيات الـدرس الـصوتي الحـديث، وذلـك بـأن نقـول إن الذي تكون ووجب التخلص منه ليس توالي ساكنين وإنما هو مقطع شديد الطول مفتوح، وقد درجـت اللغة على التخلص منه عن طريق قطعه أو تقسيمه إلى قسمين بالاستعانة

---

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق :قباوة، ط 3، دار الآفاق بيروت 1978 م، 1/ 328 .
(2) يعترض د. الطيب البكوش في كتابه التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث على وجود تحليلات مستحيلة لا يمكن نطقها تأثراً بالشكل الكتابي، ص 22.
(3) سيبويه، الكتاب، 3/ 527. وهو من كلام السيرافي في الهامش .
(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

بـصوت لغوي مناسب لأداء هذه الوظيفة هو الهمزة، فهي تُجتلَبُ لتحدّ من طول الـصائت فـتحول: قـا ا لٌ، ذات الصائت الشديد الطول إلى قائِلٌ بتقصير الصائت وإقحام الهمزة[1] وتحريك هذه الهمزة بكسرة قصيرة كما تقتضي الصيغة (فاعِلٌ) وذلك كالآتي:

قا ا لٌ : ق ـَ ـَ ـَ ـَ ـَ . ل ـُ ن.

ق ـَ ـَ . ل ـُ ن .

3. صياغة اسم المفعول من الأجوف الثلاثي المعتل العين :

يقول المبرد: "فإذا بنيتَ مفعولاً من الياء أو الواو قلتَ في ذوات الواو: كلامٌ مقـولٌ وخـاتمٌ مـصوغٌ، وفي ذوات الـياء: ثـوبٌ مبيعٌ وطعامٌ مكيلٌ، وكان الأصل مكـيول ومقـيول، ولكـن لمـا كانـت العـين ساكنة كـسكونها في يقول ولحقتها واو مفعول حُذفتْ إحدى الواوين لالتقاء الساكنين[2] .

وقـد اختُلِفَ في أي الـواوين قد حُذف، فذهب سيبويه إلى أن واو مفعول هـي المحذوفـة لزيادتها وقربها من الطرف- كما قال في صيغتي إفعال واستفعال - أما الأخفش فقد رأى أن العين هي المحذوفة، وهي الواو الأولى التي نُقلتْ حركتها إلى الفـاء- كمـا يقولـون[3]، ولحـل هذا الإشكال يقول المازني إن "اعتلاله يحدث بحـذف حـرف منه، فإن كان مفعول من فَعِل وكان من الواو ظهرت فيه الواو نحو مقول مصوغ لأنه من القول والصوغ، وإن كان من فُعِل وكان من الياء ظهرت فيه الياء نحو معيب ومبيع[4] .

---

(1) د. عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية، ص 57.

(2) المبرد، المقتضب، 1/ 100 .

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 10/ 66، 67، الأشموني، شرحه على الألفية 3/ 865.

(4) ابن جني، المنصف، 1/ 282

لقد تصور الأسلاف أن هناك ضمة قد حُرّكت بها عين مفعول في المثالين (مقوول) و(مبيوع) فنقلت هذه الحركة إلى الفاء، فالتقت الواو ساكنة مع واو مفعول الساكنة فحُذفت إحداهما لالتقاء الساكنين[1]، في حين أن عين الكلمة مُحرّكة بضمة طويلة هي واو الصيغة ولا وجود للضمة قبل الواو، سواءٌ أكانت هذه العين واواً كما في مقوول أم كانت ياء كما في (مبيوع)، لذا فإن تحليل ذلك التغير الحاصل في صيغة مفعول يقوم على حذف الواو من (مقوول) والياء من (مبيوع) لأن نظام اللغة العربية يرفض وجودهما ضمن هذا التتابع الصوتي فيتكون:

م ـَ . ق ـُ ـُ ل .

م ـَ ب ـُ ـُ ع.

ثم تُغيَّر الضمة الطويلة في (مبوع) كسرة طويلة تحقيقاً للمغايرة بين واوي الصيغة ويائي الصيغة فيقال: مبيع، وذلك لأن بقاء الواو (الضمة الطويلة) في مبوع لا يدل على أصل البنية[2]، مما يدل على عدم وجود التقاء ساكنين .

4. صياغة الجمع: فعائل كرسائل :

فعند جمع رسالة مثلاً جاءت ألف الجمع ثالثة ووقعت بعدها ألف (رسالة) فالتقت ألفان فلم يكن بُدٌّ من حذف إحداهما أو تحريكها، فلو حذفت الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت الثانية لتغير بناء الجمع، لأن هذا الجمع لابد له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب... فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر فيكون كعين مفاعل، فلما حركت انقلبت

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 10/ 66ـ67.

(2) د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 199 ـ 200.

همـزة[1]، وقـال ابـن عـصفور إنهـا إنما حركت بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين[2].

لا يختلف تحليل هذه الصيغة مقطعياً عما عرضتُ من صيغ سابقة من حيث كـون هـذا التتابع من النوع الصائتي ؛ فلدينا توالي ألفين أي: صائت طويل جداً، ولكـي يُتخلص منه يؤتى بهمزة لتصحيح البناء المقطعي بعد تقصير هذا الصائت الطويل[3]، ثـم تحـرك الهمـزة بالكسر على ما هو مطلوب في هذه الصيغة، وذلك على النحو الآتي:

رَسَا ا ل ← ر َ س َ َ ل ← ر َ س َ َ . ء ِ ل .

5. صياغة الاسم الممدود

يقول سيبويه إن ألف حمراء، وصحراء " جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث، والألـف إذا كانـت بعـد ألـف مثلها إذا كانـت وحـدها إلا أنـك همزت الآخرة للتحريك لأنه لا ينجزم حرفان[4]

فأصـل الصيغة – كما نفهم من هذا النص – حمراا بألفين في آخر البنية، إلا أنـه لا يلتقـي سـاكنان أو لا ينجـزم حـرفان – علـى حد تعبير سيبويه – فهُمزت الثانية كي يتسنى تحريكها، وقد أشار سيبويه إلى كون تتابع ألفين هو كألف واحدة، وإنمـا كـان تـصور اجتماع ألفين لأجل الصنعة، يقول ابن جني في هذا: " ومن أدلّ الدلـيل علـى أن هـذه الأشياء التي ندّعي أنها أصول مرفوضة لا يُعتقد أنها كانت مـرة مـستعملة ثـم صـارت مـن بعد مهملة- ما تعرضه الصيغة فيها من تقدير ما

(1) ابن جني، المنصف، 1/ 326-327.
(2) ابن عصفور، الممتع، 1/ 326.
(3) ينظر في هذا د. عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص 57.
(4) سيبويه، الكتاب، 3/ 213-214 .

يطوع النطق به لتعذره، وذلك كقولنا في شرح حال الممدود غير المهموز الأصل نحو: سماء وقضاء ألا ترى أن الأصل سماوٌ وقضايٌ فلما وقعت الواو والياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا ألفين فصار التقدير بهما إلى سماا أو قضاا فلما التقت الألفان تحركت الثانية فيهما فانقلبت همزة[1].

فالأمثلة التي أوردها سيبويه مأخوذة من أبنية التأنيث، حيث يُتصور فيها التقاء ألفين تقلب الثانية منهما همزة، أما الأمثلة التي أوردها ابن جني فيُتصور فيها التقاء ألفين أيضاً ولكن بعد قلب إحداهما عن الواو أو الياء، ثم تقلب الثانية من الألفين همزة.

إن رفض التقاء الساكنين عند الأسلاف يقتضي حذف أحد حرفي المد إذا اجتمعا في البناء الصرفي، إلا أن الحذف هنا لم يجز في الألف الأولى – وهو الأصل عندهم إذا ما التقى ساكنان أولهما مد – إذ لو حذفت الأولى لانفردت الآخرة وهم قد بنوا الكلمة على ألفين متتاليتين، وأما حذف الثانية فإنه أيضاً لا يجوز لأنها علامة التأنيث في البنية، لذلك لجؤوا إلى الحركة، ولما لم يمكن تحريك الألف فقد قلبت همزة[2]، هذا ما يراه الأسلاف في قضية الممدود، فالهمزة التي في آخره منقلبة عن ألف لئلا يلتقي ساكنان.

بيد أن تحليل هذه الصيغ وفق قوانين الدرس الصوتي الحديث يختلف عن تحليل الأسلاف؛ فقد تناولها د. عبد الصبور شاهين بالدراسة وقال إن الأصل في اللغة العربية الوقف بالسكون، وقد بنى على ذلك أن العربية تكره الوقف على مقطع مفتوح فتلجأ إلى إقفاله بطريقة ما، ويقول إن المقطع الأخير من نحو كساو وبناي ينتهي بحركة هي أحد عنصري الحركة المزدوجة التي نشأت عنها الواو أو

---

(1) ابن جني، الخصائص، 1/ 259.

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/ 83 ـ 84.

الياء، واللغة العربية لا تقبل الوقف على مقطع كهذا، فآثر الناطق إقفاله بإحلال الهمزة محل صوت المد، ليس للإبدال وإنما من أجل تصحيح نهاية الكلمة، فلا علاقة صوتية بين الهمزة وبين الواو والياء لكي يوجد الإبدال - في نظر د.عبدالصبور شاهين - والذي حُذف ليس واواً أو ياءً بل هو ضمة أو كسرة بوصفهما جزأين من المزدوج[1] .

وقد سمى د. عبد الصبور شاهين هذه الهمزة (همزة السكت) - على غرار هاء السكت - في كل كلمة تنتهي بألف ممدودة، وكذلك ما روى من نحو رجلأ وهو يضربها وقولئ وغيرها، لأن هذه الهمزة - كما سبق القول- تأتي في نهاية الكلمة لإقفال المقطع المفتوح[2] .

إن هذه الرؤية التي عرضها د. عبد الصبور شاهين لا غبار عليها من حيث كون الهمزة ذات وظيفة مقطعية، غير أنني لا أوافقه على وجود حركة مزدوجة في نهاية هذه الصيغ، فالحركة المزدوجة "غير موجودة في اللغة العربية بل الموجود هو حرف اللين وهي صوامت لا حركات سواء أجاءت ساكنة مثل قَوْل وبَيْع أو متحركة مثل عواقب وهياكل"[3] .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تسمية الهمزة بهمزة السكت تشبيهاً لها بهاء السكت لا أراه دقيقاً، لأن هاء السكت تأتي - في الغالب - ساكنة لقفل المقطع، بينما هذه الهمزة ليست في موضع السكون دائماً، ولا يمكن أن تقاس كلمة تحتوي في آخرها على هاء السكت الساكنة على كلمة أخرى تحتوي في آخرها على همزة التأنيث هذه وهي- أي الهاء- لا تُسكَّن إلا في الوقف، "ونحن نعرف أن

---

(1) د. عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية، ص81.

(2) المصدر نفسه، ص 86.

(3)د. حسن ظاظا، كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 م، ص37

الوقف عارض للوصل"[1]، كما أن سيبويه يقول: "فإذا كان بعد ذلك كلام تركت الهاء لأنك إذا لم تقف تحركتْ، وإنما كان السكون للوقف فإذا لم تقف استغنيت عنها وتركتها"[2]، لكن الهمزة لا تسقط في الوقف ولا في الوصل بل تسقط تخفيفاً .

وعند التحليل المقطعي لكساوٌ وبنايٌ حلّل د. عبد الصبور شاهين المثالين على أساس أن الواو ساكنة، وذلك لكي يحقق نظرته في كون (او، اي) عبارة عن مزدوج، ومن ثم كانت الهمزة ساكنة في موقع النصف الأخير للمزدوج حسب رأيه[3].

لكنني أتصور أصل الصيغة كالآتي:

1. كـ ـِ . س ـَ ـَ . و ـٌ ن

ص ح . ص ح ح . ص ح ص

2. بـ ـِ . ن ـَ ـَ . ي ـٌ ن

ص ح . ص ح ح . ص ح ص .

والأمر لا يعدو أن يكون تخلصاً من ضعف في البناء المقطعي إذا ظلَّ على هذه الصورة، فتسقط الواو أو الياء لتحل الهمزة محلها بوصفها وسيلة لتصحيح المقطع أو تقويته [4].

وإن كان البناء ينتهي بألفين في التقدير كما في: حمراء، فإن تقصير هذا التتابع الصائتي هو الحل، ومن ثم تجتلب الهمزة لقفل المقطع المفتوح هكذا:

---

(1) الأستراباذي، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد طبع: الكتبي، مطبعة الحجازي بالقاهرة (د.ت) 2/ 283.

(2) سيبويه، الكتاب، 4/ 159.

(3) د. عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية، ص 81.

(4) ينظر، د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 177.

حَ مْ رَ َ َ َ َ ← حَ مْ رَ َ ءْ.

هـذا في حـال الوقـف وسـكون الهمـزة، أمـا في حـال الوصـل فـإن الهمزة بتحـريكها إعرابياً تتخذ مقطعاً مستقلاً تكون هي بادئته: (ء) = ص ح في قولنا: هذه حمراءُ مثلاً.

علـى أن هذه النتيجة لا تبعد كثيراً عما يدعوه أسلافنا إبدالاً – بصرف النظر عـن الخطوة السابقة في كساو وبناى المتمثلة في قلب الواو والياء ألفاً – لذا اعتقد أن مـن يرفض العلاقة بين الهمزة وأصوات العلة أو أشباهها قد جانبه الصواب[1]، فإذا قلـنا إن سـقوط الـواو أو الـياء وإحلال الهمزة محلها قريب من الإبدال وفق قوانين الدرس الصوتي الحديث – وذلك بإحلال الهمزة محلها لتقوية البناء المقطعي – فلابد من وجود علاقة صوتية بين الهمزة وأصوات العلة وأشباهها كما يقولون في الإبدال تماماً، وإلا فلِمَ اختيرت الهمزة دون غيرها من الأصوات لأداء هذه الوظيفة .

ومهمـا يكـن مـن أمـر، فـإن هذه التحليلات جميعاً تثبت عدم اندراج هذه الأمثلة تحت ظاهرة التقاء السـاكنين .

6. انتهاء بعض حروف المعجم بالهمزة :

لقـد قـاس الأسـلاف الهمـزة التي تأتي في أواخر بعض حروف الهجاء بعد الألـف في حالـة المـد نحـو:) بـاء(،(تـاء) على همزة الممدود فقالوا إن الأصل فيهما(با(و(تا) فزادوا عليها ألفاً أخرى فصارت: (باا) و(تاا) بألفين – وقد سبق أن هذا يعني زيادة في المد – فلما التقى ساكنان، لم يكن بُدٌّ من حذف أحدهما أو تحـريكه، فلـم يمكن الحذف لأن فيه نقضاً للغرض وعوداً إلى ما منه هرب وهو

---

(1) د. عبد الصبور شـاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 172، وينظر د. عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية ص 81.

القصر، فوجب التحريك لالتقاء الساكنين ،فحركت الثانية كما حُركت في حمراء وبيضاء وكساء ورداء[1] .

ولما كانت هذه الحروف قد وضعت في التهجي على الوقف[2] فإن انتهاءها بالهمزة يمكن أن يقاس على ما انتهت به هاء السكت، لاسيما أن سيبويه يقول إن حروف المعجم يوقف عليها كما يوقف على (عَهْ)[3]، وذلك إذا أردت بها القصر، أما إذا أردت المد فإن الوقف يكون على الهمزة، وتجد عند الرضى أن بعض العرب يقلب الألف في نحو يضربها همزة[4] ؛ فاجتلاب الهمزة هنا كاجتلابها مع حروف المعجم إذا مُدّت، ويفسر الرضى ذلك صوتياً فيقول: "وذلك لأن مخرج الألف متسع وفيه المد البالغ، فإذا وقفت عليه خليت سبيله ولم تضمه بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيره، فيهوي الصوت إذا وجدت متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة، وإذا تفطنت وجدت ذلك كذلك، فإذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزة لأنك تأخذ بعد الألف في حرف آخر"[5] .

لا يخفى أن حديث الرضى هذا يقترب كثيراً من قولنا إن الهمزة تأتي في نهاية المقطع المفتوح لقفله، وذلك إنما يرجع إلى طبيعتها الصوتية.

لذا فإن تحليل انتهاء حروف المعجم بالهمز ينبغي أن يسير على هذا النحو، دون أن يكون لقضية التقاء الساكنين دورٌ في تعليلها لعدم وجود الساكنين في هذه الحروف .

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 10/ 58.

(2) سيبويه، الكتاب، 3/ 265.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) الأستراباذي، شرح الرضي على الشافية، 2/ 285.

(5) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

7. إبدال الألف همزة في نحو (شابّة):

مـن النماذج التي يُتخلص فيها من التقاء السـاكنين أولهما حرف مد والثاني مـن الكلمة نفسها، ما رواه لنا اللغويون القدماء من أن بعض العرب يُبدل الألف قـبل المدغم همـزة متحركة، فيصير ابياضّ: ابيأضّ ويصير ضالّ: ضأَلّ [1]، وقال أبـو حـيان إنهـا لغة تميم وعكل[2]، وعلى الرغم من جواز التقاء الساكنين عندهم في هـذه الأمـثلة؛ فـأول الساكنين حرف مد والثاني مدغم - إلا أن هذا التتابع قد يتعـرض للتغـيير بدعـوى الـتقاء الـساكنين، يقـول الزمخـشري عـن قـراءة أيـوب السختياني لقوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[3] بهمزة متحركة علـى الألـف إنهـا لغـة من جد في الهرب من التقاء الساكنين[4] ربما لأنه توقع أن يـسأله سـائل: لماذا يُتخلَّص من التقاء الساكنين هنا وهو جائز؟ فعبّر بهذه الطريقة التي تبين الاحتياط الزائد في تفادي التقاء الساكنين.

لكـن هل تنطبق ظاهرة التقاء الساكنين على صيغة (الضّألّين) أصلاً حتى يُعدّ إبدال الألف همزة من قبيل التخلص من التقاء الساكنين؟

يقولـون إن مـن همـز وحرّك فإن ذلك لالتقاء الساكنين وهو قليل في كلام

---

(1) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 9/ 129 ـ130.

(2) أبـو حـيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النحاس، طـ 1، 1404هـ ـ1984 م، 1/ 341 .

(3) آية 7 من سورة الفاتحة.

(4) الزمخـشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وصححه وضـبطه مـصطفى حـسين أحمد، دار الكـتاب العربـي 1/ 17، وينظـر ابـن خالويه في مختصر شواذ القرآن، عُنِيَ بنشره برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، لجمعية المستشرقين الألمانية، بمصر 1934م ص1.

العـرب[1] بل يقولون إن من همز رام أن يُحرك الألف لالتقاء الساكنين فلم يمكن تحريكها فأبدل منها الهمزة لقربها في المخرج[2] .

ومـع أنهـم يقـررون أن الألف حركة طويلة عند وصفها[3]، إلا أنهم في هذا المقـام يرون أنها حرف ساكن وقد لاقى ساكناً آخر فالتقى ساكنان، ومدار الإشكال عندهم هو كَوْنُ الألف غير قابلة للحركة لا لأنها حركة بل لكونها ساكنة بطبيعتها، ولذلك أدى التقاؤها بالساكن إلى التخلص منها بإبدالها همزة مُحركة .

ولأنهـم يعـدُّون الألـف سـاكنة ولا يعـدونها حركة فإنهم يبحثون عن وسيلة لجلب الحركة- مع وجود الألف- أو لافتراض وجودها بجانب الألف الساكنة، يقول ابـن جـني إن الحـركة إذا جـاورت الحرف الساكن فكثيراً ما تجريها العرب مجراها فيه، فيـصير لجـواره إياهـا كأنـه محـرك بها، فإذا كان كذلك فكأن فتحة باء باز هي في نفس الألـف، فالألـف لـذلك وعلـى هذا التنزيل كأنها محركة، وإذا تحركت الألف انقلبت همزة، ومن ذلك قراءة أيوب السختياني: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّأَلِّينَ ﴾[4].

كمـا أن تصور اللغويين القدماء للعلاقة الصوتية بين الهمزة والألف هو ما يُسوّغ إبـدال الألف همزة في مثل هذه الصيغة، وذلك لأنهم يرون أن مخرج الألف إذا تحركت يتغير تماماً ليـصبح مخـرج حـرف آخر هو الهمزة، فهناك إذن حرفان لكل منهما مخرجه أحدهما لحال السكون وهو الألف والآخر لحال الحركة وهو الهمزة[5].

---

(1) مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، 1960 م، ص 77.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة المكتبة العربية، وزارة الثقافة، المؤسسة العامة للتأليف والنشر، بالاشتراك مع المجلس الأعلى للآداب 1389 هـ- 1969 م 1 / 41.

(3) ينظر ابن جني، سر صناعة الإعراب، 1/ 17.

(4) ابن جني، الخصائص، 3/ 147.

(5) د. هنري فليش، التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب، ص 12، وهو يفسر كلام ابن جني في سر الصناعة 1/ 43: إذ يقول إن "هذه الألف لا تكون إلا ساكنة فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة" وينظر 1/ 72من سر الصناعة.

يضاف إلى ذلك أن وجود الألف مع المدغم في اللغة هو أكثر وقوعاً من الياء أو الواو مع المدغم، ومن ثم كان إبدال الألف همزة أولى من إبدال الواو أو الياء همزة في نحو: تحاجوني أو تحاجيني[1] .

إن هذه الظاهرة لغة لبعض العرب – كما سبق من قول أبي حيان – وهذا ما رواه ابن جني عن أبي العباس عن أبي عثمان عن أبي زيد قال: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ ۝﴾[2] فظننت أنه قد لحن إلى أن سمعت العرب تقول: شأبّة ودأبّة، وقال كثير:

[إذا ما العوالي بالعبيط احمأرّتِ] يريد احمارّتِ[3]

إلا أن النحاة لا يقيسون مثل هذا الإبدال، يقول ابن عصفور: "وقد كاد هذا يتسع عندهم إلا أنه مع ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس[4]"، لكن أبا حيان قال إنه طالما أن ابن جني قال إنه لغة فينبغي أن ينقاس ذلك[5] .

وقد قصره بعضهم على ضرورة الشعر كالمازني الذي سُئِل "أتقيس هذا النحو؟ فقال: لا . ولا أقبله، بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر"[6] .

وقد تناولتْ كتب الضرائر الشعرية موضوع إبدال حرف من حرف وذلك لأن الشعراء "قد يفعلون ذلك في الشعر في الموضع الذي لا يجوز فيه مثله في الكلام،

---

(1) ابن جني، الخصائص: 3/ 127، وينظر د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص 81.
(2) آية 38 من سورة الرحمن، ينظر ابن خالويه: مختصر الشواذ ص 149.
(3) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، د.عبدالحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي يشرف على إصدارها: محمد توفيق عويضة، القاهرة، 1386 هـ، ج 1/ 46، 47، وينظر ابن جني سر الصناعة 1/ 73 وابن عصفور، الممتع 1/ 322، وأبو حيان في البحر 1/ 30.
(4) ابن عصفور، الممتع 1/ 322.
(5) أبو حيان البحر المحيط 1/ 30.
(6) ابن عصفور، الممتع في التصريف 1/ 322.

ليتوصلوا إلى ما اضطروا إليه من تحريك ساكن أو تسكين متحرك أو غير ذلك[1]؛ لذا كثيراً ما نجد الألف تُبدل همزة في الشعر بهدف استقامة الوزن الشعري[2].

وأيا ما كان أمر هذه الظاهرة، وسواءً أكانت لغة نادرة عن العرب أم كانت ضرورة شعرية، فإن السؤال الذي يهمنا طرحه هو: هل يثبت أي من الاحتمالين علاقة الظاهرة بالتقاء الساكنين؟ يقول الرضي في سياق عرضه الآراء حول إبدال الألف همزة إن هناك من يرى أن قلب الألف همزة في نحو دابة ليس للفرار من التقاء الساكنين بل هو كما في العألم والبأز[3].

فما نستفيده من هذا الرأي هو أن قلب الألف همزة لغة نادرة لا علاقة لها بالتقاء الساكنين، وإذا قلنا إن إبدال الألف همزة ضرورة شعرية فإن احتمال كون الظاهرة تخلصاً من التقاء الساكنين يضعف أيضاً ؛ وذلك لأن إبدال الألف همزة ليس مقتصراً على ذلك التتابع الذي يتوالى فيه الألف والمدغم الذي يعبر عنه بالتقاء الساكنين، إنما قد يحدث هذا الإبدال مع عدم وجود ساكن بعد الألف، فكما تُبدل الألف همزة في قول كثير:

وللأرضِ أمّا سودُها فتجلّلتْ بَياضاً، وأمّا بيضُها فادْهَأَمّتِ[4]

لاستقامة الوزن، فكذلك تُبدل في قول العجاج:

فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هذا الْعَأْلَمِ

لكي لا تكون القافية مؤسسة، لأنه قال قبل هذا: يا دارَ سَلْمى يا اسْلَمي

---

(1) ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط 2، 1402 هـ ـ 1982م ص 221.

(2) ينظر المصدر نفسه، ص 221ـ223.

(3) الأستراباذي: شرح الرضي على الشافية، 2/ 250 ـ 251 .

(4) ابن عصفور، ضرائر الشعر، 222. وفي ديوان كثير عزة. د. إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت 1391 هـ ص 54.

ثُمَّ اسْلَمى[1]. إن غاية ما في الأمر أن اللغة تتصرف في أنواع من مقاطعها الصوتية كالمقطع المديد المغلق بصامت (ص ح ح ص) في نحو ادهامّت أو الضالّين، أو المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) كما في العالم، وذلك بأن يُقسّم المقطع المديد إلى جزأين بإقحام الهمزة فيتحول المقطع المديد (ص ح ح ص) في ادهامّتْ ـ على سبيل المثال ـ إلى مقطعين أحدهما قصير مفتوح والآخر طويل مغلق بعد الهمز[2] كالآتي:ـ

هـ َ َ م ← هـ َ . ء َ م .

ص ح ح ص ← ص ح . ص ح ص .

بينما يتحول المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) في العالم مثلاً إلى مقطع طويل مغلق[3] بصامت كالآتي:

ع َ َ ← ع َ ء .

ص ح ح ← ص ح ص .

هذا ما رآه د. عبد الصبور شاهين عندما قال إن العرب تكره النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ومن ثم لجؤوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة[4] فالهمز عند د.عبدالصبور شاهين دليل على وظيفة كما سبق لأن معناه متصل بالنبر والضغط قبل أن يكون دليلاً على صوت لغوي، فالنبر يأخذ صوراً متعددة في النطق العربي منها الهمز وتضعيف الأصوات وطول الحركات[5] .

(1) ابن عصفور، ضرائر الشعر، 223، وفي ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه عني بتحقيقه د. عزة حسن، مكتبة دار الشعر، شارع سوريا، بيروت ص 299.

(2) د. عبد الصبور شاهين، ينظر القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص57.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص 174.

(5) المصدر نفسه ص 173.

علـى أن د. عـبد الـصبور يقرر قبل هذا كله أن لا علاقة صوتية بين الهمزة وأصـوات المـد علـى الإطـلاق، ممـا ينفي القول بالإبدال[1] ـ كما مّر بنا في تحليل سـابق ـ ثـم يستمر في عرض تحليله لهذا النوع من التصرف المقطعي في اللغة على أنه عبارة عن نبر يتخذ صورة الهمز، لكي ينفي وجود الإبدال .

ولـئن كـنت أوافـق د. عـبد الـصبور شـاهين في جُـلّ مـا قالـه حول الناحية الوظيفـية للهمزة فإنني لا أوافقه ـ كما نوهت سابقاً ـ على انعدام العلاقة الصوتية بـين الهمزة وأصوات المد؛ وذلك لأن هذا يناقض القول بأن الهمزة يؤتى بها لوظيفة تقسيم المقطع إلى قسمين إن كان مديداً أو قفله إن كان مفتوحاً، لأن هذه الوظيفة لا تُـسوَّغ إلا إذا كـان هـناك علاقة صوتية بين الهمزة وأصوات المد، صحيح أن الهمزة صـوت حنجري انفجاري لا مجهور ولا مهموس أو مهموس عند بعضهم[2] ومنهم د. عبد الصبور[3]، وهي بهذه الصفات تختلف عن أصوات المد الانطلاقية المجهورة ـ إلا أنّ هـذه الأصـوات عند تكونها تمرُّ بالحنجرة فيتذبذب الوتران الصوتيان ليتكون الجهر ثم يمر الهواء حرّاً دون عائق بعكس تكوُّن صوت الهمزة الذي يحدث بعد قفل الوتـرين الصوتيين ثم انفراجهما[4]، وهذا هو الاختلاف الجوهري بينهما، فأصوات المد انطلاقية في حين أن الهمزة انـسدادية، ولأجل هذه الصفة اختيرت الهمزة لوظيفة القفـل المقطعـي، كمـا أن الدلـيل علـى وجود العلاقة بين الهمزة وأصوات المد أنها عـندما تُـسهَّل أو يخفـف نبرها تتحول تلقائياً إلى صوت لين[5]، وهذه عملية عكسـية للنبر أي إنها تُعدّ فتحاً للمقطع لا قفلاً له.

---

(1) المصدر نفسه ،ص 172.

(2) د. أحمـد مخـتار عمر، دراسة الصـوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، 1997 م ـ 1418 هـ ص344، 345، ود. غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص 241

(3) د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي ص172.

(4) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 90.

(5) المصدر نفسه، ص 91.

نصل بعد كل هذا إلى أن ظاهرة إبدال الألف همزة ليست وسيلة للتخلص من التقاء الساكنين لعدم وجود هذا التتابع حقيقةً، بل الموجود في هذا التكوين المقطعي هو صائت طويل ثم صامت ساكن، فالتغير الحاصل -إذن- هو على المستوى المقطعي، وليس انتقالاً من سكون إلى حركة كما رأى الأسلاف.

بناءً على هذا الأساس المقطعي أيضاً كانت دراسة د. داود عبده لظاهرة الإبدال هذه،[1] لكن الفكرة التي انطلق منها د. داود عبده كانت مختلفة عن تلك التي عرضها د.عبدالصبور شاهين، بل إنها عكسها تماماً، وذلك لأن د. داود عبده يستند في فكرته إلى كون الهمز في نحو (ابْيَأَضّ والضّأَلّين) ليس سوى لغة، وأن الهمز هو الأصل، أي إن أصل الألف همزة، وهذا عكس ما رآه القدماء من الإبدال، كما أنه عكس ما أتى د.عبد الصبور شاهين في تحليل هذه الظاهرة .

فالدكتور داود عبده يرى أن الهمزة أصلية "وقد سقطت كما سقطت همزات كثيرة في العربية وتكوّن من العلتين القصيرتين اللتين أصبحتا متواليتين نتيجة لسقوطها علة طويلة هي الألف"[2] .

ويبين كيفية حدوث ذلك على النحو الآتي:

1. اصْفَأَرَرَ (ِ ص ف َ ء َ ر َ ر َ)

← اصفأرّ (ِ ص ف َ ء َ ر ر َ)

← اصفارّ (ِ ص ف َ َ ر ر َ)

2. ضَأْلِلٌ (ض َ ء ل ِ ل ُ ن)

← ضَئِلٌ (ض َ ء ِ ل ل ُ ن)

---

(1) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص 77_89.

(2) المصدر نفسه، ص 80.

← ضالٌ (ض َ ء َ ل ل ُ ن)

← ضالٌ (ض َ َ ل ل ُ ن)[1] .

إن الذي حدث – كما فسره د. داود عبده وكما يبدو من التحليل المقطعي – الآتي:

1. سقوط الصائت القصير بين المتماثلين ليتكون المدغم .

2. سقوط الهمزة واندماج الصائتين اللذين كانا يكتنفانها إن كانا متماثلين ليتكون الصائت الطويل، وإن لم يكونا متماثلين يغير الثاني إلى نوع الأول[2] كما في المثال– 2 – ثم يندمجان ليتكون الصائت الطويل[3] .

إن هذا التفسير الصوتي يبدو محتملاً إلى جانب ذلك التفسير الذي قدمه د.عبدالصبور شاهين، وذلك لاستنادهما إلى أساس صوتي معقول، إلا أنني أميل إلى ترجيح رؤية د.عبد الصبور شاهين، لأنها تضع تحليلاً للظاهرة كما هي، أي كما تناولها الأسلاف على أنها إبدال، فضلاً عن كون هذه الرؤية معتمدة على قوانين صوتية حديثة، أما تحليل د.داود عبده فقد اعتمد على لغة اتفق علماؤنا الأوائل على أنها نادرة أو شاذة وقال عنها إنها الأصل، وقد يكون هذا الكلام صواباً، إلا أنه يظلُّ افتراضاً قابلاً للنقض .

---

(1) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(2) لم يذكر د. دواد عبده نقطة تغيير الصائت إلى آخر مماثل ربما لأنها مفهومة من التحليل المقطعي، لكنني أخذتها من بحث بعنوان القواعد الصوتية الوظيفية (إسقاط الواو والياء من أبنية الفعل وبقاؤهما): أ.مراجع عبد القادر الطلحي، مجلة الباحث، مجلة علمية سنوية محكمة تصدر عن المعهد العالي لإعداد المعلمين بودّان، السنة الأولى 1370 و.ر، 2002 ف طبعت في مطابع زهران، عمان، الأردن ص 53.

(3) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص 78.

ومهما يكن من أمر فإن الظاهرة (ظاهرة إبدال الألف همزة) قد اتضحت لنا بشكل مخالف لما رآها عليه الأسلاف، ومن ثم تكون قد خرجت من باب التقاء الساكنين.

8. إسناد الفعل الماضي الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة

هناك موضع آخر يكون أول الساكنين فيه مداً وثانيهما من الكلمة نفسها، وهو ناتج عن اتصال الفعل الماضي الأجوف بضمائر الرفع المتحركة[1] وهي: تاء الفاعل و نا الدالة على الفاعلين ونون النسوة، وهذه الضمائر توجب إسكان أواخر الأفعال التي تتصل بها؛ وذلك لتفادي توالي المتحركات فيما هو بمنزله الكلمة الواحدة[2]، وأصل هذا التعليل خاص بالفعل الصحيح عند إسناده إلى هذه الضمائر نحو: عَلِمْتُ؛ أما إذا كان الفعل الماضي أجوف نحو قال وباع فإنه عند إسناده إلى هذه الضمائر يُسكَّن آخره فيؤدي ذلك إلى نقصان بنية الفعل الأصلية فيقال: قُلْتُ، بِعْتُ، فأصل "قُلْتُ وبِعْتُ: قَوَلْتُ وبَيَعْتُ فَنُقِلت قَوَلْتُ إلى قَوُلت لأن الضمة من الواو ونُقلت بَيَعْتُ إلى بَيِعْتُ لأن الكسرة من الياء، ثم قُلبت العين – لتحركها وانفتاح ما قبلها – ألفاً في التقدير وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير أعني التاء فسقطت العين فنُقلتْ حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها فصارت (قُلْتُ وبِعتُ)[3] .

وإنما نقلت فَعَلْتُ إلى فَعُلْتُ في الواوي وإلى فَعِلتُ في اليائي لأنهم أرادوا أن يغيروا حركة الفاء عما كانت عليه ليكون دلالة على حذف العين[4].

---

(1) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 10/ 68.
(2) محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك 1/ 46.
(3) ابن جني، المنصف (شرح تصريف المازني) 1/ 234.
(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها، والمسألة عند سيبويه في كتابه 4/ 340.

هذا ما يراه معظم اللغويين القدماء فيما يخصُ إعلال هذا الفعل[1]، إلا الرضي فهو يتساءل عن الداعي إلى إلحاق الضمائر المتحركة بقَوَلَ وبَيَعَ اللذين هما في الواقع قال وباع وذلك لأنه يرى أن هذه الضمائر في الفاعلية كالأسماء الظاهرة نحو قال زيد، باع عمرو، فكان الأجدر إلحاق هذه الضمائر بالأفعال بعد قلب واوها أو يائها ألفاً[2]، وعند الإسناد تلتقي عين الكلمة (الألف) باللام – التي وجب سكونها للضمير– فتسقط الألف لالتقاء الساكنين.

هذا هو تفسير القدماء لما حدث للفعل المعتل العين عند إسناده لضمير رفع متحرك، فهم – على اختلافهم – يرجعون علة هذا الأمر إلى التقاء الساكنين .

بينما نجد تفسير المحدثين لهذه القضية بعيداً عن علة التقاء الساكنين، وهذا أمر حتمي، مادام الاختلاف قائماً بينهم وبين القدماء في مفهوم الساكن كما قدمت في التمهيد .

ولنبدأ بما يحدث للفعل الماضي الثلاثي الأجوف (الواوي أو اليائي) في أصل وضعه وهو ما يسمونه إعلالاً بالقلب في نحو قام وباع، فإن أصلهما قَوَم وبَيَعَ، وهذه الصيغة كما يقول د. أحمد مصطفى أبو الخير تمثل المرحلة الأولى من مراحل تطور الأجوف حيث صوت اللين متحرك ثم يضيف مراحل أخرى فيقول: إن المرحلة الثانية تسقط فيها تلك الحركة فتسكن العين، وفي المرحلة الثالثة تنكمش الواو أو الياء لتحولا إلى إمالة وفي المرحلة الرابعة تتحول الإمالة إلى فتح خالص[3].

لكن بدلاً من كل هذه المراحل التي تُعَدُّ افتراضية لدرجة الخيال أقول إن الذي حدث – وفق القوانين الصوتية الوظيفية وانطلاقاً من الطبيعة الصوتية

---

(1)هذا الرأي للخليل والمازني وابن جني في المنصف، 1/ 233 وما بعدها، و كذلك لسيبويه في كتابه 4/ 340

(2) الأستراباذي، شرح الرضي على الشافية، 1/ 78_80.

(3) أحمد مصطفى أبو الخير، الصرف العربي قراءة صوتية، الناشر: مكتبة ناتسي بدمياط، ط1، 1990م، ص 41.

الخاصة بالواو والياء - هو سقوط الواو والياء في المثالين وذلك لوقوعهما مكتنفين بصائتين قصيرين (فتحتين) مما ينتج عنه - بعد الحذف - التقاء الصائتين القصيرين المتماثلين التقاء مباشراً فيندمجان ويتحولان إلى صائت طويل (فتحة طويلة)[1]

ق َ. و َ. م َ. ← ق َ. ؟ َ. م َ. ← ق َ َ. م َ.

ب َ. ي َ. ع َ. ← ب َ. ؟ َ. ع َ. ← ب َ َ. ع َ.

وقد يختلف تفسير تكون الصائت الطويل من باحث لآخر، حيث نجد في دراسة أخرى أن شبه الصائت يحذف مع الحركة التالية له ويُطوّل الصائت الذي قبله، وهذا يعني أن المقطع الثاني القصير المفتوح من ق و م ، بـ ى ع يحذف ويعوض عنه بتطويل صائت المقطع السابق[2].

وبعد أن وصل الفعل الماضي الأجوف إلى صورته النهائية يسند إلى ضمائر الرفع المتحركة - وفقاً لكلام الرضى سالف الذكر - فإذا ما أسند إليها، وليكن ضمير الفاعل (ت) مثلاً، يُسكن آخر الفعل فيتكون المقطع المديد المقفل بصامت كالآتي:

1. ق َ َ م. ت ُ. ← 2. ب َ َ ع. ت ُ.

ص ح ح ص. ص ح ← ص ح ح ص. ص ح

لكنّ نظام اللغة العربية يرفض وجود هذا المقطع في هذا السياق الصوتي،

---

(1) أ. مراجع عبد القادر الطلحي، القواعد الصوتية الوظيفية (إسقاط الواو والياء من أبنية الفعل وبقاؤهما): ص 52.

(2) تغريد السيد عنبر، الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة (دراسة صرفصوتية)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، المجلة العربية للدراسات اللغوية، م 4 / ع2، 1986 م، ص77.

ولا يقبله إلا في مواضـع معينة[1] فيلجأ إلى تقصير الصائت الطويل للتخلص من المقطـع المديد المقفل[2] وتحويله إلى مقطع طويل مقفل بصامت فيتغير ق م إلى ق م، ويتحول بـ ع إلى بـ ع ، ثم يغير الصائت (حركة الفاء) بحسب نوع عين الفعل في الأصـل: فتحـرك فـاء الـواوي بالـضمة وتحرك فاء اليائي بالكسـرة لكي يُعرف أصل بنية الكلمة[3] .

ولصياغة هذا الكلام على صورة قاعدة صوتية نقول إن نصف الصائت إذا سـبق بـصامت واحـد وفـتحة فقـط فـإن الإسناد للواحق الصامتية لا يُبقي سوى الصامتين وبينهما صائت من نوعية نصف الصائت المحذوف، كالآتي :

ق َ. و َ. ل َ. + ت ُ ← ق َ. و َ ل . ت ُ ←

ق َ .؟ َ ل. ت ُ ← قُلْتُ .

وقد تخلّف عن هذه القاعدة بعض الأفعال مثل:

خ َ و ِ ف َ ← خِفْتُ، م َ و َ ت َ ← مِتُّ[4] .

لـذلك كلـه يتـضح أن علـة التقاء الساكنين التي يسوقها الأسلاف في تحليل إسـناد صـيغة المعـتل الأجـوف إلى ضـمير رفـع متحـرك لا مكـان لهـا ولا مُسوِّغ لوجودها .

---

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص 164.

(2) د. الطيب البكوش، التصريف العربي ص 141، د. احمد مصطفى ابو الخير، الصرف العربي قراءة أصواتية ص 43.

(3) الأسـتراباذي، شـرح الرضـي علـى الـشافية 1/ 80، وينظر د. داود عبده، دراسات في علم اصوات العـربية، فقـيه بحـث بعـنوان: حـركة الفعـل الماضـي الأجـوف ص 139ـ156، د. أحمـد مصطفى أبوالخير، الصرف العربي قراءة أصواتية ص 44.

(4) تغريد عنبر، الفعل الماضي مـسنداً إلى ضـمائر الرفع المتصلة ص 80ـ81.

9. جزم الفعل المضارع المشتق من الأجوف :

يتحدث سيبويه عن تخلص من التقاء للساكنين من هذا القبيل - بمعنى أن يكون أولهما حرف مدّ من كلمة والثاني من الكلمة نفسها - في باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن، ويذكر مثلاً لذلك: لم يَقُلْ ولم يَبِعْ[1]، وهما - كما هو واضح - مثالان للفعل المضارع المشتق من الأجوف الثلاثي: قال وباع على الترتيب، فأصل الصيغتين قبل دخول الجازم: يقول، يبيع، ولما دخل الجازم سُكّن آخر الفعلين المضارعين فصارا: لم يقولْ ولم يبيعْ، فيتكون تبعاً لذلك المقطع المحتوى على حرف مد وحرف ساكن وهو ما عبر عنه الأسلاف بالتقاء الساكنين فيُتخلص من التقائهما بحذف الأول[2] - كما سبق من كلام سيبويه - ومن ثم يستقر الفعلان على صورة: لم يَقُلْ ولم يَبِعْ .

إلا أن ما يقال عن أسباب التغير الحاصل هنا حسب القوانين الصوتية الحديثة يختلف عن هذا الكلام الذي يورده الأسلاف؛ فالتتابع الصوتي المتكون في الفعلين: لم يقولْ ولم يبيعْ هو عبارة عن تكون مقطع مديد مقفل بصامت في موقع يُمنع أن يكون فيه - كما سبق من تحليلات - لذا يتخلص منه بتقصير زمن النطق بالصائت الطويل في كليهما فيتحول المقطع المديد المقفل إلى مقطع طويل مغلق: (ص ح ح)[3] كالآتي:

لم يَقولْ: يـ َ . ق ُ ُ ل . ← يـ َ . قـ ُ ل .

ص ح . ص ح ح ص . ← ص ح . ص ح ص.

---

(1) سيبويه، الكتاب 4/ 157.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 10/ 68.

(3) ينظر د. حازم علي كمال الدين، ظاهرة المقطع الصوتي في اللغة العربية، راجعه وقدم له د. رمضان عبد التواب، مكتبة الآداب، القاهرة، 1994 م ص 120-121.

لم يَبِعْ: يـ َ . بـ ـِ ـِ ع . ← يـ َ . بـ ـِ ع .

ص ح . ص ح ح ص. ← ص ح . ص ح ص .

فلا علاقة للأمر بالتقاء الساكنين ـ كما هو مبين ـ وليس التخلص هنا من ذلك التتابع، وإنما هو تخلص من المقطع (ص ح ح ص) الذي لا يسمح به إلا في الوقف أو في صيغ المضعف[1] .

فإذا طرأ أمرٌ سبب وجوده في غير هذه المواضع فإن اللغة العربية تلجأ إلى إعادة التوازن في السلسلة الكلامية وذلك بتقصير الصائت الطويل لتصحيح الخلل الطارئ[2] .

10. صياغة فعل الأمر من الأجوف :

كما نجد علة التقاء الساكنين مُقْحمة في نموذج آخر لافتراضات الأسلاف وتقديراتهم، وذلك في صياغة فعل الأمر من الثلاثي الأجوف نحو عاد يعود، مال يميل، وفعل الأمر ـ كما نعلم ـ يصاغ من المضارع بحذف حرف المضارعة وتسكين اللام للأمر فيلتقى ساكنان، حرف العلة واللام الساكنة فيحذف حرف العلة على أصل التخلص من التقاء الساكنين إن كان أولهما مداً[3]، وذلك كالآتي:

يَعودُ ← عودْ ← عُدْ

يميلُ ← ميلْ ← مِلْ

وقد اتخذت صيغة المضارع النهائية لصياغة فعل الأمر منها، أي التي تأتي

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ص 164.

(2) أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 391.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل 10/ 86، وينظر د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية ص 59 وما بعدها.

بعد الإعلال، ولم أتناول الصيغة قبل إعلالها لسببين: الأول: هو الاقتصاد في خطوات التحليل أما الثاني: فلأن ما يهمني هو الوصول إلى التتابع الصوتي الذي يكمن فيه ما سموه بالتقاءالساكنين ولما كان موجوداً في الصيغة المعلّة (بعد الإعلال) فقد اكتفيتُ بها عن صيغة ما قبل الإعلال .

أما تحليل ما حدث للفعل إلى أن صار عُدْ أو بِلْ، فإنه لا يَمُتُّ بصلة إلى التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأنه لا يتجاوز كونه تخلصاً من المقطع المديد (ص ح ح ص) بتحويله إلى (ص ح ص).

المبحث الثاني

التّخلص من التقاء ساكنين: أوّلهما صوت مدّ من كلمة وثانيهما كالجزء من الكلمة

نتناول في هذا المبحث مواضع يُتخلّص فيها منَ التقاء ساكنين الأوّل منهما صوت مدّ من كلمة، أمّا الثّاني فهو ليس أصلاً في هذه الكلمة وإنّما هو حادث عليها ومتّصل بها في ذات الوقت، أي إنّه ليس جزءاً من حروف الكلمة ولكنّه يُنزّل منزلة الجزء منها لشدّة التصاقه بها[1].

وقد يكون السّاكن الثّاني (حرف مدّ) كالأوّل، وقد يكون حرفاً صحيحاً، وذلك على حسب اللاحق للكلمة - وهو الجزء الّذي يقع فيه السّاكن الثّاني كما أسلفت - فقد يكون في الأفعال ضميراً متّصلاً منَ الضّمّائر المدّيّة عند اتّصالها بالفعل النّاقص، وقد يكون المتّصل بالفعل نون التّوكيد أو تاء التّأنيث السّاكنة.

أمّا في الأسماء فلدينا اتّصال التّنوين؛ و علامتي الجمع والتّثنية وياء النّسبة بها، ففي كلّ هذه الحالات يكون آخر حرف منَ الكلمة- فعلاً كانت أو اسماً- هو السّاكن الأوّل، ويكون أوّل اللاحق بها هو السّاكن الثّاني.

---

(1) يقول الرّضيّ: أو كان كالجزء منها وذلك بكونه ضميراً" شرح الشّافية، 2/ 226.

أولاً: إسناد الفعل النّاقص إلى ضميري الرّفع الحركيّيْن (و، ي)[1] :

أُفَضِّلُ أن أبدأ بنماذج لأمثلة توضيحية، ومن ثم أُتبعها بالتحليل الصّوتي،

فالصور التي يظهرها لنا الفعل الناقص لدى إسناده إلى واو الجماعة وياء المخاطبة تتمثل في الآتي :

- دعا : دَعَوْا ، يَدْعونَ، ادْعوا
  تَدْعين، ادْعي
- سَعى: سعَوْا، يسعَوْنَ، اسعَوْا
  تَسعَيْنَ، اسعَيْ
- رَضِيَ: رضُوا، ترضَوْنَ ، ارضَوْا
  ترضَيْنَ، ارضَيْ
- سَرُوَ : سَروا، تسرونَ، اسْرَوْا
  تَسْرينَ، اسْرَيْ

فصيغةُ الفعل النّاقص – كما هو واضح منَ الأمثلة – قد تعرّضت لنقص في بنائها الأصليّ بعد الإسناد إلى هذين الضّمّيرين، يتمثل هذا النّقص في حذف لام الكلمة، وقد حذفت لالتقاء السّاكنين[2] .

هذا ما يراه القدماء تفسيراً لما حدث بعد إضافة الضّمّير، وقدِ اختلفوا حول أيّ الأمرين أسبق حدوثاً في الفعل: الإعلال أم الإسناد ؟ فمنهم من رأى أنّ

---

(1) لم أذكر ألف الاثنين ضمن هذه الضّمائر، لأنّ اتّصالها بالفعل النّاقص لا ينتج عنه ما يسمونه بالتقاء السّاكنين فنحن نقول: دَعَوا، سَعَيا، رَضِيا، سَرُوا بدون حذف.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، 7/ 6.

الإعلال أسبق كالرّضيّ[1] ومنهم من رأى أنّ الإسناد أسبق كما نجد ذلك عند ابن يعيش إذ يقول: إنّ الأصل في رموا وغزوا "رميوا وغزووا، ولمّا تحرّكت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين ثمّ وقعت واو الجماعة بعدها فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين وبقيت الفتحة قبلها تدلّ على الألف المحذوفة"[2].

إنّ الرّأي الأوّل[3] الّذي يقتضي وقوع الإعلال أوّلاً ثمّ الإسناد هو الّذي أعتمدُه في هذا البحث وذلك لسببين:

1. لأنّ القول بأنّ الصّيغة تأتي إلى الإسناد جاهزة مُعلّة أفضل ممّا لو أجري عليها الإعلال بعد إسنادها، لأنّ الإعلال يكون حينها مرحلة سابقة.

2. لأنّي تعمّدت الإتيان بالأمثلة الأربعة متنوّعة من حيثُ أصلُ لامها ومن حيثُ وجودُ الإعلال من عدمه، فالفعل دعا أصل لامه واو بدليل قولنا: دَعْوا، والفعل سعى أصل لامه ياء بدليل قولنا: سَعْيا، أمّا الثّالث والرّابع رَضِيَ وسَرُوَ فلم يُعلاّ، ومع ذلك لم يختلف الإسناد إلى الضّميرين الحركيّين (الواو والياء) ولم يؤثّر ذلك الأصل الواويّ أو اليائيّ في الإسناد، ممّا يجعل القول بأنّ الإعلال أسبق أقرب إلى الواقع الّذي تؤول إليه الكلمة بعد إسنادها، فالّذي حدث هو حذف آخر الفعل بصرف النّظر عن كونه معلاًّ أو غير معلّ، وبصرف النّظر عن كون التّغيير قد حدث في لام الفعل أو فيما هو في موقع اللاّم.

ولكن مع ذلك كلّه فإنّ الافتراض العقليّ لامناص منه في اللّغة لدى أسلافنا، فهم يأتون به لتفسير الظّاهرة أو تحليل مراحلها لاسيما إذا كان الفعل في تصرفاته وتقلباته يُنبئ بوجود تلك المراحل؛ من ذلك ما نفهمه منّ ابن جني إذ

---

(1) الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 227.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل 7/ 6.

(3) هذا الرّأي للدكتور د. أحمد مصطفى أبو الخير في كتابه الصّرف العربيّ قراءة أصواتيّة ص 48.

يقول إنّ رَضوا أصلها رَضِيوا فحذفت الضّمّة منَ الياء ونُقلت إلى ما قبلها فالتقت الياء والواو وكلاهما ساكنة، فحذفت الياء لالتقاء السّاكنين وكانت أحقّ بالحذف لأنّها كما أُعلّت بالإسكان كذا أعُلّت بالحذف[1] .

فهو هنا يتحدّث عن إعلال بالنّقل في رَضِيَ، وعند إسنادها تُحرّك الياء بضمّة لتجانس ضمير الجماعة- كما يقولون- ثمّ تنقل هذه الضّمّة إلى الضّاد ثمّ تحذف الياء لكونها ساكنة والواو بعدها ساكنة فيصير الفعل: رضوا.

كما أنّ هناك أمراً آخر أراه جديراً بالنّقاش وهو ما عرضه الرّضيّ بقوله إنّ الضّمّائر المرفوعة المتّصلة بالمجزوم والموقوف نحو اغزوا ولم يغزوا، وارمي ولم ترمي " إنّما تلحق الفعل بعد حذف اللاّم للجزم أو للوقف كما لحقت في اضربا وقولوا ولم يقولوا بعد الجزم والوقف[2] .

إنّ هذا القول هو ما أميل إليه لأنّه يجعلنا أمام صيغة مُعدّة للإسناد بعد أن حدث فيها التّسكين سواء أكان للجزم أم للبناء، وهذه الفكرة مشابهة لتلك الّتي تقتضي الإعلال قبل الإسناد.

إلاّ أنّ الرّضيّ يعود ليقول بعد ذلك إنّ اللاّم الّتي حذفت للجزم أو للوقف تعود مرّة ثانية عند الإسناد " لأنّ الجزم والوقف معها[3] ليسا على اللاّم، ثمّ تسقط اللاّمات مع الواو والياء لاجتماع السّاكنين بعد حذف حركاتها[4] .

فما الّذي أعاد اللاّم بعد أن حُذفتْ حال التّجرّد؟ لا أرى لذلك داعياً سوى افتعال علّة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين؛ من أجل ذلك أرى أنّ الأجدر في

---

(1) ابن جني، المنصف 2/ 125-126.

(2) الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشّافية 2/ 228.

(3) الضّمير في (معها) عائد على واو الجماعة في اغزوا ولم يغزوا.

(4) الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 228.

هـذا أن يُخـرِّج فعـل الأمـر الـنّاقص المسند إلى ضميرِي الرّفع الحركيّيْن من كونه نمـوذجاً لالتقاء السّاكنين؛ لأنّ فعل الأمر اخشَ - مثلاً - محذوف اللاّم أصلاً، ثمّ يسند بإلصاق الضّمير الحركيّ دون أن يكون هناك ما يسمّونه التقاء ساكنين كذلك الحال فيما يتعلق بالمضارع النّاقص المجزوم.

وقـد يكـون سببُ ادّعائهم عودة اللاّم بعد الإسناد ثمّ حذفها مرة ثانية هو التّنبيهَ على أصل اللاّم ياءً كان أو واواً .

نأتـي الآن إلى دراسة إسناد الفعل النّاقص إلى ضميرِي الرّفع الحركيّيْن وفق قواعد الدّرس الصوتيّ الحديث الّتي تختلف بلا شكّ عمّا يراه الأقدمون، وقد رأى بعـض البـاحـثين المحدثين أنّ الإسناد إلى الفعل المنتهي بألف يختلف عن الإسناد إلى مـا آخره واو أو ياء[1]، لذا فقد آثرتُ تقسيم حالات الإسناد بحسب نوع الصّوت الّذي ينتهي به الفعل على النّحو الآتي :

1. إسناد الفعل النّاقص المنتهي بألف إلى ضميري الرّفع (و، ي):

يـرى الـصّرفيّون القـدماء أنّ لام الفعل النّاقص تحذف إذا ما أسند إلى واو الجماعـة أو ياء المخاطبة، فيقال: دَعَوْا، تَدْعينَ، ويرون أنّ الفتحة على عين الفعل الأوّل تبقـى دلالـة على أنّ لام الفعل المحذوفة ألف، لكنّ هذا الكلام مرفوض في الـدّرس الحـديث لأنّ الألـف ما هي إلاّ فتحة طويلة لا تمثّل لام الفعل وإنّما هي حـركة العين طُوِّلتْ بعد أن سقطت لام الفعل، فليس هناك فتحة على عين الفعل قبل الألف كما ظنّ الصّرفيّون القدامى[2].

لقـد درس د. أحمد مـصطفى أبـو الخـير إسناد الفعل النّاقص إلى الضّمائر

---

(1) هذا ما رآه د. أحمد مصطفى أبو الخير في دراسته لإسناد الضّمائر إلى الفعل النّاقص في كتابه: الصّرف العربيّ قراءة أصواتيّة، ص 46، وقد اتبعت هذا التقسيم في دراستي .

(2) د. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة، ص88.

الحركيّة، وبعد أن رأى أنّ إسناده إلى ألف الاثنين لا يختلف عن إسناد الصّحيح وأنّ ما يحدث في (كتبا) يحدث في (سعيا)- رأى بعد ذلك أنّ حالة الإسناد إلى واو الجماعة مثلاً تشير إلى المرحلة الأخيرة من تطوّر الفعل، حيث انتهى به المطاف من صوت لين إلى ألف مدّ، لأنّه إذا كان للرّكام اللّغويّ اعتباره في الدّرس اللّغويّ فإنّ للواقع - الّذي انتهت إليه مراحل سابقات - احترامَه ووجودَه الفاعلَ"[1]
لذا فهو يعتمد المرحلة الأخيرة عند الإسناد كالآتي :

1/1 - إسناد الفعل الماضي الناقص (المنتهي بألف) إلى واو الجماعة :

دعا: د َ ع َ َ + ُ ُ ← د َ . ع َ + و ← دَعَوْا

تُقصّر الفتحة الطّويلة (في موقع لام الفعل) وتحوّل الضّمّة الطّويلة إلى شبه صائت (الواو) بسبب وجود المدّ قبلها [2]

2/1 - إسناد الفعل المضارع المنتهي بألف:

1/2/1 - إسناده إلى واو الجماعة:

يجري الإسناد فيه على النمط الّذي أجرى في الماضي المعتلّ بالألف كالآتي:

يرضى: يـ َ ر . ض َ َ + ُ ُ ← يـ َ ر. ض َ + و ← يَرْضَوْنَ

تتوالى حركتان طويلتان: الفتحة الطّويلة الّتي هي حركة عين الفعل وفي موقع اللاّم منه- مع الضّمّة الطّويلة (واو الجماعة) وهذا التّتابع الصّائتيّ تأباه اللّغة العربيّة فتُقصّر الفتحة الطّويلة وتُحوّل الضّمّة الطّويلة إلى شبه صائت (الواو)[3] .

---

(1) د. أحمد مصطفى أبو الخير، الصّرف العربيّ قراءة أصواتيّة، ص 48 .
(2) المصدر نفسه ص 44.
(3) د. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصوتيّ ص، 92، وقد حلّله على أساس تكون صوت مزدوج ناتج عن انزلاق الواو.

2/2/1 - إسناد الفعل المضارع المعتل بالألف إلى ياء المخاطبة :

يتم على النّحو الآتي:

تبقى: تـ َ بـ قـ َ َ + ِ ِ ← تـ َ بـ قـ َ + ى ← تَبْقَيْنَ.

حيث يتوالى صائتان طويلان الأوّل هو الفتحة (حركة عين الفعل) والثّاني هو الكسرة (ياء المخاطبة) فتقصّر الفتحة الطّويلة وتُحوّل الكسرة الطّويلة إلى شبه صائت[1].

3/1 - إسناد فعل الأمر المشتق من المضارع المنتهي بألف:

إنّ بناء الفعل للأمر يحدث قبل الإسناد - كما سبق - لذا فإنّ اشتقاق الأمر من فعل منتهٍ بألف نحو (يَرْضى) يكون كالآتي: ارْضَ، فهو منتهٍ بفتحة وليس منتهياً بألف؛ وعلى ذلك فإنّ الفعل يسند إلى ضميري الرّفع الحركيّين كما يأتي:

1/3/1 - إسناد فعل الأمر إلى واو الجماعة:

ارضَ :

ِ ر . ض َ + ُ ُ ← ِ ر . ض َ + و ← ا رْضَوْا .

2/3/1 - إسناده إلى ياء المخاطبة:

ارضَ:

ِ ر . ض َ + ِ ِ ← ِ ر. ض َ + ي ← ارْضَيْ.

---

(1) د. عبدالصبور شاهين، المنهج الصوتي ص 92، وقد حلّله أيضاً على أساس وجود مزدوج ناتج عن انزلاق الياء .

نلاحظ أنّ فعل الأمر النّاقص جاهز للإسناد، فلم نكن بحاجة إلى تقصير صائت طويل كما حدث في الماضي والمضارع المنتهيين بألف، فقدِ التقى الصّائت القصير (الفتحة) بصائت طويل (الضّمّة أو الكسرة) فيتحوّل إلى شبه صائت (واو أو ياء) [1]

فإذا كان إسناد الماضي والمضارع النّاقص إلى ضميري الرّفع الحركيّيْنِ (و،ي) ليس فيه ما يسمّيه الأسلاف التقاء ساكنين لأنّه ليس إلا التقاء صائتين طويلين- فإنّ إسناد الأمر المنتهي بصائت قصير إلى هذين الضّميرين يخرج من ظاهرة التقاء السّاكنين من باب أولى.

2. الفعل النّاقص المنتهي بواو أو ياء :

يختلف الفعل المنتهي بواو أو ياء عن الفعل المنتهي بألف من حيث التركيب الصوتي الأمر الّذي ينعكس على طريقة الإسناد ويجعلها مختلفة بطبيعة الحال؛ وذلك لأنّ الفعل ينتهي بشبه صائت - سواء أكان واواً كما في سَرُوَ أم ياءً كما في نَسِيَ - وعند إسناده إلى ضميري الرّفع الحركيّيْنِ (و،ي) يختلف التّتابع المتكوّن عنه في الفعل النّاقص المنتهي بألف المسند إلى ذينك الضّميرين.

2 / 1 - الفعل الماضي المنتهي بواو أو ياء مسنداً إلى واو الجماعة:

عند إسناده يحدث الآتي:

- سَرُوَ:

سَ رُ وَ + ُ ُ ← سَ رُ و+ ُ ُ ← سَ رُ ؟ + ُ ُ

← سَرُوا

(1) ينظر د. أحمد مصطفى أبو الخير، الصّرف العربيّ قراءة أصواتيّة، ص 49.

- نَسِيَ:

نَ َ س ِ ي َ + ﺎ ﺎ ⟵ نَ َ س ِ ي + ﺎ ﺎ ⟵ نَ َ س ؟ ⟵
+ ﺎ ﺎ نَسُوا.

تحذف الفتحة القصيرة من آخر سَرُوَ ونَسِيَ أولاً وهي عبارة عن لاحقة صرفيّة تدلّ على ضمير الفاعل المفرد الغائب(1)،ثمّ تسقط الواو في سَرُوَ والياء في نَسِيَ لوقوعها بين صائتين أوّلهما قصير والآخر طويل، كما يحذف الصّائت القصير (حركة عين الفعل) ليُحرِّك آخر الفعل (عينه) بالصّائت الطّويل (الضّمير الصّائتيّ)(2).

2/2- الفعل المضارع المنتهي بالواو أو بالياء:

2/2 /1- إسناده إلى واو الجماعة :

- يَدْعو:

يَ َ د. ع ﺎ ﺎ + ﺎ ﺎ ⟵ يَ َ د. ع ؟ + ﺎ ﺎ ⟵ يَدْعونَ.

- يَمْشي:

يَ َ م . ش ِ ِ + ﺎ ﺎ ⟵ يَ َ م. ش ؟ + ﺎ ﺎ ⟵ يَمْشونَ.

2/2/2- إسناد المضارع المنتهي بواو أو ياء إلى ياء المخاطبة:

يتم إسناده كالآتي :

(1) تغريد عنبر، الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرّفع المتّصلة، (المجلة العربيّة للدراسات اللّغويّة)، ص82.
(2) د. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصوتيّ، ص 90، د. الطيب البكوش، التّصريف العربيّ، 158.
أ.مراجع الطلحي، القواعد الصوتيّة الوظيفيّة (إسقاط الواو والياء من أبنية الفعل وبقاؤهما) ،(مجلة الباحث)، ص55.

ـ تَدْعو :

تَ ـَ د. ع ـُ ـُ + ـِ ـِ ← تَ ـَ د. ع ؟ + ـِ ـِ ← تَدْعِين.

ـ تَمْشي :

تَ ـَ م. ش ـِ ـِ + ـِ ـِ ← تَ ـَ م. ش ؟ + ـِ ـِ ← تَمْشِينَ.

ولتفسير ما حدث في (أ، ب) نقول إنّ الفعل النّاقص هنا ينتهي بضمّة طويلة في (يدعو) وكسرة طويلة في (يمشي) فتلتقي هذه الحركة الطّويلة فيهما عند الإسناد بالحركة الطّويلة المتمثّلة في ضميري الرّفع الحركيّين (و،ي) فالّذي حدث إذنْ هو التقاء حركتين بسبب الإسناد: الأولى الواو أو الياء في نهاية الفعل والثّانية واو الجماعة أو ياء المخاطبة فكان لابدّ منَ التّضحية بإحداهما، فأُسقطت الأولى دون الثّانية لأنها وحدة صرفيّة مستقلّة، ولو أُسقطت لانتفى الإسناد كليةً في حين أنّ الأولى جزء منَ الفعل فسوّغ هذا أن تسقط[1] .

3/2 - إسناد فعل الأمر المشتق من الفعل المضارع المنتهي بواو أو ياء :

إنّ ما يقال في فعل الأمر هنا هو نفسه ما قلناه في فعل الأمر المشتقّ منَ المضارع المعتلّ

بالألف، ففعل الأمر محذوف الآخر، فهو ينتهي بصائت قصير نحو ادعُ، ارمِ، وعند إسناده إلى ضميري الحركة يحدث الآتي:

1/3/2 - إسناده إلى واو الجماعة:

ادعُ: ـُ د. ع ـُ + ـُ ـُ ← ـُ د. ع ؟ + ـُ ـُ ← ادعوا.

ارمِ: ـِ ر. م ـِ + ـُ ـُ ← ـِ ر. م ؟ + ـُ ـُ ← ارموا

---

(1) د.أحمد مصطفى أبو الخير، الصّرف العربيّ قراءة أصواتيّة، ص 56.

2/3/2- **إسناده إلى ياء المخاطبة :**

ادعُ: ءُ د. ع ـُ + ـِ ـِ ← ءُ د. ع ؟ + ـِ ـِ ← ادعي.

أرمِ: ـِ ر. م ـِ + ـِ ـِ ← ـِ ر م ؟ + ـِ ـِ ← ارمي.

إنّ ما يحدث عند إسناد فعل الأمر إلى الضّميرين الحركيين هو سقوط الحركة القصيرة الّتي ينتهي بها الفعل ثمّ تحرّك عين الفعل بالضّمير الحركي واواً كان أو ياءً[1]، وقد أرجع د. أحمد أبو الخير أمر حذف الحركة القصيرة إلى سببين، الأوّل: أنّ واو الجماعة وياء المخاطبة حركتان طويلتان ولا يمكن أن يلتقيا مع حركة قصيرة قبلهما سواء أكانت ضمّة أم كسرة، أما السّبب الثّاني فهو أنّ فعل الأمر موقوف عليه قبل الإسناد والوقف لا يكون إلا على سكون ومن هنا وجب حذف الحركة[2].

إلاّ أنّ هناك من يرى أنّ اختفاء الصّائت القصير عند إسناد الأمر إلى هذين الضّميرين راجع إلى إدغام الصّائت القصير – ضمةً كان أو كسرة – في الصّائت الطّويل (الضّمّير) ضمّةً كان أو كسرة[3] .

وبعد، فقد اتّضح منَ التّحليلات السالفة أنّ إسناد الفعل النّاقص بالضّمائر الحركية ليس من قبيل التقاء السّاكنين؛ فنهاية الفعل لا تمثّل ساكناً، كما أنّ الضّمير الحركي لا يمكن أن يكون ساكناً، ومن ثمّ فإنّ التّخلّص من توالي نهاية الفعل النّاقص مع الضّمير الحركيّ ليس تخلّصاً منَ التقاء السّاكنين، الأمر الّذي يجعل دراسة إسناد الفعل النّاقص – والحالة هذه – تتّخذ مساراً مختلفاً عمّا رآه الأسلاف.

---

(1) د. أحمد مصطفى أبو الخير، الصّرف العربيّ قراءة أصواتيّة، ص 57.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3) د. الطيب البكوش، التصريف العربيّ ص 158، وينظر أ. مراجع عبد القادر الطلحي، القواعد الصوتيّة: إسقاط الواو والياء من الفعل وبقاؤهما ص 56.

ثانياً: اتّصال الفعل الماضي النّاقص بتاء التّأنيث السّاكنة :

يدخل هذا التّتابع الصّوتيّ - عند الأسلاف - ضمن ظاهرة التقاء ساكنين أوّلهما حرف مدّ، فيُتخلّص منه بحذف حرف المدّ كما في (رَمَتْ)، فأصله (رماتْ)، فالتقى ساكنان: ألف المدّ والتّاء السّاكنة فحذف أوّلهما[1]، إلاّ أنّ الّذي حصل هو تقصير الصّائت الطّويل لتحويل المقطع (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص) فتقصير الحركات الممدودة مطّرد قبل حرف ساكن[2] .

ثالثاً: إلحاق نوني التّوكيد بالفعل المسند إلى ضميري الرّفع الحركيّيْن (و،ي) :

بعد أن انتهينا من دراسة إسناد الفعل النّاقص إلى الضّمائر الحركيّة، واتّضح لنا أنّها لا تمتُّ بصلة لقضيّة التقاء السّاكنين- ندرس في هذا الجزء منَ البحث ظاهرة أخرى يكون فيها السّاكنان الملتقيان كالجزء منَ الكلمة أوّلهما الضّمير وثانيهما النّون السّاكنة، فيحذف السّاكن الأوّل - كما يقول الأسلاف- وهو حرف المدّ فيقال: اعلمُنْ، اعلمِنْ على سبيل المثال، يقول المبرّد: " ذهبت الياء في قولك: اضرِبِنّ زيداً لالتقاء السّاكنين، وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا قلت: اضرِبُنّ زيداً"[3] .

ولا فرق بين النّونين الثّقيلة والخفيفة في الاتّصال بالفعل يقول سيبويه: " اعلم أنّ كلّ شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثّقيلة، كما أنّ كلّ شيء تدخله الثّقيلة تدخله الخفيفة"[4] وفي دراستي هذه لا فرق بين النّونين، لأنّ الثّقيلة مكوّنة من سكون وحركة وما يهمّني هو السّاكن الّذي يلتقي بالضّمير (السّاكن) الّذي

---

(1) ينظر سيبويه، الكتاب 4/ 156، ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 122.
(2) د. برجشتراسر، التّطوّر النّحويّ للغة العربيّة، ص 65.
(3) المبرّد، المقتضب، 3/ 22.
(4) سيبويه، الكتاب، 3/ 508.

بعده وهو النّون الأولى، كما أنّ الخفيفة مكوّنة من نون واحدة ساكنة وهي ما يُكَوِّن عندنا نهاية المقطع، أوِ السّاكن الثّاني كما يقول الأسلاف.

وقدِ اعتُرض على حذف أول السّاكنين في حال إلحاق نون التّوكيد الثّقيلة بالفعل المسند لأحد الضّميرين (و،ي) لأنّ ثاني السّاكنين مدغم، وهما في كلمة واحدة، فالواو والياء كالجزء منَ الكلمة، فلِمَ لَمْ يُقبل كما قُبل في نحو شابّة ؟[1] .

وقد أجيب عن هذا الاعتراض بأنّ السّاكنين هنا من كلمتين وليسا من كلمة واحدة، إذِ الواو أوِ الياء كلمة مستقلّة، وكونهما كالجزء منه لا يعطيهما حكمه من كلّ وجه، فلم يَجُزِ التقاء السّاكنين هنا لثقله[2].

بَيْد أنّ الواقع الصّوتيّ يبيّن لنا حقيقة هذا التّركيب الصّوتيّ بطريقة مغايرة لما عرضه الأسلاف؛ وذلك لأنّ الفعل (اكتبوا) مثلاً ينتهي بصائت طويل هو الضّمّة، والفعل (اكتبي) ينتهي بصائت طويل هو الكسرة، وعندما تتّصل بأيّ منَ الفعلين نون التّوكيد – ثقيلةً كانت أو خفيفة – يتكوّن مقطع مديد مغلق بصامت (ص ح ح ص) في موضع غير مسموح به في اللّغة، فيُتخَلّص منه بتقصير الصّائت وتحويله إلى المقطع (ص ح ص) هكذا:

اكتبو + نْ : بـ ُ ُ ن ← بـ ُ ن .

ص ح ح ص ← ص ح ص .

اكتبي + نْ : بـ ِ ِ ن ← بـ ِ ن .

ص ح ح ص ← ص ح ص .

---

(1) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق (مصر) ط2، 1302 هـ 1/ 34.

(2) الخضري :حاشيته على شرح ابن عقيل

ومن هنا نفهم أن لا علاقة لهذه التّراكيب بالتقاء السّاكنين وإن كان هناك تخلّص من تتابع غير مرغوب فهو في الحقيقة تخلّص من المقطع المديد المغلق بصامت لا منَ التقاء السّاكنين[1].

رابعاً: تنوين الاسم المعتل الآخر

عند اتصال التنوين- وهو نون ساكنة كما نعلم- بآخر الاسم المعتل يتكون تتابع صوتي مكون من حرف العلة والتنوين سماه الصرفيون القدامى التقاء ساكنين، وهو هنا مرفوض فيتخلص منه بحذف أول الساكنين[2] ـ كالمعتاد ـ سواء أكان الاسم مقصوراً أم منقوصاً.

1. تنوين الاسم المقصور

وذلك نحو: عصا وفتى، فلدى تنوينه يلتقي ساكنان أولهما الألف وثانيهما النون الساكنة، وللتخلص من اجتماع الساكنين هنا يحذف أحدهما، وقد رأوا أن الألف هي الأَوْلى بالحذف من التنوين لعدة أسباب هي:

1. إن التنوين دخل لمعنى لابد من وجوده، وبزوال التنوين يزول هذا المعنى أما الألف فهي لام الكلمة ولا ضير في حذفها .
2. إن الألف إن حذفت بقي ما يدل عليها وهو الفتحة بعكس التنوين.
3. إن الساكن الأول هو المانع من النطق بالثاني فكان حذفه هو الوسيلة لتيسير النطق[3].

هذا تصور الأسلاف للأمر حال الوصل، أما في حال الوقف فإن المقصور

---

(1) ينظر د. عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، ص 57.
(2) ابن يعيش، شرح المفصل 1/ 56.
(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

يوقف عليه رفعاً ونصباً وجراً بغير تنوين فيقال: هذا فتى ورأيت فتى ومررت بفتى بالألف دون تنوين وقالوا إن هذه الألف الموقوف عليها يجب أن تكون عوضاً من التنوين في النصب وقد سقطت الألف التي هي لام لالتقاء الساكنين كما تسقط في الوصل[1] ؛ وذلك قياساً على الصحيح عند الوقف عليه منوناً، فإذا وقفت على المقصور منصوباً وقفت بالألف فتقول رأيت عصا ؛ فهذه الألف كالألف في رأيت زيداً وكان معك في التقدير ألفان: بدل من واو وبدل من التنوين فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان[2] .

فقد تبين لنا كيف أن ظاهرة التقاء الساكنين هنا علة لحذف حرف من الكلمة في حال الوصل مع التنوين، وفي حال الوقف مع الألف التي هي عوض عن التنوين نصباً .

وقد اختلف القدماء في هذه الألف التي تكون آخر الاسم المقصور المنصرف عند الوقف عليها، فمذهب الخليل وسيبويه أن الألف الموقوف عليها هي ألف الأصل، أما مذهب المازني والمبرد فيقتضي كون الألف في المقصور عند الوقف عليها بدلاً من التنوين تشبيهاً بقولك رأيت زيداً[3]، وقد أيد السيرافي مذهب سيبويه وقال إنه مذهب الكسائي أيضاً، واستدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه بأن التنوين إنما يبدل ألفاً في الوقف إذا كان قبله فتحة يليها التنوين، فإذا قلنا مثنى مثلاً فالفتحة قبل الألف ثم دخل التنوين فسقطت الألف التي بين الفتحة والتنوين فإذا وقفنا لم يجز أن نبدل من التنوين[4].

(1) ابن السراج، الأصول في النحو؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ط 3 1408هـ 1988م 2/ 378.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر 1/ 324.

(3) سيبويه، الكتاب 3/ 522 (هامش) .

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها (هامش).

ويرى ابن جني أن الساكن الثاني في نحو (هذه عصاً) ليس بدلاً ولا عوضاً لأنه ليس لازماً "فليس التنوين في الوصل ولا الألف التي هي بدل منها في الوقف- نحو رأيت عصا عند الجماعة وهذه عصاً ومررت بعصاً عند أبي عثمان والفراء- بدلاً من لام الفعل ولا عوضاً ألا تراه غير لازم إذا كان التنوين يزيله الوقف والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل"[1] .

هذه آراء اللغويين القدماء في تحليل صيغة المقصور عند إلحاق التنوين بها، وأياً ما كانت تلك الآراء، فإننا في نهاية الأمر نظل أمام حالتين هما: الوصل والوقف، وكلاهما يحملان تتابعاً مرفوضاً يسميه القدماء التقاء الساكنين كما سبق أن أوضحنا .

إلا أن الأمر - أعني تكوُّن التقاء الساكنين- ينحصر في حالة النصب فقط على رأى الخليل ومن تبعه عند الوقف على المقصور منصوباً، ولتوضيح ذلك يقول الرضي إن "فتى أصلها فتيٌ وفتيٍ وفتياً حذف التنوين في الرفع والجر كما يحذف في الصحيح وسكن اللام للوقف ثم قلبت ألفاً لعروض السكون فكأنها متحركة مفتوح ما قبلها"[2] وعندما تحدث عن المنصوب قال: "وأما في حالة النصب فقد قلبت التنوين ألفاً للوقف ثم قلبت اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيا وأولهما مد"[3] .

فقد تصوروا أن الوقف على (فتياً) - وهو أصل فتى حال النصب منوناً- يوجب قلب الياء المتحركة المفتوح ما قبلها ألفاً فتصبح فتاا فتلتقي ألفان فتحذف الأولى وتبقى الثانية .

---

(1) ابن جني، الخصائص 2/ 296.

(2) الأستراباذي، شرح الرضي على الشافية 2/ 283.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ولا يخفى ما في هذا الكلام من تأثر واضح بالكتابة[1] التي لا تعبر عن الواقع الصوتي بدقة؛ وذلك لأن الألف الثانية ليس لها وجود صوتي وإنما هي رمز كتابي لأجل التنوين فحسب؛ بدليل أننا ننطق الاسم الصحيح (غير المعتل) المنوَّن مرفوعاً فنقول: هذا زيدٌ بضمة ثم تنوين (نون ساكنة)، ومجروراً: مررت بزيدٍ بكسرة ثم نون ساكنة، وكذلك في حال النصب: رأيت زيداً بفتحة ثم نون ساكنة، ولا وجود لألف في نطقنا، وهذا الكلام ينبغي أن يسري على المقصور عند قياسه على الصحيح بالضرورة .

على أن الرضى لم يورد التحليل الذي يصف ما حدث من تغير في صيغة (فتى) المنونة إلا ليعترض عليه، لأنه يقول بعده إن "هذا كله خبط لأنك وقفت على الكلمة ثم أعللتها ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل، والكلمة في حال الوصل مُعلّة بقلب لامها ألفاً وحذفها للساكنين"[2] .

فالرضى - كعادته - يرى أن الإعلال يُقدم على غيره من التغيرات التي تطرأ على الكلمة، والوقف من الأمور الطارئة فكان ينبغي أن يأتي بعد الإعلال، وهذا الرأى هو الراجح في نظري.

تأسيساً على ذلك فإنني أميل إلى دراسة الظاهرة على الوضع الذي انتهت إليه ؛ أي على أن المقصور ينتهي بألف ثم يلحقه التنوين دون الاعتداد بالإعلال مرحلةً أولى في تحليل هذه الصيغة عند تونها؛ بمعنى أن الكلمة تؤخذ من التعريف إلى التنكير مباشرةً .

ولتوضيح ذلك أذكر أن بعض الباحثين في دراسته لقضية الإعلال في

---

(1) تحدث عن التأثر بالكتابة كثير من الباحثين المحدثين وبينوا أثرها في تكوين فهم مغاير للحقيقة الصوتية منهم د. إبراهيم أنيس في كتابه الأصوات اللغوية ص 39، و د. عبد الصبور شاهين في كتابه المنهج الصوتي ص10 ود. الطيب البكوش في كتابه التصريف العربي ص 22.

(2) الأستراباذي، شرح الرضي على الشافية، 2/ 283.

الأسماء المقصورة وفق القوانين الصوتية الوظيفية الحديثة- يتناول التغيرات الحادثة كالآتي:

في حالة الرفع:

هـ ُ د َ ي ُ ن ← هـ ُ د َ ُ ن ← هـ ُ د َ َ ن ← هـ ُ د َ ن.

ع َ ص َ و ُ ن ← ع َ ص َ ُ ن ← ع َ ص َ َ ن ← ع َ ص َ ن.

في حالة النصب:

هـ ُ د َ ي َ ن ← هـ ُ د َ َ ن ← هـ ُ د َ ن.

ع َ ص َ و َ ن ← ع َ ص َ َ ن ← ع َ ص َ ن.

في حالة الجر:

هـ ُ د َ ي ِ ن ← هـ ُ د َ ِ ن ← هـ ُ د َ َ ن ← هـ ُ د َ ن

ع َ ص َ و ِ ن ← ع َ ص َ ِ ن ← ع َ ص َ َ ن ← ع َ ص َ ن.[1]

فقد تعامل الباحث في المرحلة الأولى مع الواو والياء على أنهما أصلان، وأنهما لام الكلمة - وهذا هو صلب دراسته - حيث تحذف الواو والياء لوقوعهما بين صائتين قصيرين، ثم يندمج هذان الصائتان القصيران في صائت طويل إن كانا متماثلين كما في حالة النصب، وإن لم يكونا متماثلين يغير الثاني إلى نوع الأول ثم يندمجان كما في حالتي الرفع والجر، وفي هذه الحالة يتكون المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ح ص) المتمثل في: (د ن) و (ص ن) فيُقصَّر الصائت الطويل لتحويل هذا المقطع (ص ح ح ص) إلى (ص ح ص) وهو ما آلت إليه الكلمتان فصارتا: هـدىً = هـ د ن عصاً = عَ صَ نْ في الحالات الثلاث، مع ملاحظة عدم وجود علة التقاء الساكنين في أية مرحلة من مراحل هذا التحليل.

---

(1) أ. مراجع الطلحي، القواعد الصوتية الوظيفية (إسقاط (و،ي) وبقاؤهما) ص 58.57.

ومع ذلك فإنني أفضل التعامل مع الصيغة في شكلها النهائي لأن النظر إلى أصل لام الكلمة لا يقدم ولا يؤخر شيئاً في دراسة قضية التقاء الساكنين، كما رأينا في الفعل المعتل الآخر[1].

بناءً على ذلك يكون تحليلي لصيغة الاسم المقصور المنون مبتدئاً من المرحلة قبل الأخيرة من مراحل التحليل السابق، وهي التي يكون فيها الاسم المقصور منتهياً بألف مد (فتحة طويلة)، وهي حركة عين الكلمة واقعة في موقع اللام، متصلاً بها التنوين الذي يستخدم على المستوى الأصواتي لإغلاق المقطع المفتوح[2]، فيتكون المقطع المديد المغلق بصامت - وهو ما رأى القدماء فيه حالة مرفوضة لالتقاء الساكنين أولهما حرف مد وثانيهما حرف صحيح - فيُتخلصُ منه بتحويله إلى المقطع الطويل المغلق[3]. هذا في حال الوصل .

أما في حال الوقف فإن التنوين يسقط، وقد رأى القدماء أن الألف يأتي عوضاً عن التنوين على اختلاف بينهم أيكون ذلك في حال النصب فقط أم في الحالات الإعرابية جميعاً؛ وذلك لأنهم قاسوا المقصور على الصحيح عند الوقف عليه، وعلى الرغم من أن القول بأن الوقف بالألف يقتصر على المنصوب دون المجرور والمرفوع يُعدُّ أقرب إلى القياس الصحيح، إلا أن الأمر - مع ذلك - يحتاج إلى إعادة نظر، وذلك لكي نعلم ما الذي حدث بالتحديد، فعند الوقف على (عصا) مثلاً نقف دون تنوين، ولكن لماذا نتصور أن هذا التنوين يستقر فوق ألف وعند حذف التنوين يبقى الألف فيلتقي ألفان، أو أن التنوين يُعوَّض عنه بألف، فيلتقي ألفان (ساكنان) فيحذف الأول ويبقى الثاني؟ .

---

(1) ينظر ص 134 - 135 من هذا البحث.

(2) د . أحمد مصطفى أبو الخير، الصرف العربي قراءة أصواتية ص 31.

(3) ينظر د. عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية ص 57.

إن هذا الكلام يُعدُّ افتراضاً يجنح إلى الخيال ويبتعد عن الواقع الصوتي؛ وذلك لأن الوقف على المقصور يعني الوقف على مقطع مفتوح دون غلقه بتلك النون الساكنة التي تُجتلب عادة لغلق المقطع؛ لذا فإن هذه الوظيفة تنتفي بمجرد انتفاء التنوين، ولا شيء غير ذلك، وإذا كان القياس على الصحيح يتطلب تصور ألف بدل التنوين عند الوقف على المقصور فإن الأمر حينئذٍ يُحلُّ على المستوى المقطعي عن طريق تقصير الصائت الطويل أو شديد الطول المكون من ألفين متتاليين (صائت طويل جداً) حتى يصل إلى الحد الزمني المطلوب، وهكذا لا يكون للأمر علاقة بالتقاء الساكنين، وغاية ما في الأمر أن كلمة (هدى) مثلاً تكون في حال تعريفها (الهدى) منتهية بصائت طويل هو الفتحة وعند تنكيرها يحذف حرف التعريف ويضاف التنوين إلى آخر الكلمة كما هي، مع تقصير الصائت الطويل لملاقاته النون الساكنة.

2. تنوين الاسم المنقوص :

عند تنوين الاسم المنتهي بياء نحو: القاضي والداعي فإن آخره يحذف لالتقاء الساكنين، وذلك في حالتي الرفع والجر نحو: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ، أما في حالة النصب فإن الياء لا تحذف وتبقى مع التنوين فتقول رأيت قاضياً، وسيأتي تفسير ذلك .

يقول الصرفيون القدامى: وكان الأصل هذا قاضيٌ ومررت بقاضيٍ فاستُثقلت الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فحذفتا فالتقت الياء ساكنة مع التنوين فحذفت الياء لاجتماع الساكنين، ولهذا سمي المنقوص بهذا الاسم أي إنه نقص حركة وحرفاً[1] .

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 1/ 56.

ويستوي في هذا الحذف ما كان لامه ياءً أو واواً، يقول سيبويه: "اعلم أن كل شيء كانت لامه ياءً أو واواً ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم فإنها تعتل وتحذف في حال التنوين واواً كانت أو ياءً وتلزمها كسرة قبلها أبداً ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء"[1] ويمثل لذلك سيبويه بقوله: "فمن الياءات والواوات اللاتي ما قبلها مكسور قولك هذا قاضٍ وهذا غازٍ، وهذه مغازٍ وهؤلاء جوارٍ، وما كان منهن ما قبله مضموم فقولك: هذه أدْلٍ وأظْبٍ ونحو ذلك"[2] .

وقد لاقت صيغة (جوارٍ) وما شابهها اهتماماً بالغاً من النحاة فتباينت آراؤهم حول سبب مجيء التنوين فيها، نذكر هذه الآراء باختصار لأنها تتعلق بأحد عنصري التتابع الصوتي المكون لالتقاء الساكنين عند القدماء وهو التنوين، فمذهب سيبويه أن تنوين جوارٍ هو عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، أما المبرد والزجاج فقد ذهبا إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وأما الأخفش فقد رأى أنه تنوين صرف لأن الياء لما حذفت تخفيفاً زالت صيغة مفاعل وبقي اللفظ كجناح فانصرف[3] وقد رجّحَ الأشموني رأي سيبويه وضعّفَ رأي المبرد والزجاج والأخفش[4] .

على أن الذي يهمنا من هذه الآراء هو الجزء الذي يلتقي فيه ساكنان- على حد قولهم- في هذه الصيغة كي نتناوله بالتحليل بدورنا، فعلى مذهب الأخفش ليس هناك التقاء ساكنين. وعلى مذهب سيبويه يقال إن أصل جوارٍ (جواريٌ) ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ثم استُثقِلتِ الضمة على

---

(1) سيبويه، الكتاب 3/ 308.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3) الأشموني: شرحه على الألفية 2/ 520.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

الياء في الرفع والكسرة عليها في الجر فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين[1] على نحو ما حذفت في المنقوص كما قال ابن مالك:

وَذا اعْتِلالٍ مِنْهُ كالْجَوارِى رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ كَسارِى[2]

ثم حذفوا التنوين لمنع هذا البناء الصرف، لأن الياء منوية إن كانت محذوفة ثم عوضوا من الياء المحذوفة تنويناً غير تنوين الصرف[3].

أما مذهب المبرد فقد خالف فيه سيبويه في كون التنوين عوضاً عن الياء وقال إنه عوض عن الحركة لأن الأصل في جواري أن نقول جواريٌ فتحذف التنوين لأنه لا ينصرف ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها لأن الياء المكسور ما قبلها يستثقل عليها الضم والكسر فتبقى الياء ساكنة ولا تسقط حتى يدخل التنوين؛ لأن سقوطها لاجتماع الساكنين، فوجب من هذا أن يكون التنوين أُتي به عوضاً من ذهاب الحركة، ثم التقى ساكنان فأسقط الياء[4].

ولا يخفى ما في هذه التحليلات من تكلف وانتقال عبر مراحل افتراضية كثيرة قادتهم إليها مشكلة التعويض التي جاء من أجلها التنوين في نظرهم.

وأياً ما كانت وظيفة التنوين عندهم نقول إنه ذا وظيفة مقطعية بوصفه قفلاً للمقطع المفتوح[5]، هذا على أساس الشكل النهائي للبنية الصرفية نحو القاضي، الداعي وهي حالة المنقوص المعرّف، وليس على تقدير الحركة الإعرابية رفعاً أو جراً على آخر المنقوص على غرار ما نجده عند أحد

---

(1) سيبويه، الكتاب: 3/ 311.
(2) الأشموني: شرحه على الألفية 2/ 519.
(3) سيبويه، الكتاب: 3/ 311 (هامش).
(4) المصدر نفسه، 3/ 310-311 (هامش).
(5) د . أحمد مصطفى ابو الخير، الصرف العربي قراءة اصواتية ص 31.

الباحثين[1]، فقد تناول الاسم المنقوص المنون مبتدئاً من الجذر اللغوي للكلمة الذي يُبين أصل لامها ياءً أو واواً كالآتي :

في حالة الرفع:

قـَ ـَ ض ـِ ي ـُ ن ← قـَ ـَ ض ـِ ـُ ن ← قـَ ـَ ض ـِ ـِ ن ← قـَ ـَ ض ـِ ن .

دَ ـَ ع ـِ و ـُ ن ← دَ ـَ ع ـِ ـُ ن ← دَ ـَ ع ـِ ـِ ن ← دَ ـَ ع ـِ ن.

في حالة الجر:

قَ ـَ ض ـِ ي ـِ ن ← قَ ـَ ض ـِ ـِ ن ← قَ ـَ ض ـِ ن.[2]

دَ ـَ ع ـِ و ـِ ن ← دَ ـَ ع ـِ ـِ ن ← دَ ـَ ع ـِ ن.[3]

فقد عاد إلى الجذر اللغوي لأنه يدرس طبيعة (و،ى) من حيث الثبوت وعدمه في السياقات الصوتية، أما هذه الدراسة فتُعنى بما يطلق عليه الأسلاف التقاء الساكنين وهي تظهر في المرحلة قبل الأخيرة في التحليل السابق – كما سبق في تناولي للمقصور – مما يجعلني آخذ البنية الصرفية من التعريف (القاضي، الداعي) إلى التنكير: (قاضٍ، داعٍ) مباشرة دون النظر إلى أصل لامها، فالذي يظهر أمامنا: صائت طويل هو الكسرة تتصل به نون ساكنة (تنوين) عند الخروج من التعريف إلى التنكير فيتكون المقطع (ص ح ح ص) فيُحوَّل إلى (ص ح ص)[4]، وهو ما

---

(1) أ. مراجع الطلحي، القواعد الصوتية الوظيفية (إسقاط الواو والياء من أبنية الفعل وبقاؤهما) ص58.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

(4) ينظر د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 126.

عبر عنه الأسلاف بالتخلص من التقاء ساكنين أولهما حرف مد من كلمة والثاني كالجزء من هذه الكلمة.

أما حالة النصب نحو رأيت قاضياً وداعياً فليس فيها ما يدعونه التقاء ساكنين؛ والسبب في ذلك ـ كما نفهم من استثقال الكسرة والضمة على الياء في حالتي الرفع والجر ـ أن الفتحة لا تُستثقَل على الياء، ومن ثم فإن وجود الفتحة بعد الياء يُحولها إلى شبه صائت، فلا تشكل المقطع المديد مع التنوين إن اتصل بها، بل يتكون (ي َ ن) = (ص ح ص)، وهو ليس من المقاطع المرفوض وجودها في هذا الموضع.

خامساً: تثنية الاسم المعتل:

من المواضع التي يُتخلَّص فيها من التقاء ساكنين أولهما حرف مد من كلمة والثاني كالجزء من هذه الكلمة صيغة المثنى للاسم المعتل اللام سواء أكان مقصوراً أم منقوصاً، حيث يلتقي آخر الاسم المقصور أو المنقوص وهو حرف علة بعلامة التثنية وهي حرف علة أيضاً، فالألف رفعاً والياء نصباً وجراً، وقد مَّر بنا في النماذج السابقة أن أول الساكنين يحذف على أصل التخلص من التقاء الساكنين إن كان أولهما حرف مد[1]، لكن التخلص من الساكنين هنا يتخذ نمطاً آخر وسيأتي بيانه .

1. تثنية الاسم المقصور:

يختلف التعامل مع المقصور عند تثنيته على حسب عدد حروفه، فالثلاثي يختلف في تثنيته عما زاد عن الثلاثي، بمعنى أن التغيرات الصوتية التي تحصل في الصيغة بعد التثنية تختلف بينهما. [2]

---

(1) ينظر سيبويه، الكتاب 3/ 386ـ391.

(2) المصدر نفسه، الصفحات نفسها.

1/1 تثنية ما كان على ثلاثة أحرف :

تتم تثنيته على النحو الآتي :

في حـالة الرفـع: عصا: عصوان.

فـتى: فـتيان.

في حالتي النصب والجر:عصا: عصوين.

فتى: فـتيـين.

فعـند إضافة علامـة التثنية تلتقـي بآخر الاسم المقصور (الألف) فيتوالى ساكنان كلاهما حرف مد أولهما من كلمة والثاني كالجزء منها، وكان ينبغي حذف أحدهما، لكن الأسلاف يقولون: لو حذفنا إحدى الألفين لالتقاء الساكنين لوجب أن نقول في تثنيتهما عصان وفتان، وعند إضافة المثنى تسقط النون للإضافة فيقال: أعجبـتني عـصاك ورأيـت فـتاك فلا يفهم أن المراد مثنى، فلما بطل إسقاط الألف فيهما وجب التحريك ـ وهو السبيل الثاني للتخلص من التقاء الساكنين ـ فقُلبت الألف واواً في عصا وياء في فتى للتمكن من التحريك.[1] فالذي حدث وفقاً لهذا الكلام ما يأتي:

في حـالة الرفـع: عصا + ا ← عَصَوانِ

فتا + ا ← فَتَيانِ

في حالتي النصب والجر: عصا + ى ← عَصَوَيْنِ

فـتا + ى ← فَتَيَيْنِ

لتفسير ذلك نقول إن ما حدث هو تكون سلسلة مقطعية غير مسموح بها في

(1) المصدر نفسه، 3/ 386 (هامش).

الـنظام المقطعـي العربـي، فضلاً عن صعوبة أدائها نطقياً، ولكي يتفادى الناطق هذا الطـول المخـلّ بالبـناء المقطعـي تعود الواو في عصا والياء في فتى إلى مكانهما لامين للكلمـتين، مـع اختـصار الحـركة في آخر الكلمة إلى نصفها لتصبح فتحة قصيرة، ثم تُحرك الواو أو الياء بفتحة طويلة هي علامة التثنية في حالة الرفع [1] كالآتي :

عصا: ع َ ص َ َ + َ َ ← ع َ ص َ و + َ َ ← عَصَوان

فتى: ف َ ت َ َ + َ َ ← ف َ ت َ ى + َ َ ← فَتَيانِ

أمـا في حـالتي النـصب والجـر فـإن الصائت الطويل ينقسم إلى نصفين، يُقحم بينهما شبه الصائت الواو أو الياء ؛ وذلك بأن تُحرّك عين الكلمة بفتحة قـصيرة، ويحـرك شـبه الـصائت بفتحة قصيرة أيضاً، تتلوه علامة التثنية (شبه الصائت الياء) كالآتي :

عصا: ع َ ص َ َ + ي ← ع َ ص َ و َ ي ← عَصَوَيْنِ

فتى: ف َ ت َ َ + ي ← ف َ ت َ ي َ ي ← فَتَيَيْنِ

2/1 تثنية ما كان زائداً على ثلاثة أحرف :

تكـون تثنيـته بقلـب الألـف ياءً بصرف النظر عن أصلها، يقول سيبويه في تعلـيل ذلك: " لأنه لو كان يكون في الكلام مَفْعَلْتُ لم يكن إلا من الياء لأنها أربعة أحرف كالأعشى والميم زائدة كالألف وكلما ازداد الحرف كان من الواو أبعد " [2].

هـذا يعـني أن تثنـية مرمـى، مـصطفى: مرميان ومـصطفيان، ومـرمَيَيْنِ ومـصطفَيَيْنِ وإذا أردنـا أن نفـسر مـا حـدث بعيداً عن القول بالتخلص من التقاء الـساكنين فينبغـي أن ننظـر في طبـيعة التـتابع الـصوتي المـتكون، إنه تتابع صائتين

(1) د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 127.

(2) سيبويه، الكتاب، 3/ 389.

طويلين (في حالة الرفع) أحدهما في موقع اللام وثانيهما علامة التثنية، وكلاهما من نوع الفتحة كالآتي: مصطفاا وهو مرفوض في النظام المقطعي العربي، فيُقصَّر الأول الذي تحرك به عين الكلمة مع الاستعانة بشبه الصائت الياء ليحرك بالفتحة الطويلة التي هي علامة التثنية[1] كالآتي :

مصطفى:

م ْ ص ط َ ف َ َ + َ َ ← م ْ ص ط َ ف ي َ َ ← مصطفيان.

أما في حالتي النصب والجر فإن التتابع الصوتي يكون كالآتي: مصطفاى، وهو أيضاً تتابع غير مقبول في العربية فوجب التخلص منه وذلك بتقسيم الصائت الطويل إلى صائتين قصيرين، وإقحام شبه الصائت بينهما وهو الياء، فتحرك العين بالنصف الأول من الصائت ويحرك شبه الصائت الياء بالنصف الثاني منه ثم تضاف علامة التثنية (الياء) كالآتي :

مصطفى:

م ْ ص ط َ ف َ َ + ي ← م ْ ص ط َ ف َ ي َ ي ← مُصْطَفَيَيْن.

إن هذا التحليل لا يبدو مختلفاً عما سبق من تحليل الاسم المقصور الثلاثي، باستثناء كون شبه الصائت هنا مع غير الثلاثي ياءً بصرف النظر عن نوع لام الكلمة.

2. تثنية المنقوص

من الواضح أن تثنية المنقوص لم تشكل لدى الأسلاف معضلة، ففي نحو: القاضي، الداعي لا يحدث تغيير يُذكر في المثنى [2]، وما يحدث لا يعدو أن يكون

---

(1) فسر د.عبد الصبور شاهين ،تثنية مصطفى إلى مصطفيان على ان الانزلاق عاد في صورة الياء، وذلك في كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية، ص127.

(2) محمد عبد العزيز النجار ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، 4/ 166.

التقاء آخر الكلمة- وهو ياء المد- بألف التثنية أو يائها فيتوالى ساكنان لكن هذا الأمر يُحلّ بتحريك الياء بالفتحة ؛ وذلك لأن التثنية تقتضي أن يكون الحرف الذي تليه الياء والألف مفتوحاً.

فنقول: القاضيان والداعيان رفعاً، والقاضيَيْنِ والداعيَيْنِ نصباً وجراً[1]، وهذا راجع إلى أنهم يعاملون المنقوص معاملة الصحيح [2]، ويتصورون أن الياء التي ينتهي بها المنقوص يمكن أن تُحَرَّكَ عند إلحاق علامة التثنية بها بفتحة، وهذا التصور ناتج عن تأثرهم بالشكل الكتابي الذي لا يعبر عن التتابع الصوتي المراد وصفه، فهم لم يتصوروا حرف الياء بصورتين: ياء ساكنة وياء متحركة، وإنما تصوروها بصورة هذا الحرف الوحيد، فقد اشتمل الحرف على معنى المصوِّت (الكسرة الطويلة) وعلى معنى شبه الصائت أيضاً[3].

والياء التي ينتهي بها المنقوص هي كسرة طويلة وهي حركة عين الكلمة وليست لاماً للكلمة، وعند التقاء هذه الكسرة الطويلة بعلامة التثنية (الفتحة الطويلة في حالة الرفع) تُقصَّر الكسرة الطويلة، ويُستدعى شبه الصائت الياء لتقوية البناء المقطعي، فتُحرك هذه الياء بالفتحة الطويلة (علامة التثنية) كالآتي :

القاضي: ق َ َ ض ِ ِ + ى ← ق َ َ ض ِ ى َ َ ← قاضِيان

أما في حالتي النصب والجر فإن إضافة الياء تصير معها الكلمة متضمنة تتابعاً صوتياً مكوناً من صائت طويل هو الكسرة وشبه صائت ساكن هو (علامة التثنية) وهو تتابع ترفضه اللغة العربية، فيقصَّر الصائت الطويل وتُستجلب الياء لتصحيح البناء المقطعي، وتحرك بالفتحة على ما هو معروف في المثنى كالآتي:

---

(1) سيبويه، الكتاب 3/ 385.

(2) محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك، 4/ 166.

(3) د. هنري فليش، التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جني، ص 12.

القاضي: ق َ َ ض ِ ِ + ى ← ق َ َ ض ِ ى َ ى ← قَاضِيَيْنِ

وهـذا مـا عـبر عنه د. عبد الصبور شاهين بقوله: إن التقاء الكسرة الطويلة آخـر الكلمـة بالفـتحة الطـويلة (علامـة التثنية حالـة الرفع) ينتج الانزلاق بين الحـركتين وهـي في الـوقت نفـسه صـورة لام الكلمة[1]، كما فـسر الأمر على هذا النحو أيضاً في حالتي النصب والجر [2].

سادساً: جمعُ الاسمِ المعتلّ جمعَ مذكر سالما:

يقتـضي جمـع الاسم المنتهي بحرف علّة جمع مذكرٍ سالماً إضافة الواو والنّون رفعاً والـياء والـنّون نـصْباً وجرّاً، فيُحذَف حرف العلّة من آخر الاسم لئلاّ يلتقي سـاكنان[3]، فأوّل هذين السّاكنين أصل في الكلمة وثانيهما كالجزء من هذه الكلمة (علامـة الجمع)، ويستوي في طريقة التّخلّص منَ السّاكنين هذه ما كان مقصوراً وما كان منقوصاً كما سيأتي.

1. جمعُ الاسم المقصور جمعَ مذكرٍ سالما :

يقـول سيبويه في كيفيّة جمع المقصور: " اعلم أنّك تحذف الألف وتدع الفتحة الّـتي كانت قبل الألف على حالها، وإنّما حذفت لأنّه لا يلتقي ساكنان، ولم يحركوا كـراهية الـياءين مـع الكـسرة والـياء مع الضّمّة والواو حيث كانت معتلة... وإن جمعـت قفـاً اسـم رجـل قلـت: قَفَـوْنَ، حذفت كراهية الواوين مع الضّمّة وتوالي الحركات "[4].

---

(1) د. عبد الصبور شاهين ،المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 127.

(2) المصدر نفسه، ص128 .

(3) مُحمّد عبد العزيز النجار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، 4/ 172.

(4) سيبويه، الكتاب، 3/ 390.

وعندما تحدّث عمّا زاد عن ثلاثة الأحرف نحو: مصطفى قال إنّه يجمع على: مصطفَوْن ومصطفَيْن كما يقال في قفاً: قَفَوْنَ وقفَيْنَ[1].

يمكننا أن نحلّل هذا الكلام على النّحو الآتي:

(في حالة الرّفع)

قفا: ق ـَ ف ـَ ـَ + ـُ ـُ ← ق ـَ ف ـَ + و ← قَفَوْنَ

مصطفى: م ـُ ص ط ـَ ف ـَ ـَ + ـُ ـُ ← م ـُ ص ط ـَ ف ـَ + و ← مُصْطَفَوْنَ.

(في حالَتي النّصب والجرّ):

ق ـَ ف ـَ ـَ + ـِ ـِ ← ق ـَ ف ـَ + ى ← قَفَيْنَ.

م ـُ ص ط ـَ ف ـَ ـَ + ـِ ـِ ← م ـُ ص ط ـَ ف ـَ + ى ← مُصْطَفَيْنَ.

فالّذي يتّضح من خلال التّحليل السّابق أن التّتابع الصّوتيّ المتكوّن هو التقاء صائتين طويلين، الأوّل يمثل نهاية الاسم المقصور وهو فتحة طويلة، أمّا الثّاني فهو في حالة الرّفع ضمّة طويلة يؤدي التقاؤها بالفتحة الطّويلة إلى تقصير الفتحة الطّويلة وتحويل الضّمّة الطّويلة إلى شبه صائت (الواو)، أمّا في حالَتي النّصب والجرّ فتُحوّل الكسرة الطّويلة عند الالتقاء بالفتحة الطّويلة إلى شبه صائت (الياء) مع تقصير الفتحة الطّويلة.

وهذا ما صوّره لنا د. عبد الصّبور شاهين في صورة انزلاق صائتيّ عندما قال إنّ التقاء فتحة طويلة مع كسرة طويلة أو ضمّة طويلة ينتج عنه انزلاق في صورة الياء مع الكسرة وفي صورة الواو مع الضّمّة ـ بعد تقصير الفتحة الطّويلة ـ فتتكوّن الياء والواو وهما علامتا الجمع[2].

(1) المصدر نفسه، 3/ 391.

(2) د. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ص 129ـ130.

2. جمع الاسم المنقوص جمع مذكر سالما :

عـند جمع نحو: القاضي، الدّاعي نقول: القاضون، الدّاعون رفعاً، القاضين، الـدّاعين نـصباً وجرّاً، يقـول الأسـلاف إنّ أصـل القاضـون: القاضـيون وأصـل القاضـين القاضـيين بـياءين أولاهمـا مكسورة، وقد حذفت حركة يائها لثقلها ثمّ حذفت الياء للسّاكنين(1).

فياء المنقوص على ذلك تحذف لالتقاء السّاكنين إذا لاقتها علامة الجمع (2)، لكنّ ياء المنقوص في الواقع ليست إلاّ كسرة طويلة ولا يمكن أن توصف بالسّكون كمـا أنّ علامـتي الجمع صائتتان طويلان ولا يمكن أن يوصفا بالسّكون فليس هناك الـتقاء سـاكنين، و إنّما هو التقاء صائتين (حركتين طويلتين)هما الكسرة الطّويلة في آخر الاسم والضّمّة الطّويلة وهي علامة الجمع في حالة الرّفع فتسقط الكسـرة و تبقى الضّمّة الّتي هي علامة الجمع لتُحرّك بها عين الكلمة كالآتي:

القاضي: ق َ َ ض ِ ِ + ُ ُ ← ق َ َ ض؟ + ُ ُ ← قا ضونَ

أمّـا في حـالتي النّـصب والجـرّ فتلتقـي الكـسرة الطّويلة في نهاية الاسم مع الكـسرة الطّويلة الّتي هي علامة الجمع فيُكتفى بإحداهما وتحذف الأخرى لتُحرّك بها عين الكلمة كالآتي:

القاضي: ق َ َ ض ِ ِ + ِ ِ ← ق َ َ ض؟ + ِ ِ ← قاضينَ(3)

والأولى أن نـتصوّر الحذف في نهاية الكلمة ـ لاتّحاد نوع الصّائتين ـ لا في علامة الجمع، لكون علامة الجمع ذات وظيفة تنتهي بزوال تلك العلامة(4).

---

(1) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، 1/ 153.
(2) مُحمّد عبد العزيز النجار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، 4/ 172.
(3) د. عبد الصّبور شاهين، ينظر المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ص 130.
(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ولئن كان الاختلاف قائماً بين القدامى والمحدثين في مفهوم السّاكن والمتحرّك، حيث نجد الأسلاف يصفون حرف المدّ بالسّكون - فقد اتّفق الفريقان هنا في التّغيرات الّتي تحدث للمنقوص إذا جُمع جمع سلامة، وهي حذف آخره بصرف النّظر عن وصفه بأنّه ياء ساكنة (حرف مدّ) أو صائت طويل (كسرة).

حركة النّون المصاحبة للمثنّى والجمع:

ممّا يتّصل بهذا الموضوع حركة النّون المصاحبة للألف أو الياء أو الواو عند التّثنية والجمع الّتي نجدها محركة بالكسر مع المثنّى فنقول: مسلمانِ ومسلميْنِ، ونجدها محرّكة بالفتح مع الجمع فنقول: مسلمونَ ومسلمينَ، وسبب تحريكها عند الأسلاف هو التقاء السّاكنين[1].

يقول ابن مالك:

ونونَ مجموعٍ وما بهِ التحقْ   فافْتَحْ، وقلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
ونونُ ما ثُنّي والمُلْحقُ بِهْ   بِعَكْسِ ذاك اسْتَعْملوهُ فانْتَبِهْ [2]

يقول الأشمونيّ إنّ النّون "كُسرت مع المثنّى على الأصل في التقاء السّاكنين، لأنّه قبل الجمع، ثمّ خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق، وجعلت فتحة طلباً للخفّة"[3].

معنى ذلك أنّ النّون ساكنة في الأصل فأدّى ذلك إلى التقاء ساكنين أوّلهما حرف المدّ وثانيهما هذه النّون السّاكنة، فحركت في المثنّى بالكسر على أصل

---

(1) المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، شرح وتحقيق أ.د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، ط1، 1422هـ 2001م، 1/ 336-338.
(2) الأشمونيّ، شرحه على الألفيّة، 1/ 39.
(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الـتّخلّص منَ التقاء السّاكنين فهو - أي المثنّى - أولى بحمل العلامة المقدّمة في التقاء السّاكنين لأنّه قبل الجمع، في حين اتُّخِذَت للجمع الفتحة لخفّتها ولمخالفة المثنّى.

علـى أنّ الأمر - في الواقـع - هو تخلّـص منَ المقطـع المديد المغلـق بصامت (ص ح ح ص) فتحرّك النّون لينقسم المقطع المديد إلى مقطعين (ص ح ح) و (ص ح)، هـذا في حـال الوصـل[1] أمّـا إذا وُقـف علـى نحـو مـسلمانِ أو مـسلمونَ فإنّ المقطع (ص ح ح ص) يكون في وضعه المسموح به في العربيّة فلا يُتخلّصُ منه[2].

سابعاً: النّسبة إلى الاسم المعتلّ :

إذا أردنـا النّسبة إلى شيءٍ ما فإنّ علينا أن نلحق بالاسم المراد النّسبة إليه ياء مـشدّدة تنتقل إليها حركة الإعراب ،وأن نكسر ما قبل آخره [3] وهو الحرف الّذي قـبل الـياء، فـيقال في النّـسبة إلى بغداد مثلاً :بغداديٌّ، هذا إذا كان الاسم المنسوب إليه صحيحاً.

أما إذا كان الاسم المنسوب إليه معتلاً فإنّ الأمر يختلف، فنقول في النّسبة إلى ليبيا: لـيبيٌّ فيـتغير آخـر الكلمـة، ولو نظرنا إلى تفسير ذلك عند الأسلاف لـوجدنا أنّ الألـف قـد سـقطت وإنّمـا وجب إسقاط هذه الألف لأنّها ساكنة والـياء الأولى مـن ياءي النّسب ساكنة، وقد كثرت الحروف فباجتماع ذلك ما أوجب إسقاطه[4].

فعلّـة سـقوط الألـف إذن هي التقاء السّاكنين، على أنّ التّخلّص من هذين

---

(1) ينظر د. عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللغة الحديث، ص57.
(2) ينظر د.إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 164.
(3) مُحمّد عبد العزيز النجار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، 4/ 247_248.
(4) سيبويه، الكتاب، 3/ 354 (هامش).

السّاكنين يختلف منَ المقصور إلى المنقوص ويختلف فيما كان عدد حروفه ثلاثة أحرف أو أربعة عمّا زاد على ذلك كما سنبيّن.

1. النسبة إلى الاسم المقصور:

إذا كان الاسم المقصور ثلاثيّاً نحو (هدى)، (عصا) أو رباعياً نحو (مرمى) فإنّ النّسبة إليه تقتضي قلب آخره واواً فيقال: هُدَوِيٌّ، عَصَوِيٌّ، مَرْمَوِيٌّ[1].

وقد تحذف الألف منَ الرّباعيّ فيقال: مَرْمِيٌّ[2].

أمّا إذا زادعلى أربعة أحرف نحو: حُبارى وجُمادى فإنّ الحذف واجب فيقال: حُبارِيٌّ وجمادِيٌّ[3] يقول سيبويه: "إذا ازداد الاسم ثقلاً كان الحذف ألزم"[4].

2. النسبة إلى الاسم المنقوص:

عند النّسبة إلى نحو: (الرّامي) تذهب الياء "إذا جئت بيائي الإضافة لأنّه لا يلتقي حرفان ساكنان، ولا تحرك الياء لأنّ هذه الياء إذا كانت في هذه الصّفة لم تنكسر ولم تنجر"[5] فتقول: رامِيٌّ.

وصف صوتيّ لياء النّسبة:

ينبغي أولاً أن نتبيّن طبيعة الياء المشدّدة الّتي تضاف في النّسبة إلى الاسم المعتلّ بنوعيه، حتّى نتوصّل إلى طبيعة التّتابع الصّوتيّ النّاتج، ومن ثمّ نتمكن من تحليل طريقة تغييره إلى التّتابع الصّوتيّ المقبول، وهو ما يدعوه الأسلاف تخلّصاً منَ

---

(1) سيبويه، الكتاب، 3/ 324، 352.
(2) المصدر نفسه، 3/ 353.
(3) المصدر نفسه، 3/ 354.
(4) المصدر نفسه، 3/ 355.
(5) المصدر نفسه، 3/ 340.

التقاء السّاكنين.

لقـدِ اتّفـق القدامى والمحدثون على أن ياء النّسب مشدّدة، ومعنى ذلك أنّها في الحقيقة ياءان أولاهما ساكنة والثّانية متحركة شأن كلّ حرف مشدّد [1].

يقولـون – كمـا أوردت سـابقاً – إنّ الاسم عند النّسبة إليه تضاف إليه ياء مـشدّدة ويكـسر ما قبل هذه الياء، ونحن نعلم أنّ الياء الّتي يكون ما قبلها مكسوراً هي عندهم ياء المدّ، كما أنّ الواو الّتي ما قبلها حرف مضموم هي واو المدّ والألف المفـتوح مـا قـبلها هـي ألف المدّ[2]، هذه ناحية، النّاحية الأخرى هي أنّ الأسلاف يـصفون حـروف المـدّ بالـسكون[3]، الأمـر الّـذي جعلـهم لا يفرّقون في كثير من الـسّياقات الصّوتيّة بين الياء المدّيّة وغير المدّيّة كما أنّهم لا يفرّقون بين الواو المدّيّة والواو غير المدّيّة، لأنّ لكليهما رمزا كتابيّا واحدا (ي،و).

علـى ضـوء ذلـك يمكـنني القـول بأنّ ياء النّسبة مكوّنة في نحو: بغداديٌّ من كسرة طويلة وشبه صائت هو الياء، فالدّال محرّكة بكسرة طويلة لتكوّن المقطع: (ص ح ح) ثمّ يبدأ مقطع جديد هو (ص ح ص) مكوّنٌ من شبه الصّائت الياء الّـذي يُحـرّك بحـسب الموقع الإعرابيّ ومن ثمّ يغلق المقطع بالتّنوين، هذا في حال الوصل، ويكون تحليله كالآتي :

بغداديٌّ: ب َ غ . د َ َ . د ِ ِ . ي ُ ن.

ص ح ص. ص ح ح . ص ح ح. ص ح ص.

أمّـا في حـال الوقـف فإنّنا نقول: (بغدادي) على أساس الوقف بالـسّكون كمـا هـو معـروف، لكـنّ الواقع هو أنّ الوقف هنا كان على مقطع مفتوح فتتغيّرُ

---

(1) سيبويه، الكتاب، 3/ 335، وينظر د. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتيّ، ص 160.
(2) ينظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، 4/ 442 .
(3) ينظر مثلاً :ابن جني، سرّ الصّناعة، 1/ 28 .

البنية المقطعيّة لنهاية الكلمة بحذف المقطع الأخير (ص ح ص) الّذي يحتوي على شبه الصّائت (الجزء الثّاني من ياء النّسب)، ويبقى الصّائت الطويل وهو الجزء الأوّل منها وهو الّذي يدخل في تكوين المقطع (ص ح ح) على النّحو الآتي:

ب َ غ . د َ َ . د ِ ِ .

ص ح ص. ص ح ح . ص ح ح.

تأسيساً على ذلك، نحلّل التغيّرات الصّوتيّة الطّارئة على الاسم المعتلّ عند إضافة ياء النّسب إليه سواء أكانت تلك التّغيّرات بالحذف أم بالقلب.

فعند النّسبة إلى (هدى) - على سبيل المثال - المنتهي بفتحة طويلة تضاف إليه ياء النّسب وهي مكوّنة من صائت طويل وشبه صائت، فتلتقي الفتحة الطّويلة بالكسرة الطّويلة فتُقصَّر الأولى ويستجلب شبه الصّائت (الواو) لتصحيح البناء المقطعيّ ليُحرّك بالكسرة الطّويلة [1] الّتي هي جزء من ياء النّسب كالآتي:

هدى: هـ ُ د َ َ + ِ ِ ى ← هـ ُ د َ و ِ ِ ى ← هُدَوِيٌّ

وإنّما اختير شبه الصّائت الواو كراهية توالي الياءات[2].

هذا مثالٌ على القلب.

أمّا إذا زاد الاسم على الثّلاثة أو كان منقوصاً فإنّ آخره يحذف عند النّسبة إليه وذلك نحو: حُبارى، الرّامي، وعند إضافة ياء النّسب يلتقي الصّائت الطّويل في آخر الاسم بالصّائت الطّويل (الجزء الأوّل من ياء النّسب) فيحذف آخر الكلمة، ويحرّك ما قبله بالكسرة الطّويلة كالآتي :

---

(1) ينظر د. عبد الصّبور شاهين، في هذا المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، وذلك في دراسته تثنية المقصور الثلاثي ص 127.

(2) سيبويه، الكتاب 3/ 342.

1- ح ُ بَ َ رَ َ ِ ِ ي ح ُ بَ َ رَ ؟ + ِ ِ ي ن ← حُبَارِيٌّ

2- رَ َ مِ ِ + ِ ِ ي ← رَ َ م ؟ + ِ ِ ي ن ← رامِيٌّ[1]

بناء على ذلك، تكون السّلسلة المقطعيّة المتكوّنة بعد النّسب إلى الاسم المعتلّ الآخر ليست من قبيل التقاء السّاكنين، وإنّما هي - كما تكرّر معنا في هذا الفصل - من قبيل التقاء الصّوائت الطّويلة.

---

(1) ينظر د. أحمد مصطفى أبو الخير، الصّرف العربيّ قراءة أصواتيّة، ص 56.

المبحث الثالث

التّخلص منَ التقاء ساكنين أوّلهما صوت مدّ من كلمة والثّاني من كلمة أخرى

قد تتضمّن السلسة الكلاميّة تتابعاً صوتياً مكوّناً من حرف مَدٍّ يأتي في نهاية كلمة وحرف صحيح ساكن يأتي في بداية كلمة أخرى نحو: يقضي اللهُ، يدعو الإنسان، يسعى العبد، فينبغي التّخلّص من هذا التّابع الّذي يسمّيه القدماء التقاء ساكنين بحذف حرف المدّ لفظاً لا خطّاً [1]؛ وإنما حُذف الأوّل لأنّه المانع منَ التّلفّظ بالثّاني [2]، وكان السّبيل إلى التّخلّص منَ السّاكنين هنا الحذف دون التّحريك لأنّ الحركة تُستثقَل على الواو أو الياء إن كانت ضمّة أو كسرة [3]؛ فلكي لا يصير الأمر إلى ما هو أثقل ممّا كان عليه حذف حرف المدّ[4]، وإن كانت الحركة فتحة على الواو أو الياء أدى ذلك إلى الالتباس بالمنصوب نحو: ليدعوَ الإنسانُ، ليقضيَ اللهُ [5]، كما أنّ تحريك حرف المدّ يؤدّي إلى قلبه همزة [6]، لذا لُجيء إلى الحذف دون التّحريك في التّخلّص منَ التقاء السّاكنين.

لكنّ حرف العلّة إن كان ياء المتكلم، وهي- كما نعلم - لاحقة صرفيّة

(1) مُحمّد عبد العزيز النجار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، 4/ 429.

(2) الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 226 ـ 227.

(3) ينظر سيبويه، الكتاب، 4/ 156.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 121 ـ122.

(5) ينظر سيبويه، الكتاب، 4/ 156.

(6) مكيّ بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تحقيق د. محي الدين رمضان مؤسسة الرّسالة، 1987 م، ج 1/ 277 ـ 278.

وظيفيّة فلا يمكن حذفها وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِي﴾[1] لذا فإنّ هناك طريقتين للتّخلّص منَ السّاكنين المتواليين – غير حذف الياء – كما يقول الفرّاء في هذا اللّفظ القرآنيّ:

أوّلهما: الإرسال (الإسكان) والثّانية الفتح وذلك إذا لقيها ساكن، وقال إنّ المختار هو تحريك الياء بالفتح لأنّ إسكان الياء وبعدها ساكن يؤدي إلى التقاء ساكنين فتحذف الياء، فيُقال (نِعْمَتِ الّتي) فتكون كأنّها مخفوضة على غير إضافة لذا وجب إبقاؤها [2].

على أنّ تحليل هذا النّوع من التّتابع الصّوتيّ يقتضي النّظر إلى عنصريه الأساسيين اللّذين يمثّلان السّاكنين عند أسلافنا، السّاكن الأوّل أي حرف المدّ خاصّة، في الحالتين: الحذف أو التّحريك.

فأمّا ما يسمّونه حذفاً للسّاكن الأوّل (حرف المدّ) في نحو (توكّلتُ على الله) فإنّه يدخل في إطار معالجة الصّوائت على أساس الكميّة، وذلك بالنّظر إلى قيمتين خلافيتين هما الطّول والقصر، لذا فإنّ الّذي حدث هو تقصير الصّائت الطّويل [3]؛ للتّخلّص منَ المقطع المديد المغلق بصامت (ص ح ح ص) في موضع لا يقبله فيه نظام اللّغة العربيّة ليتحوّل إلى (ص ح ص) [4].

إنّ هذا التّغيير الصّوتيّ مرتبط بالموقع السّياقي[5]؛ فالسّياق هو الّذي فرض ذلك التّغيّر، أي إنّ تجاور كلمتين بهذه الكيفيّة هو الّذي أدّى إلى تكوّن المقطع (ص ح ح ص) ومن ثمّ التّخلّص منه بتقصير الصّائت الطّويل ليتكوّن

---

(1) الآيات 40، 47، 122 من سورة البقرة.

(2) الفرّاء: معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، 1983م، ج1 / 29 ـ 30.

(3) د. تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 301.

(4) ينظر د. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ص 127.

(5) ينظر د. تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 295 ـ 297.

المقطع (ص ح ص) دون أن ينتج عن ذلك خلل في البناء أو في المعنى المراد، وهذا ما عبّر عنه الأسلاف بأنّه تخلّص منَ التقاء السّاكنين عن طريق حذف المدّ لعدم وجود التباس.

أمّا قولهم إنّ حرف المدّ عندما يحذف تبقى الحركة الّتي قبله دليلاً عليه ممّا يسوّغ الحذف[1]، فإنّه يعني أنّ الصّائت الطّويل قد قُصّر في نحو (يقضي الله)، وتحوّل إلى صائت قصير (الكسرة) تحرّك به الضّاد في تلفّظنا بهاتين الكلمتين، فلا وجود للحركة قبل حرف المدّ، وإنّما هو الجزء المتبقّي منَ الصّائت الطّويل بعد تقصيره.

أمّا فيما يخصّ تحريك الياء للسّاكنين في نحو الآية الكريمة: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ﴾[2] الّتي أوردناها سابقاً فإنّ الأسلاف تصوّروا الياء في الأصل ساكنة ثمّ تحركت لأجل السّاكن الّذي بعدها، ورأوا أنّ هذه الياءَ ساكنةً كانت أو متحركة من مخرج واحد وإنّما الّذي يتغيّر هو سلوكها في السّياق الصّوتيّ، فهي عندما تتحرّك تسلك سلوك الصّوامت وتصبح أكثر قوّة ممّا لو كانت ساكنة[3].

على أنّ هناك أمراً لا يمكن إغفاله في هذا الجانب هو كون السّاكن الثّاني في الكلمة الثّانية (اللاّم في الّتي) تسبقه حركة الوصل البدئيّ (الفتحة)، وعندما أريدَ تحريك (السّاكن) الّذي قبلها (الكسرة الطّويلة) انتقلت فتحة الوصل إلى الياء لتحوّلها من صائت إلى شبه صائت، وبذلك تتغيّر البنية المقطعيّة للكلام بين الإرسال والتّحريك[4].

---

(1) مكيّ بن أبي طالب ،الكشف عن علل القراءات السّبع، 1/ 277ـ278، وينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 121 ـ 122.

(2) الآيات 40 ، 47، 122، من سورة البقرة.

(3) د. هنري فليش، التّفكير الصّوتيّ عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ص 12.

(4) استفدت هذه الفكرة من دراسة لإدريس السفروشني بعنوان مدخل للصّواتة التّوليديّة، درس فيها موضوعاً يتعلّق بتعاقب حركتين من كلمتين ص 85 وما بعدها .

ومن هنا نفهم ما للمقطع من دور في تحديد طبيعة الياء في السّلسلة الصّوتيّة؛ فاستمرار إصدار الصّوت مع النّفس مفهوم هنا بدلالة هذا المقطع وكلّ مقطع في هذا الصّوت المتدفّق ينتج حرفاً صحيحاً أمّا عدم المقطع فإنه يدع انسياب الصّوت مستمراً دون توقّف وذلك هو حيّز حروف الاعتلال وحروف المدّ الألف والياء والواو [1].

وبهذا نستطيع أن نفرّق بين حالتين للياء وصفهما لنا الأسلاف في: ﴿ٱذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ﴾ الأولى حالة الإسكان والثّانية حالة التّحريك بالفتح، فالّذي حدث عند التّحريك بالفتح هو انتقال الصّوت من حيّز الصّوائت إلى حيز أشباه الصّوائت أو الصّوامت بفعل التّحريك بمعنى أنّها في الحالة الّتي يسمّيها الأسلاف ياء ساكنة هي صائت طويل، أمّا في الحالة الّتي يصفونها بالتّحريك فهي شبه صائت.

أمّا من ناحية تكوينها للمقطع فقد تغيّرت الياء من كونها مركزاً للمقطع حال كونها صائتاً طويلاً يحتلّ نواة المقطع إلى كونها طرفاً في هذا المقطع بعد أن تغيّرت إلى شبه صائت مُحرّك بالفتحة، ومن ثمّ أصبحتِ الفتحةُ هي نواةَ المقطع[2].

فالتّغيّر الحاصل عند التّحريك- إذن - كان من أجل التّخلّص من مقطع صوتيّ مرفوض هو (ص ح ح ص) وجد في غير الموقع الّذي يسمح به نظام اللّغة، فتغيّر إلى (ص ح . ص ح ص) وذلك على النحو الآتي :

نعمتي الّتي: ت ـِ ـِ لْ ← ت ـِ . ي ـَ لْ .

ص ح ح ص ← ص ح . ص ح ص .

ممّا يخرج ما يسمّيه الأسلاف تخلّصاً منَ التقاء ساكنين في كلمتين أوّلهما مدّ من باب التقاء السّاكنين ليدخل في باب التّخلّص منَ المقطع المديد المغلق (ص ح ح ص) كما تكرر معنا في نماذج أخرى كثيرة في هذا الفصل؛

---

(1) د. هنري فليش، التفكير الصّوتيّ عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني، ص 12.
(2) د. براجشتراسر، التّطوّر النّحويّ، ص 47.

تعليل صوتيّ لوجود المقطع (ص ح ح ص) في باب التقاء السّاكنين:

لقد مَرَّ بنا كثيراً أنّ الأسلاف يعدّون التّتابع الصّوتيّ المكوّن من (صوت مدّ + ساكن) من قبيل التقاء السّاكنين وهو المتمثّل في المقطع (ص ح ح ص) وهذه ظاهرة جديرة بالنّقاش؛ فعلى حين يكون المقطع (ص ح ص ص) هو المعبِّر عن التقاء السّاكنين فإنّ الأسلاف يصرّون على أنّ الأمثلة الّتي يصدق عليها المقطع (ص ح ح ص) هي نوع آخر منَ التقاء السّاكنين يفرّقون بينهما بأن يقولوا إنّ أحدهما وهو (ص ح ح ص) أوّل ساكنيه مدّ والثّاني وهو (ص ح ص ص) أوّل ساكنيه حرف صحيح.

لقد أثبتت الدّراسات الحديثة أنّ هناك تشابهاً بين المقطعين الصّوتيّين[1]، فكلاهما مقطع مديد أيّ شديد الطّول، وكلاهما مقفل ولكنّ الفرق بينهما يكمن في أنّ المقطع (ص ح ص ص) مقفل بصامتين والآخر مقفل بصامت واحد، كما أنّ كلا المقطعين قليل الورود في اللّغة العربيّة، إذ يقتصر ورودهما على حالة الوقف نحو (بابْ)= (ص ح ح ص) ونحو (نَصْرْ: ص ح ص ص).

وهذان المقطعان الصّوتيّان ينقسمان في حال الوصل إلى مقطعين كالآتي :

1- < بابٌ > مفتوحٌ= <ص ح ح / ص ح ص >.

2- < نصرٌ> قريبٌ = <ص ح ص / ص ح ص >.

والمقطع المديد بنوعيه له حالات استثنائيّة في الوصل لا ينقسم فيها وهي:

أولاً: عند تأكيد الفعل المضارع المسند إلى ضمير التّثنية الحركيّ بالنّون الثّقيلة كما في قراءة الجمهور: ﴿فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[2] فقد بقي المقطع (ص ح ح ص) ولم ينقسم.

---

(1) ذكر ذلك د. عبد الصّبور شاهين في كتابه المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ص 39_40.

(2) آية 89 من سورة يونس.

ثانيها: في مثل شابّة ـ وهو اسم الفاعل من المضعّف ـ بقي المقطع (ص ح ح ص) دون انقسام .

ثالثاً: في تصغير المثال السّابق: شُوَيْبَّة إذ يبقى المقطع (ص ح ص ص) دون انقسام، كما نجده في بعض القراءات فيما يعرف بالإدغام الكبير [1].

فهذا التّشابه بين هذين المقطعين في هذه الأمور جعلهما يقعان في باب التقاء السّاكنين، مع أنّ أحدهما وهو المقطع (ص ح ص ص) هو الّذي يصدق عليه هذا الباب، إلاّ أنّ مشابهته للمقطع (ص ح ح ص) جعلت ما يقال عليه ينسحب على ما يشبهه، هذا فضلاً عن اعتقاد الأسلاف أنّ حرف المدّ ساكن كما أوضحتُ في التمهيد.

---

(1) د. عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة، ص 39 ـ 40.



الفصل الثالث

التخلص من التقاء ساكنين أولهما حرف صحيح

* المبحث الأول :
- التخلص من التقاء ساكنين أولهما حرف صحيح والثاني من الكلمة نفسها .

* المبحث الثاني :
- التخلص من التقاء ساكنين صحيحين أحدهما من كلمة والآخر كالجزء من هذه الكلمة .

* المبحث الثالث :
- التخلص من التقاء ساكنين صحيحين أولهما من كلمة والثاني من كلمة أخرى .

التّخلص من التقاء ساكنين أوّلهما حرف صحيح

يختص هذا الجزء منَ البحث بدراسة التّخلّص منَ التقاء ساكنين أوّلهما حرف صحيح أو كالصّحيح (شبه صائت)، ولا يكون ثانيهما إلاّ صحيحاً، فإن اجتمع ساكنان على هذه الصّورة في سياق صوتيّ وجب التّخلّص منهما، وذلك بتحريك أحدهما أو حذفه.

ولئن تبيّن لنا في الفصل السّابق أنّ النّماذج الّتي أدرجها القدماء تحت باب التقاء السّاكنين لا ينطبق عليها هذا التّصنيف لكون أوّل العنصرين صوت مدّ وصوت المدّ لا يوصف بالسّكون - فإنّ نماذج هذا الفصل أولى بأن تُصنّف في باب التقاء السّاكنين لكون أوّلهما يقبل صفة السّكون سواءً أكان صامتاً أم شبه صامت، ومن ثمّ يُتخلّص منَ هذا التتابع الصّوتي المرفوض في السّياق الصّوتيّ.

مدخل: حركة التّخلص من التقاء السّاكنين :

يقول الأسلاف إنّ الأصل في تحريك أحد السّاكنين هو الكسر، وقد قرّر ذلك سيبويه بقوله: "فجملة هذا الباب في التّحرّك أن يكون السّاكن الأوّل مكسوراً، وذلك قولك: اضربِ ابْنك وأكرمِ الرَّجل"[1] .

ويعلّل ذلك المُبرِّد بقوله: " وإنّما كان الحدّ الكسر لما أذكره لك، وهو أنّه إذا كان السّاكن الّذي تحركه في الفعل كسرته؛ لأنّك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب، ولو ضممته لالتبس بالفعل المرفوع، فإذا كسرته عُلم أنّه عارض في

---

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 152 .

الفعل لأنّ الكسر ليس من إعرابه[1] هذا إن كان السّاكن الأوّل آخر الفعل فإن كان السّاكن الّذي تحرّكه في اسم كسرته لأنّك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف وإن ضممته لالتبس بالمرفوع

غير المنصرف فكسرته لئلاً يلتبس بالمخفوض إذ كان المخفوض المعرب يلحقه التّنوين لامحالة؛ فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء السّاكنين"[2] .

كما يرى ابن الشّجريّ أنّ استخدام الضّمّ أو الفتح مع المجزوم إن لاقاه ساكن يؤدّي إلى التباس حركته بالحركات الحادثة عن العوامل، مثال ذلك قولنا: لا يخرج الغلام فإذا حُركت الجيم بالكسر كان المراد منَ العبارة النّهي عنِ الخروج ولم يكن في ذلك صدق ولا كذب ولو قلنا: لا يخرجُ الغلام بضمّ الجيم لكان خبراً منفيّاً واحتمل التّصديق والتّكذيب، فلولا أن فرّقنا بين هذين المعنيين باختلاف الحركة لالتبس النّهي بالنّفي[3] .

ويقول إنّ اختيار الكسر يمنع اللّبس في قولنا: (لا تأكلِ السّمك وتشرب اللّبن) فتكسر الباء إذا أردت النّهي عن الأكل والشّرب معاً، أمّا إذا نويت النّهي عنِ الجمع بينهما فتحت آخر الفعل تشرب؛ لذا فإنّ تحريك المجزوم الملاقي للسّاكن بالفتح يوقع في اللّبس بين معنيين مختلفين للنّهي، وعليه فقد حُرّك المجزوم بحركة لا تُعرّب بها الأفعال، ثمّ حملوا ما سكونه وقف على ما سكونه جزم[4] .

ويضيف ابن يعيش سبباً آخر لجعل الكسر هو المقدّم في تحريك أحد السّاكنين إن كان فعلاً وهو أنّ الجزم لمّا كان مختصّاً بالأفعال فصار الجزم نظير

---

(1) المبرّد، المقتضب، 3/ 174 .

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3) ابن الشّجريّ، أمالي ابن الشّجريّ تحقيق ودراسة: محمود محمّد الطّناحيّ، النّاشر مكتبة الخانجيّ بالقاهرة ط1، 1413هـ ـ 1922 م، 2/ 375ـ376 .

(4) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها .

الجرّ من حيثُ كان كلّ واحد منهما مختصاً بصاحبه فإذا اضطررنا إلى تحريك السّاكن حركناه بحركة نظيره وهي الكسر"[1] وهذا ما عبّر عنه الرّضيّ بالتّقاصّ بين الحركات، وقد أضاف أنّ الكسر من سجيّة النّفس إذا لم تستكره على حركة أخرى[2] .

وبهذا يثبت الأسلاف كون الكسر هو الأصل في تحريك أحد السّاكنين المجتمعيّن في السّياق الصّوتيّ، وقد قلنا سابقاً إن التّصرُّف يكون - غالباً - في السّاكن الأوّل لأنّه المانع منَ التّلفُّظ بالثّاني[3] ومع ذلك، فهناك من يقول إنّ الأصل هو تحريك الثّاني لأنّ الثّقل ينتهي عنده[4] .

وهم إذ قرّروا أنّ الكسر هو الأصل في التّخلّص منَ التقاء السّاكنين فإنّ هذا يعني أنّ استخدام حركة أخرى لهذا لغرض يعدّ خروجاً عنِ الأصل، ولابدّ أن يكون لهذا التّجاوز مسوّغا؛ لذا فقد وجد الأسلاف مسوّغات متعددة لسياقات مختلفة يُتخلّص فيها منَ التقاء السّاكنين بغيرِ الكسر، من هذه المسوّغات:

1. أن يكون للحرف مزية على الحرف فيُحرّك بأقوى الحركات، كتحريك الواو الّتي في ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[5] بالضّمّ[6] وهي اسم، وتحريك الواو الّتي في ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا﴾[7] بالكسر[8] وهي حرف، لفضل الاسم

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 9/ 127 .

(2) الأستراباذيّ: شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 235 .

(3) الأستراباذيّ، شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 226_227 .

(4) السّيوطيّ الأشباه والنّظائر 2/ 132.

(5) آية 237 من سورة البقرة .

(6) هذه قراءة الجمهور، وقد قرأ يحيى بن يعمر (ولا تنسوِا الْفَضْلَ) بكسر الواو، أبو حيّان، البحر المحيط مكتبة النّصر الحديثة، الرياض (د.ت) 2/ 238.

(7) آية 42 من سورة التّوبة .

(8) هذه قراءة الجمهور، وقد قرأ الأعمش وزيد بن علي (لوُا استطعنا) بضمّ الواو، وقرأ الحسن بفتحها: أبو حيّان، البحر المحيط 5/ 46 .

علي الحرف وفضل الضمّ على الكسر من حيث كان مخرجه مكوّناً من عضوين ظاهرين أي منَ الشّفتين .

2. أن يكون السّبب هو الإتباع فيُعدل عنِ الكسر إلى الضّمّ في اشدُدْ مثلاً[1] أو ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾[2] .

3. أن يُعدل عنِ الكسر إلى الفتح لكثرة الاستعمال، كتحريك نون مِنْ إذا لاقتها لام التّعريف السّاكنة بالفتح نحو: رجلٌ مِنَ الْمؤمنين .

4. أن تختار الفتحة فراراً منَ اجتماع المثلين نحو: رُبَّ، ثمّ .

5. أن يكون السّبب طلباً للفرق بين نون الجمع ونون المثنّى على سبيل المثال، فقد اختاروا الكسر لنون المثنّى على الأصل بينما اختاروا الفتح للجمع طلباً للفرق، وقيل للتّعديل، والمراد به أنّ ثقل الكسرة مع خفّة الألف وثقل الواو مع خفّة الفتحة.[3]

هذا ما يراه النحاة حول اختيار حركة التّخلّص منَ التقاء ساكنين، فقد وضعوا أساساً يقتضي تأصيل الكسر، ولمّا رأوا أنّ هذا الأساس غير مطّرد أتوا بالمسوّغات الّتي لا تفتقد النّظرة الصّوتيّة في بعضها كإتباع الحركة لغيرها منَ الحركات المجاورة، أو ما سمّوه الفرار منَ اجتماع المثلين في رُبَّ وثمّ، غير أنّ بعضها الآخر يبدو افتراضيّا بعيداً عن الواقع .

أمّا المحدثون فإنهم يتّخذون مساراً مختلفاً في تحديد طبيعة حركة التّخلّص منَ

---

(1) فكّ الإدغام في المضعّف لغة الحجاز أمّا تميم فيدغمون (شُدّ) ينظر سيبويه، الكتاب 3/ 529_532.

(2) آية 31 من سورة يوسف، قراءة الضّمّ لابن كثير والكسائيّ ونافع وابن عامر، وقرأ بكسر التاء (وقالتِ اخرج) أبو عمرو وعاصم وحمزة، ينظر ابن مجاهد، كتاب السّبعة، تحقيق د. شوقي ضيف ط 3، دار المعارف (د.ت)، ص348 .

(3) ابن الشّجريّ، الأمالي 2/ 377 _380 .

التقاء السّاكنين يتمثّل في اتّجاه صوتيّ صرف، نفهم ذلك من كلام د. إبراهيم أنيس الّذي رأى أنّ هناك عاملين يدخلان في تحديد حركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين، فأمّا العامل الأوّل فهو إيثار بعض الحروف لحركة معيّنة كحروف الحلق مثلاً الّتي تؤثر الفتح، والميم والواو اللّتان تؤثران الضّمّ في التّخلّص منَ التقاء السّاكنين. أمّا العامل الثّاني فهو طلب التّجانس بين الحركات، وهو اقتصاد في المجهود العضليّ لجهاز النّطق لدى المتكلم[1].

وقد توصّل د. إبراهيم أنيس إلى هذه النّتيجة بعد أن استعرض باختصار كيفيّة التّعامل مع السّاكنين باجتلاب الحركة المناسبة لكلّ موقع يوجدان فيه، ورأى أنّ كلام الأسلاف كان مبنيًا على استقراء ناقص بينما خضوع حركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين لهذين العاملين له أساس علميّ في الدّراسات الصّوتيّة الحديثة[2].

وأيّاً ما كان أمر الاختلاف بين الفريقين (القدامى والمحدثين) حول سبب اختيار حركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين فإنّني سأتناول بالتّحليل النّماذج الّتي تحوي هذه الظّاهرة عن كثب، ومن ثمّ يتّضح لنا مسوّغات اختيار الحركة المناسبة لكلّ نموذج منها.

كما اختلف الأسلاف في حركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين أهي حركة إعراب أم حركة بناء أم غير ذلك، فمنهم من رأي أنّها شبه إعراب وهو يشمل البناء اللازم والبناء غير اللازم، وحركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين منَ البناء العارض أي إنّها ليست إعراباً؛ لأنّ الإعراب يأتي لبيان مقتضى العامل، وحركة التّخلّص ليست بفعلِ عاملٍ ممّا ينفي أنّها حركة إعرابيّة[3] ومنهم من سمّاها

---

(1) د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 237 ـ 238 .

(2) المصدر نفسه، الموضع نفسها .

(3) ابن مالك، شرح التّسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السّيد، د. مُحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1 1410ـ1990 م، 1/ 53 ـ 54، وينظر الأشموني في شرحه على الألفية 1 / 19 .

واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء فنحو: (لمْ يَقُمِ الرّجل) كسرة الميم فيه ليست إعراباً لأنّ (لم) لا تحمل الكسر، ومع ذلك فالكلمة تظلّ على إعرابها لكون الكسرة عارضة تزول عند زوال السّاكن الثّاني منَ السّياق الصّوتي"[1].

ومنهم من قال إنّ هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست إعراباً ولا بناء، أمّا كونها غير إعراب فلأنّ الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً مع وجودها، وأمّا كونها غير بناء فلأنّ الكلمة معها لا يوجد فيها سبب للبناء[2]، ومنهم من يرى أنّ حركة التقاء السّاكنين ليست حركة إعراب لكنّها تنزل منزلة حركة الإعراب وذلك لأنّها تدغم في نحو: رُدّ وفِرّ وعَضّ كما تدغم في يردّ ويفرّ ويعض"[3] .

وهذه الحركة عند الأسلاف عارضة أو غير لازمة لأنها في تقدير السّكون[4] بدليل أنّك لا ترد السّاكن السّاقط ،على حدّ قولهم - في نحو: لم يكُنْ أو لم يبعْ والأصل: يكون، يبيع[5].

إنّ ما دعاهم إلى هذا القول - أعني أنّها حركة عارضة - هو رغبتهم في تصنيف هذه الحركة ضمن أحد البابين: الإعراب أو البناء، ولمّا وجدوا أنّها لا تنشأ عن عامل فهي ليست حركة إعرابيّة كما أنّها لا تتغيّر - في الغالب - بل تتّخذ في سياقها عموماً الكسر علامة عليها، ومع ذلك فهي ليست حركة بناء فقد كان تصنيفها يبدو صعباً بين هذين البابين، فقالوا إنّها عارضة .

---

(1) السّيوطيّ، الأشباه والنّظائر 1 / 299 .

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

(3) الزجاج، إعراب القرآن المنسوب إليه، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، القسم الثالث، وزارة الثقافة والإرشاد القومي للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الهيأة المصرية لشؤون الطباعة الأميرية، 1384هـ - 1965م 3/ 843 .

(4) النّحاس، إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط3، 1409 هـ - 1988 م، 3/ 834.

(5) ابن السّراج، الأصول، 2/ 371، ابن جني، المنصف، 2 / 233 .

أمّا المحدثون فيرون أنّ حركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين علامة على موقع معيّن، وذلك على أساس وصف ظاهرة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين بأنّها ظاهرة موقعيّة من ظواهر السّياق، لأنّ السّياق يتطلّبها، بينما ظاهرة التقاء السّاكنين أصلاً تتعارض مع نظام اللّغة[1].

(1). د. تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص 296.

المبحث الأول

التّخلص منَ التقاء ساكنين أوّلهما حرف صحيح والثّاني من الكلمة نفسها

يشتمل هذا المبحث على عدّة صور يتخلّص فيها منَ التقاء السّاكنين، أوّلها يتمثّل في ظاهرة الوقف على الاسم الثّلاثيّ بالنّقل للتّخلّص منَ التقاء السّاكنين في آخر الكلمة، حيث تُلقَى حركة الإعراب على السّاكن الّذي قبل حرف الإعراب، وثانيها تحريك أحد ساكني المضعّف عند تسكين آخره، وثالثها يتضمن تحريك أحد ساكني الحروف أو الأسماء المبنيّة في الأصل على السكون للتّخلّص منّ التقاء السّاكنين، أمّا رابع هذه المواضع فهو موضع حرك فيه أحد ساكني الكلمة في لغة من قال: انطلَقَ .

1- الوقف على الاسم الثّلاثيّ بنقل الحركة

ذكـر هـذه الظّاهـرة سـيبويهِ في باب السّاكن الّذي يكون قبل آخر الحروف فتحـرك لكراهيتهم التقاء السّاكنين، ومثّل لها بقوله: هذا بكُرْ ومِنْ بكِرْ، لكنّهم في النّصب لم يقولـوا: رأيـت البكَـرْ لأنّه في موضع تنوين وقد يلحق ما يبيّن حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقها ذلك في كلامهم[1] .

وقـد قـال ابن يعيش إنّ هذه لغة من جَدَّ في الهرب منَ التقاء السّاكنين، أي من بالغ في التّخلّص منَ التقائهما على الرّغم من جواز ذلك في الوقف[2] وقد قرأ

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 173.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 130 ـ 131 .

أبو عمرو بما يوافق هذه اللُّغة قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبِرِ﴾[1] بنقل حركة الإعراب من لام الكلمة إلى عينها[2] .

على أنّ هناك عدّة شروط لنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله ذكرها النّحاة، نوجزها فيما يأتي :

1. أن يكون الحرف المنقول إليه (عين الكلمة) ساكناً، فلا يمكن النّقل إلى متحرك، وأن يكون هذا التّحريك غير ممتنع، وفي ذلك يقول ابن مالك:

... وحركاتٍ انقُلا لِسَاكنٍ تحريكُه لَنْ يحظُلا .

2. أن يكون الحرف المنقول منه صحيحاً فلا ينقل من نحو دلْو، ظبْيٍ.

3. يمتنع نقل الفتحة – وهذا مذهب البصريّين – إلاّ إذا كان الحرف الموقوف عليه همزة فإنّ نقل الفتحة منَ الهمزة جائز، لثقلها لاسيما إن كان ما قبلها ساكناً فإنّ النّطق يصير أصعب، أمّا الكوفيّون فيجيزون النّقل في كلّ الأحوال.

4. لا يجوز النّقل إن كان يؤدّي إلى بناء ليس له نظير في العربيّة، فلا تُنقل الضّمّة إلى مسبوق بكسرة، نحو: هذا بِشْرٌ، ولا تنقل الكسرة إلى مسبوق بضمّة نحو: انتفعتُ بقُفْلْ خلافاً للأخفش، إلاّ إذا كان حرف الإعراب همزة فإنّ هذا جائز، فيقال: هذا رِدُء[3] ومررتُ بكُفِء لثقل الهمزة[4] .

هذا هو تصوّر الظّاهرة بشكل عامّ كما نجدها عند الأسلاف، فهم يرون أنّ السّاكنين إن وجدا في آخر الكلمة على هذا النّحو يتخلّص منَ التقائهما بانتقال حركة الإعراب إلى وسط الكلمة، ففي حالة الرّفع يحرّك الوسط بالضّمّ وفي حالة

---

(1) آية 3 من سورة العصر.

(2) ابن خالويه، مختصر شواذّ القرآن، ص 179.

(3) الرِّدْءُ: العَوْن، ابن منظور، اللّسان مادة (ردء) .

(4) ينظر الأشمونيّ في شرحه للألفيّة، 3/ 753 ـ 755 .

الجرّ يحرّك بالكسر وفي حالة النّصب يحرّك بالفتح على رأي الكوفيّين، يقول الرّضيّ في هذا "فتحرك الأول بحركة الثّاني، وذلك لأنّه لم يكن بُدّ منَ الحركة الخفيّة كما ذكرنا في أوّل الباب[1]، فكان التّحريك بحركة كانت ثابتة[2] .

لكن هناك من قال إنّ نقل الحركة في الوقف في نحو: هذا بَكُرْ ومررتُ بِبَكِرْ لا يعني أنّ حركة الإعراب قد صارت في الكاف، لأنّ الإعراب لا يكون قبل الطّرف وإنّما المراد أنّها مثلها[3]، إنّ هذا الكلام يسوّغ لنا القول بعدم وجود نقل، وإنّما هو تحريك بحركة تشبه حركة الإعراب الّتي كانت في الاسم أصلاً، بدليل أنّها لا تشبهها دائماً، فقد روى سيبويه أنّ هناك من يقول: هذا عِدِلْ فأتبعوا عين الكلمة فاءها في الحركة، وقالوا: في البُسُرْ ولم يكسروا في الجرّ[4]، وقد علّل ذلك سيبويه بأنّ الكلمة لا ينبغي أن تصير إلى بناء ليس من كلام العرب أي: فِعُل أو فُعِل في الأسماء[5] لكنّ هذا الاحتراز الّذي يقدّمه سيبويه وغيره من النّحاة لا ينفي كون التّحريك بحركة غير حركة الإعراب يُعدُّ خرقاً لقاعدة النّقل الّتي وضعوها للتّخلّص منَ التقاء السّاكنين.

إلاّ أنّ الأسلاف كانوا متمسّكين بفكرة نقل الحركة الإعرابيّة ولمّا واجهتهم أمثلة أخرى للاسم الثّلاثيّ يحرّك فيها وسطه بغير حركة الإعراب قالوا إنّ هذا إتباع لحركة فاء الكلمة، وذلك لكي لا يصير البناء إلى آخر ليس له نظير في اللّغة العربيّة[6] .

---

(1) يقصد حديثه في أول باب التقاء السّاكنين من أنه لا يجوز التقاء السّاكنين أبداً إلاّ مع الإتيان بحركة مختلسة، الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 210 ـ 211 .

(2) المصدر نفسه، 2/ 248.

(3) السّيوطيّ، الأشباه والنّظائر، 1/ 177

(4) سيبويه، الكتاب، 4/ 173 ـ174.

(5) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

(6) د. عبد العزيز مطر، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، دار الكاتب العربيّ للطّباعة والنّشر القاهرة 1386 هـ ـ 1997 م، المكتبة العربيّة، ص 257 ـ 258 .

ويرى المحدثون أنّ الدّافع الأساسيّ لظاهرة تحريك وسط الكلمة هو محاولة التّخلّص من التقاء السّاكنين، لكنّ الّذي يحدّد الحركة هو طبيعة الحرف المراد تحريكه منَ النّاحية الصّوتيّة، وانسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات[1] .

على ضوء ذلك درس د. إبراهيم أنيس صيغ الاسم الثّلاثيّ المجرّد، ورأى أنّ اللّغة العربيّة المشتركة قد حافظت على تسكين العين حتّى في الوقف، وقد استدلّ على ذلك بفواصل القرآن الكريم في سورة الطّارق والفجر والقدر، ووجد في المقابل أنّ هناك مفردات قد وردت في القرآن بتحريك العين مع جواز تسكينها نحو: أُفُق وحُلُم وثُلُث وغيرها، ورأى أنّ نطق هذه الكلمات على هذا النّحو - أي بتحريك العين - هو نطق طارئ على البيئة الحجازيّة وأنّه هو الأصل - على الأرجح - ثمّ خُفّفَ فيما بعد إلى التّسكين ثمّ تطوّر بعد ذلك في البيئات البدويّة الّتي تتبع حركة العين فيها حركة الفاء، وقد عبّر القدماء عن البادية عامّة بقبيلة تميم، أي إنّ ما يسرى على تميم يسري على بقيّة القبائل البدويّة، وهذا ما لاحظه د.إبراهيم أنيس على اللّهجات البدويّة الحالية أيضاً الّتي تُؤْثر التّحريك بالإتباع فيقولون بُرُج وبِين وبَحَر على سبيل المثال[2] .

أمّا فيما يخصّ إيثار بعض الحروف لحركات معيّنة دون غيرها كحروف الحلق الّتي أثبت المحدثون أنّها كثيراً ما تحرك بالفتح إن كانت عيناً للاسم الثّلاثيّ- فإنّ ابن جني لم يجزم بذلك عندما درس هذه الظّاهرة، بل قال إنّ في الأمر خلافاً بين البصرة والكوفة، فأمّا البصريّون " فلا فصل عندهم بينه وبين ما ثانيه حرف غير حلقيّ، في أنّه ينبغي أن يؤدّى كلّ واحد على ما يسمع ولا يقاس شيء فيهما

---

(1) د. إبراهيم أنيس، صيغ الاسم الثّلاثيّ المجرّد، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، مطبعة التّحرير، 1958م، ج10 ص 88 ، وينظر د. عبد العزيز مطر، لحن العامّة (السابق)، ص 260.

(2) د. إبراهيم أنيس، صيغ الاسم الثّلاثيّ المجرّد، ص 83-84 .

فلا فصل بين نَشْز ونَشَز، وشَعْر وشَعَر فهذان لغتان كما أنّ هذين لغتان[1] . لكنّ الكوفيّين يفصلون كما يقول ابن جني ويُسلّمون بما جاء وليس ثانيه حرفاً حلقيّاً كما سُمِع ولا يقيسون فيه شيئاً نحو: نَشْز ونَشَز فأمّا ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق فإنّهم يقيسونه ويقولون إن شئت فحرك وإن شئت فسكّن[2] .

لأنّها سمعت ساكنة ومتحركة سواء أكان الحرف حلقيّاً أم غير حلقيّ، فحروف الحلق ـ كما يقول ابن جني ـ لا تحرك ساكناً ولا تسكّن متحركا بل المراد فيها الإتباع وتجانس الأصوات بدليل قول بعضهم: شِعِير وبِعِير ورِغِيف، فقد أُبدلت فتحة الفاء كسرة من أجل كسرة حرف الحلق[3] .

بناءً على ذلك، يمكننا القول بأنّ تحريك أول السّاكنين في الاسم الثّلاثيّ ليس مطّردا ولا يسير وفق قانون معيّن، فلا نستطيع الجزم بأنّ حرفاً ما يُؤثِر حركة ما، أو أنّ التّجانس بين الأصوات أو الحركات هو الّذي يحدّد الحركة، لأنّ اختلاف اللّغات على هذا النّحو يجعل تحديد العامّل المؤثّر على الحركة وتعميمه أمراً من الصّعوبة بمكان، أمّا إن كان آخر الاسم الثّلاثيّ السّاكن الوسط همزة فإنّ تحريك وسطه يكون غير مقيد بالشّروط الّتي ذكرناها سابقاً؛ لثقل الهمزة، فيحرّك وسط الاسم بالفتح خلافاً لشرط البصريّين، ويحرّك بالكسر في موضع الرّفع وبالضّمّ في موضع الكسر دون خشية تكوّن البناء المخالف لصيغ العربيّة، فالهمزة حرف ثقيل كما يقولون فضلاً عن كونه ساكناً وما قبله ساكن أيضاً[4] .

أقول إنّ الّذي يحصل عند الوقف على كلمة مثل: دِفءْ بما يسمّونه النّقل ـ

---

(1) ابن جني، المنصف، 2/ 305، 306، وينظر د. عبد العزيز مطر، لحن العامّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، 259 .

(2) ابن جني، المنصف، 2/ 306 .

(3) المصدر نفسه، 2/ 306 ـ 307 .

(4) الأشمونيّ، شرحه على الألفيّة، 3/ 753 ـ 755 .

بصرف النّظر عن نوع الحركة المنقولة ـ إنّما هو تغيّر في البنية المقطعيّة؛ وذلك للطبيعة الخاصّة الّتي تميّز صوت الهمزة، فالوقف لا يكون إلاّ بالسكون والحرف الموقوف عليه هنا هو الهمزة وهي صوت انفجاريّ شديد[1]، فضلاً عن ضعف وضوحها السّمعيّ[2]، لا سيما وهي ساكنة والحرف الّذي قبلها ساكن أيضاً وهو الفاء هنا فكان لتوالي السّاكنين ـ والحالة هذه ـ صعوبة في النّطق فضلاً عن عدم الاطمئنان إلى أدائه بالشّكل الّذي يتّضح للسّامع؛ فكلا هذين الصّوتيّن السّاكنين الفاء والهمزة يمثّلان قاعدة المقطع (ص ح ص ص) = د ِ ف ء، ولا يمكن أن يمثّلا قمة الإسماع فيه، لذا كان الاتّجاه إلى تغيير البينة المقطعيّة بتحريك الفاء وهو السّاكن الأوّل بحركة ما: كسرة أو بضمّة أو فتحة، وهي الّتي قالوا إنّها حركات الإعراب انتقلت إلي عين الكلمة، فيصير البناء المقطعيّ: د ِ. ف َ ءٌ = ص ح . ص ح ص، حيث ينقسم المقطع المديد المقفل بصامتين إلى مقطعين، وبهذا تكون الهمزة خاتمة المقطع الجديد (ص ح ص) بينما تعمل الحركة الّتي قبلها بوصفها قمّةً للمقطع على توضيح أجزاء المقطع سمعيّاً، وقد يُستغنى عنِ الهمزة في بعض الأحيان بالإسقاط أو الإبدال كما يرى الأسلاف[3] .

2ـ تحريك أحد ساكني المضعّف المسكن للبناء أو للجزم

منَ الصّور الّتي يوجد فيها ساكنان في كلمة أوّلهما حرف صحيح صيغة الفعل المضعّف الآخر، وذلك إذا كانت لام هذا الفعل في موضع يلزم السّكون للبناء أو للجزم في حالات ثلاث: فعل الأمر والمضارع المجزوم، وعند إسناد الماضي المضعّف الآخر إلى ضمير رفع متحرك.

---

(1) ينظر د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 90 .

(2) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص 288 .

(3) ينظر سيبويه، الكتاب، 4/ 178 ـ 179، الفراء، معاني القرآن، 2/ 96 .

وقد كان للعرب عدّة مذاهب في التّعامل مع هذا الفعل إن كان أمراً أو مضارعاً مجزوماً، فأمّا الحجازيّون فيفكون الإدغام ويقولون: ارْدُدْ، امْدُدْ، لم يَستَعْدِدْ؛ وذلك لأنّهم أسكنوا الآخر فلم يكن بُدٌ من تحريك الّذي قبله لأنّه لا يلتقي ساكنان[1]، أمّا بنو تميم فإنّهم يدغمون فيُسكّنون الأوّل ويحرّكون الثّاني لالتقاء السّاكنين[2]، وقد نزل القرآن الكريم باللّغتين قال تعالى: ﴿ وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ ﴾[3] ﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴾[4] على لغة الحجاز، وفي قوله تعالى: ﴿ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ ﴾[5] و﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ ﴾[6] ما يوافق لغة تميم وهذا دليل على استواء اللّغتين في الفصاحة[7].

ولمّا كان الأصل في فعل الأمر أن يقال (افْعَلْ) فإنّ الّذي حدث في لغة تميم هو نقل حركة العين إلى الفاء ثمّ حذف همزة الوصل لعدم الحاجة إليها فصار ارْدُدْ: رُدَّ[8].

على أنّ كلتا الطّريقتين يراعى فيها ألاّ يلتقيَ ساكنان، فالحجازيّون لا يدغمون لأنّ الإدغام يشترط تسكين الأوّل وتحريك الثّاني ولمّا كان الثّاني ساكناً للبناء أو للجزم فقد خِيفَ التقاء السّاكنين فحرك الأوّل، أمّا التّميميّون فهم يدغمون لأنّهم رأوا أنّ الإسكان عارض للوقف أو للجزم، وأنّه قد يتحرك، فلم يعتدّوا بالإسكان وجعلوا السّاكن الثّاني كالمتحرّك، فسكّنوا الأوّل لكي يُدغَم في

---

(1) سيبويه، الكتاب، 3/ 530.

(2) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

(3) آية 19 من سورة لقمان .

(4) آية 6 من سورة المدثر .

(5) آية 54 من سورة المائدة وفي 217 البقرة (يرتدد) .

(6) آية 4 من سورة الحشر و 115 من سورة النساء، وفي الآية 13 من سورة الأنفال (يشاقق) .

(7) الأشمونيّ، شرحه على الألفيّة 3/ 896.

(8) سيبويه، الكتاب، 3/ 531، الأشمونيّ، شرح الألفيّة 3/ 896، أبو علي الفارسيّ، التكملة، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على تضيفها، الجمهورية العراقية (د.ت) ص 167_169.

الثّانـي، فـأدّى ذلك إلى التقاء السّاكنين، فلو حرك الأوّل لكان نقضاً للغرض وهو الإدغام، فحرّكوا الثّاني[1] .

وقـدِ اخـتلف الّذين يدغمون في الحركة الّتي يحرّك بها آخر الفعل للتّخلّص مـنَ الـتقاء الـسّاكنين، فمـنهم مـن فـتحه مطلقـاً ـ بغضّ النّظر عن حركة فائه ـ فقالـوا: رُدَّ وعِـزَّ وعَضَّ، وهي لغة بني أسد، وقيل إنّ هذا لتجنيب الفعل الكسر، ومـنهم مـن يكسر مطلقاً فيقول: رُدِّ وعِزِّ وعَضِّ، وهي لغة كعب ونمير وغني[2]، ومـنهم مـن يفرّ منَ الكسر إلى الإتباع لحركة الفاء فيقول رُدُّ وعِزِّ وعَضَّ وهذا هو الأكثـر في كلامهـم[3]، وهـو مـا قـرّره سـيبويهِ في تحديـده لحركة آخر المضعّف في موضع الجزم من أنّها تُجعل كحركة أقرب المتحرّكات منه[4].

أمّـا في حالـة إسـناد الفعـل المضعّف إلى ضمائر الرّفع المتحرّكة الّتي توجب سكون آخر الفعل فإنّهم قدِ اتّفقوا على فكّ التّضعيف، لأنّ الفعل في رَدَدْتُ مثلاً لم يُبْنَ للأمر أوِ للنّهي[5] يقول ابن مالك:

وفُكَّ حيثُ مُدْغمٍ فيه سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرّفع اقْتَرَنْ[6] .

قـال الأشمونـيّ: إنّ سـبب ذلك هو تعذّر الإدغام مع الضّمّير، ثمّ ذكر أنّ هـناك لُغَيَّة (لغة نادرة) تدغم مع الضّمّير فيقولون ردُّتُ وردُّن، ويُفسّر ذلك بأنّ

---

(1) الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشّافية 3/ 238ـ239 .

(2) ذكر سيبويه قبيلة كعب وغني عندما تحدث عن هذه اللّغة: 3/ 534، بينما ذكر الأشمونيّ قبيلتي كعب ونُمير 3/ 897.

(3) الأشمونيّ، شرح الألفيّة، الصفحة نفسها، والأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشافية 2/ 238ـ239

(4) سيبويه، الكتاب، تحقيق د. عبد السلام محمد هارون، دار الكتاب العربي للطّباعة والنّشر بالقاهرة، 1388 هـ ـ1968 م 2/ 265 .

(5) سيبويه الكتاب، 3/ 534ـ535 .

(6) الأشمونيّ شرحه على الألفيّة، 3/ 896.

هؤلاء قدّروا الإدغام قبل دخول الضّمّير ثمّ أبقوا اللّفظ على حاله[1]، وهذه اللّغة لبكر بن وائل كما قال الخليل[2]، إلاّ أنّ المشهور عندهم هو الفكّ - كما سبق - والأصل فيه تحريك ما قبل نون النّسوة نحو اردُدْنَ ثمّ حُمِل عليه ما اتّصل به ضمير رفع متحرك منَ المضعّف[3].

أمّا الفعل المضعّف المكسور العين نحو (ظَلَّ) فإنّ له قاعدة خاصّة تتمثّل في ثلاثة أوجه عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك، الأوّل: ظَلِلْتُ على الأصل دون حذف والثّاني: ظِلْتُ بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء، أمّا الثّلث: فظَلْتُ بحذف العين مع عدم نقل الحركة[4].

وقد اختصّتِ اللاّم الأولى بالحذف وهي عين الكلمة لأنّها تُدْغَم، وهناك من قال إنّ المحذوفة هي الثّانية لأنّ الثّقل إنّما يحصل عندها، وقد قيل إنّ كسر الفاء هو لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم[5]، في حين رأى شارح التّصريح أنّ الأوْلى هو العكس لأنّ الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة الحجاز، وذكر قوله تعالى: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ [6] دليلاً على ذلك[7]، على أنّنا ذكرنا سابقاً وجود لغة تميم في القرآن، فلا مانع من وجودها لغةً فصيحة، لاسيما أنّنا نجد سيبويهِ عندما يذكر لغة بعض العرب في ظِلْتُ ومِسْتُ تشبيهاً بخِفْتُ يقول: وليس هذا النّحو إلاّ شاذّاً[8]، وهي لغة الحجاز، ثمّ يذكر سيبويهِ أنّ منهم من قال: ظَلْتُ ومَسْتُ

---

(1) الأشمونيّ، شرحه على الألفيّة، 3/ 896.

(2) سيبويه، الكتاب، 3/ 535.

(3) المصدر نفسه، 3/ 534_535 .

(4) الشّيخ خالد الأزهريّ، شرح التّصريح على التّوضيح، دار الفكر المكتبة التّجاريّة الكبرى، 2/ 397.

(5) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

(6) آية 65 من سورة الواقعة .

(7) الشّيخ خالد الأزهريّ، شرح التّصريح، 2/ 397.

(8) سيبويه، الكتاب، 4/ 422.

فشبهوها بلسْتُ ثمّ لا يعلّق عليه[1] ؛ أي لا يصفه بالشّذوذ ولا بغيره.

وهناك لغة لتميم تبدل ثاني المدغمين ياء للتّخفيف فيقولون أمْلَيْتُ بدلاً من أمللْتُ[2] وهاتان اللّغتان (حذف اللاّم أو إبدالها ياء) تُعدّان تفسيراً في إطار التّخفيف، ومرحلة من مراحل اللُّغة في هذا الجانب (أي التخفيف)، فهي مرحلة تالية للتّخلّص منَ التقاء السّاكنين، وذلك عن طريق المخالفة في الأصوات[3].

يمكنني الآن أن أُلخّصَ الوصف الصّوتيّ والمقطعيّ للمضعّف بالقول إنّه منَ النّاحية الصّوتيّة ليس إلاّ إطالة في الوقف عند مخرج الصّامت الوقفيّ، واستمرار في إطالة الصّامت المتمادّ (الاحتكاكيّ)[4] هذا من النّاحية الصّوتيّة .

أمّا من النّاحية المقطعيّة فإنّ كلا الصّامتين حال الوقف أو الجزم أو التّسكين يكونان ختاماً للمقطع المديد المغلق بصامتين (ص ح ص ص) في نحو (رُدّْ)، أمّا عند تحريك أحد الصّامتين فيتخلّص من هذا المقطع عن طريق الحركة الّتي تقسّمه إلى مقطعين، فعلى لغة التّضعيف يحرّك الثّاني ويتغيّر المقطع المديد إلى (ص ح ص . ص ح) = رُ دْ . دُ بسبب زيادة حركة بعد الحرفين السّاكنين في نهاية الكلمة[5]، وعلى لغة الفك تتغيّر البنية المقطعيّة على النّحو الآتي (ا رْ . دُ دْ = ح ص، ص ح ص) وبذلك يتّضح أنّ كلتا اللّغتين تتفادى المقطع (ص ح ص ص) وهو المكوّن لالتقاء السّاكنين .

---

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 422.

(2) النّحاس، إعراب القرآن، 1/ 344، وينظر سيبويه، الكتاب، 4/ 424 .

(3) غالب فاضل المطلبيّ، لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة، دار الحرّيّة للطّباعة، بغداد 1398هـ_1978م، ص 116_117.

(4) د. سلمان حسن العاني، التشكيل الصّوتيّ في اللُّغة العربيّة (فونولوجيا العربيّة)، ترجمة د. ياسر الملاح. مراجعة د . محمد محمود غالي ط 1ـ1983 م النادي الأدبي الثقافي السعودية ص 119.

(5) براجشتراسر، التّطوّر النّحويّ، ص 69.

3- تحريك أحد ساكني المبنيّات من بعض الحروف والأسماء

لقد رأى الأسلاف أنّ الأصل في المبنيّ أن يكون ساكناً وما حرّك من ذلك فلعلّة، فإذا وجدتَ مبنيّاً ساكناً فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه لأنّ ذلك مقتضى القياس فيه فإن كان متحرّكا فلك أن تسأل عن سبب الحركة [1].

ومن بين الأسباب الموجبة لتحريك المبنيّ الفرار منَ التقاء السّاكنين، وذلك نحو أَيْنَ وكَيْفَ وَحَيْثُ،[2] بل يقولون إنّ أصل الحركة هو الكسر وإنّما عُدل عنها لضرب منَ الاستحسان[3]، وهذا عين ما قرّره سيبويه عندما تحدث عن الظّروف المبهمة غير المتمكّنة حيث قال: فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان حرّكوا الآخر منها وإن كان الحرف الّذي قبل الآخر متحرّكا أسكنوه كما قالوا هَلْ وبَلْ وأَجَلْ ونَعَمْ وقالوا جَيْرِ فحرّكوا لئلاّ يسكّن حرفان[4]

فهم وضعوا الأساس الّذي يقول إنّ البناء هو السّاكن الّذي لا زيادة فيه[5] فإذا كان ما قبل آخرِ الكلمة المبنيّة ساكناً آخَرَ فالتقى ساكنان وجب التّخلّص منهما.

والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها حَيْثُ، فقد رأوا أنّ الثّاء قد حرّكت بالضّمّة للتّخلّص منَ التقاء السّاكنين الياء والثّاء، ومثلها: قَبْلُ وبَعْدُ، فهذه الحركة (الضّمّة) ليست حركة بناء وإنّما هي لالتقاء السّاكنين[6]، ويقولون إنّ في حَيْثُ ستّ لغات: بالياء مع الضّمّ (حَيْثُ) ومع الفتح (حَيْثَ) ومع الكسر (حَيْثِ) وبالواو مع الضّمّ (حَوْثُ) ومع الفتح (حَوْثَ) ومع الكسر (حَوْثِ) وأتوا

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، ص 3/ 82.

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك ج1/ 310.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل 3/ 82.

(4) سيبويه، الكتاب، 3/ 285 ـ 286.

(5) المصدر نفسه 4/ 241ـ242.

(6) المصدر نفسه 3/ 286.

بتعليل على الإتيان لكل حركة منها على حدة، فمن بناها على الضمّ فلأنّه أقوى الحركات ومن بناها على الفتح فلأنّه أخفّ الحركات ومن بناها على الكسر فلأنّه الأصل في التّخلّص منَ التقاء السّاكنين، والضّمّ هو الأفصح وهو ما جاء في القرآن الكريم[1].

قال الكسائيّ: إنّ الضّمّ هو لغة كنانة والفتح لغة بني تميم وقال إن بني أسد يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النّصب[2].

ومن هذه المبنيّات (أَيْنَ) وما كان مثلها نحو (كَيْفَ) فقد حرّك آخرها بالفتح لكثرة الاستعمال، والأصل هو الكسر، لكنهم لم يستعملوا الكسر لأنّ ذلك يولّد ثقلاً مع الياء، وهي كثيرة في الاستعمال وكان ذلك يؤدّي إلى كثرة استعمال الثّقيل، وممّا يوضّح ذلك عندهم أنّ جَيْرِ بُنيت على الكسر وهو الأصل في التّخلّص منَ التقاء السّاكنين مع وجود الثّقل نفسه لأنّها -أي (جَيْرِ) - قليلة الاستعمال[3] فلم يعتدّ بالثّقل لذلك .

وفي هذه المبنيّات وغيرها حرّك السّاكن الثّاني مع مخالفته القياس- وهو تحريك السّاكن الأوّل- والخروج عنِ القياس ينبغي أن يكون له مسوّغ عند الأسلاف، فقد قالوا: إنّ هذا المسوّغ يكمن في أن السّاكن الأول إن كان ياءً ساكنة وحرّك في نحو أَيْنَ وكَيْفَ على الأصل في التّخلّص منَ التقاء السّاكنين فإنّ الياء تنقلب ألفاً للتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وبعد أن تنقلب ألفاً يلزم ذلك تحريك النّون لسكونها وسكون الألف قبلها، فاختصاراً لكلّ هذا، ولكي لا يكون هناك تغييران حرّكوا الثّاني من أول الأمر[4] .

---

(1) الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن 1/ 358_359.

(2) النّحاس، إعراب القرآن، 1/ 213.

(3) السّيوطيّ، الأشباه والنّظائر، 1/ 275.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 125.

وقد بُنيتْ (أمسِ) على الكسر على الأصل في التّخلّص منَ التقاء السّاكنين[1]، لكنّ الخليل يقول إنّها مجرورة بحرف جرّ محذوف؛ فقولك: لقيتك أمسِ في تقدير لقيتك بالأمس، ولكنّهم حذفوا الجار والألف واللاّم تخفيفاً على اللّسان[2]، وقد ردّ عليه سيبويه بأنّ الأصح هو البناء؛ لأنّنا نقول: ذهب أمسِ بما فيه[3]. أمّا التّميميّون فيعربونها إعراب ما لا ينصرف[4] .

وقد بنوا (ثمّ) على الفتح لأنّه أخفّ الحركات في وجود التّضعيف[5]، فلم تُختَر حركة أخرى تضيف ثقلاً آخر على التّضعيف، وهناك من قال إنّها بُنيت على الفتح لأنّها لا تنصرف [6].

وتحريك آخر (مُنْذُ) بالضّمّ هو أيضاً لالتقاء السّاكنين: سكون النّون وسكون الدّال للبناء، واختير الضّمّ لأنّها للغاية كما يقول سيبويه[7]، ثمّ إنّ من كلامهم أن يتبعوا الضّمّ الضّمّ كما قالوا: رُدُّ ولم يحركوا الأول لكي لا يضيع البناء[8].

ويؤيّد ابن جني ذلك بقوله: إنّ تحريك ذال مُذْ بالضّمّ في نحو: مُذُ اليوم ناتج عن النّظر إلى الأصل الأقرب ويقصد به الضّمّ في مُنْذُ الّتي هي أصل مُذْ، فلم يُنظر إلى الأصل الأبعد وهو السّكون للبناء في مُنْذُ ثمّ يقول إنّ الدليل على أنّ حركة مُنْذُ بالضّمّ لالتقاء السّاكنين أنّه لمّا زال التقاؤهما في مُذْ سكنت الدّال[9] .

---

(1) المبرّد، المقتضب، 3/ 173 ـ 174 .

(2) سيبويه، الكتاب، 1/ 162 ـ 163 .

(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(4) حفني ناصف بك، مميزات لغات العرب وتخريج اللّغات العاميّة عليها وفائدة علم التاريخ من ذلك، ط2، مطبعة جامعة القاهرة 1957 م ص 25 .

(5) السّيوطيّ، الأشباه والنّظائر، 1/ 275.

(6) النّحاس، إعراب القرآن، 1/ 242.

(7) سيبويه ،الكتاب، 3/ 287 .

(8) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 125.

(9) ابن جني، الخصائص، 2/ 342ـ343.

وإنّما اختير الضّمّ في منذ للتّخلّص منَ التقاء السّاكنين لإتباع حركة الذّال حركة الميم، ولم يُلقِ من قال بالإتباع أهميّةً للحاجز الواقع بين الميم والذّال وهو النّون السّاكنة لأنّه حاجز غير حصين فلم يعتدّ به فاصلاً بين الحرفين[1] .

ومن ذلك (بَلَهْ) الّتي أتبعتْ فيها حركة الهاء حركة الباء دون النّظر إلى وجود حرف بين الحرف التّابع والمتبوع، وإنّما حركت بالفتحة لتفادي التقاء السّاكنين[2].

ومن هذه المبنيّات (هَيْتَ)، فالأصل في هَيْتَ أن تكون مبنيّة على السكون إلاّ أنّها حركت لئلاّ يجتمع ساكنان الياء والتّاء، وقد بنوها على الفتح لأنّه أخفّ الحركات، لكنّه غير مُلْتَزَم لأنّها قد تحرّكُ بالكسر على الأصل في التّخلّص منَ التقاء السّاكنين، كما أنّ هناك من بناها على الضّمّ لأنّ زوال السّاكنين حاصل بالضّمّ أيضاً[3]، وقد قرأها ابن كثير بالضّمّ[4] ﴿ هَيْتُ ﴾[5] فبناها مثل حيْثُ على الضّمّ، لأنّها بمعنى الغايات[6].

ومنها (هَلُمَّ)، فقد حركت بالفتح لأنّه أخفّ الحركات والفتح هنا مُلتزَمٌ في هَلُمَّ لوجود التّضعيف[7]، إلاّ أنّ الجرميّ قد حكى الفتح والكسر عن بعض تميم[8]، مع أنّ غيره قال إنّ كسرها لا يجوز البتّة[9]، و التّحريك عموماً هو للتّخلّص من تتابع السّاكنين.

---

(1) السّيوطيّ، الأشباه والنّظائر، 1/ 9 .

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3) الأنباريّ، البيان في غريب إعراب القرآن، 2/ 37.

(4) ابن مجاهد، كتاب السّبعة، ص347 .

(5) آية 23 من سورة يوسف.

(6) أبو زرعة، حجة القراءات بتحقيق د.سعيد الأفغانيّ، منشورات جامعة بنغازي، 1394 هـ 1974م ص 358.

(7) المصدر نفسه، والصّفحة نفسها.

(8) الأشمونيّ، شرحه على الألفيّة، 3/ 898

(9) ابن السّراج، الأصول في النّحو، 2/ 363.

أمّا (لَدُنْ) فقد بُنِيت على السّكون، وسبب بنائها على السّكون أنّها لم تجمل كعِنْدَ، لأنّها لم تتمكّن في الكلام تمكّن عند، ولا تقع في جميع مواقعه، فجُعلت لذلك بمنزلة (قَطْ)، لأنّها غير متمكّنة[1]، وفي لَدُنْ لغات عديدة[2]، منها: (لَدُنْ) مثل عَضُدْ، والثّانية (لَدْن) مثل عَضْد، والثّالثة (لُدْن) مثل عُضْد، فخفّفوها تارة بإسكان وسطها وتارة بنقل الحركة إلى أوّلها، وحرّكوا النّون لالتقاء السّاكنين، وخصّوها بالحركة الّتي كانت للدّال، والرابعة: (لَدَنْ) بفتح الدّال، وأصل هذه اللُّغة أنّهم حذفوا النّون بعد إسكان الدّال ثمّ ردّوها ففتحوا الدّال لالتقاء السّاكنين تشبيهاً للدّال بآخر الفعل مع النّون الخفيفة في نحو: لنسفعاً، ومن هذه اللّغات: (لَدْنِ)، وقد روى أبو بكر عن عاصم قوله تعالى: ﴿ مِن لَّدُنْهُ ﴾[3] بكسر النّون[4]، قال أبو عليّ: ليس المراد بالكسرة في هذه القراءة الجرّ وإنّما هي لالتقاء السّاكنين؛ وذلك لأنّ الدّال أُسْكِنتْ فالتقت ساكنة مع النّون فحركت الثّانية[5]، وهناك لغات كثيرة غير هذه اللّغات في (لَدُنْ) ذكرها ابن الشّجريّ[6]، وقد درس لغات لَدُنْ بكاملها د. رياض حسن الخوام وتوصّل إلى عدّة نتائج أهمها: أنّ أكثر اللّغات قد تفرّعت عن لَدُنْ وجاءت نتيجة الفرار منَ التقاء السّاكنين[7].

وهكذا نلاحظ كثرة التّعليلات وتعدّدها بحسب نوع الحركة المختارة

---

(1) سيبويه، الكتاب، 3/ 286.

(2) ابن الشّجريّ، الأمالي 1 ،/ 339.

(3) آية 40 من سورة النّساء، وآية 2 من سورة الكهف.

(4) أبو زرعة، حجّة القراءات، ص 412.

(5) ابن الشّجريّ، الأمالي، 1/ 339.

(6) المصدر نفسه 1/ 339 وما بعدها .

(7) د.رياض حسن الخوام، لَدُنْ ولدى بين الثّنائيّة والثّلاثيّة وأحكامهما النّحويّة، كلية اللّغة العربيّة، جامعة أم القرى بمكّة المكرّمة، 1410ـ1990م، دار المعرفة الجامعيّة، ص 17.

للتّخلّص مِنَ التقاء السّاكنين في الأبنية السّابقة؛ فإن كانت كسرة فعلى أصل التّخلّص مِنَ التقاء السّاكنين وإن كانت غير كسرة وجدوا لها مسوّغاً كالإتباع أو كثرة الاستعمال، وكلّ هذا راجع إلى افتراضهم أنّ الأصل في البناء هو السّكون، ولمّا واجههم ساكن آخر قبل آخر الكلمة، قالوا إنّ التّحريك هنا واجب لالتقاء السّاكنين، إلاّ أنّني أميل إلى القول بأنّها حركات بنائيّة أصليّة وليست طارئة لتفادي التقاء السّاكنين، فالرّاجح أنّ هذه المفردات وُجدتْ في اللّغة كما هي محرّكة، كما وجدت هَلْ وبَلْ ونَعَمْ وغيرها سواكن.

4- تحريك ثاني السّاكنين في لغة من قال: انطلْقَ :

لقد ذكر لنا الأسلاف بنية صرفيّة يلتقي فيها ساكنان أوّلهما حرف صحيح، وذلك في لغة لبعض العرب في نحو انطلِقْ أمراً مِنَ الانطلاق إذ يقولون انطلْقَ، ولتفسير ما حدث يقولون إنّ جزءاً مِنَ (انطَلِقْ) وهو (طَلِقْ) شُبّه بكَتْفٍ على لغة تميم بإسكان وسطه تخفيفاً، فلمّا أسكنت اللاّم والفعل آخره ساكن التقى ساكنان، فلم يحرّك الأوّل على أصل التّخلّص مِنَ التقاء السّاكنين لئلّا ينتقض الغرض وهو طلب الخفّة، فحرّكت القاف وهي ثاني السّاكنين، واجتلبت الفتحة لأنّها حركة أقرب المتحرّكات إلى القاف وهي الطاّء[1] وقال سيبويه إنّ في هذا الإجراء تشبيهاً لانطَلْقَ بأَيْنَ وأشباهها[2]، ومثل ذلك قول الشّاعر:

ألا رُبَّ مولودٍ ولَيْسَ لَهُ أبٌ   وذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبَوانِ[3]

---

(1) أبو عليّ الفارسيّ، التّكملة، ص 172_173، الأستراباذيّ شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 238، ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 126.

(2) سيبويه، الكتاب، 4/ 115.

(3) نسب سيبويه هذا البيت في كتابه لرجل من أزد السّراة 4/ 115 على هذه الرّواية وذكر هذه الرّواية أيضاً ابن يعيش في شرح المفصّل 9/ 126، 127، وينظر البغداديّ في خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون نشر مكتبة الخانجي ط1 1403 هـ - 1983م 2/ 381، وهناك رواية أخرى =

فلفظ (يَلْدَهُ) أصله: يَلِدُ ثمّ سُكّنتِ الدّال للجزم، وشُبّهتْ (يَلِدْ) بكَتْف على لغة تميم فسكنت اللاّم والدّال ساكنة فالتقى ساكنان، فحرّكوا الثّاني لالتقاء السّاكنين ـ كما في انطلْقَ ـ وعلّلوا اختيار الفتح للتّحريك بأنّه أخفّ الحركات وبأنّه حركة الحرف المتحرّك قبل الدّال وهو الياء[1]، قال سيبويه نقلاً عن الخليل: "جعلوا حركته كحركة أقربِ المتحرّكات منه، فهذا كأيْنَ وكَيْفَ[2] فهذان اللّفظان (انطلْقَ ولم يَلْده) يُعدّان نموذجاً لالتقاء السّاكنين في كلمة، وقد حرّك الثّاني خلافاً للأصل، وحرّك بالفتح خلافاً للأصل أيضاً فالأصل أن يحرّك أوّل السّاكنين الصّحيحين بالكسر لالتقاء السّاكنين[3] .

ذكرها أبو عليّ في التّكملة 174 ـ 175 والرّضيّ في شرحه على الشّافية 2/ 238: عَجبتُ لمولود وليس له أب ...... البيت.

(1) أبو عليّ، التّكملة، ص 173 ـ 174، الاستراباذيّ ،شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 238، ابن يعيش، شرح المفصّل 9/ 126 ـ 127 .

(2) سيبويه، الكتاب، 2/ 265 ـ 266 .

(3) ينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 125 ـ 126.

المبحث الثاني

التّخلص منَ التقاء ساكنين صحيحين أحدهما من كلمة والآخر كالجزء من هذه الكلمة

نتناول في هذا المبحث التقاء ساكنين صحيحين أحدهما كالجزء منَ الكلمة، وإنّما قلت أحدهما ولم أقل أوّلهما أو ثانيهما لأنّ السّاكن الحادث على الكلمة الّذي يُنزَّل منزلة الجزء منها قد يكون أوّل السّاكنين في ترتيب حروف الكلمة؛ وذلك لأنّه يكون بفعل اتّصال الكلمة بوحدة صرفيّة سابقة وليست لاحقة، وفي هذه الحالة يكون ثاني السّاكنين هو الأصليّ منَ الكلمة، مثال ذلك اتّحاد الكلمة بما يسمّيه القدماء همزة الوصل– عند مَن يعدُّها ساكنة في الأصل – بأوّل الكلمة، ومن ذلك أيضاً اتّصال (ال) التّعريف بأوّل كلمة مبتدأة بما سمّي همزة الوصل، فيلتقي ساكنان في الحالتين، وقد يكون التقاء السّاكنين ناتج عن اتّصال الكلمة بلاحقة منَ اللّواحق الصّرفيّة بشرط كون آخر الكلمة ساكناً فيلتقي ساكنان في نهاية الكلمة لكنّ أوّلهما في هذه الحالة يكون أصلاً في الكلمة – كما عهدنا – ويكون الثّاني حادثاً عليها بفعل بعض اللّواحق الصّرفيّة، كالتّنوين أو هاء السّكت السّاكنة، وفيما يلي بيان لتلك الحالات:

1- اتّصال ما يسمّى بهمزة الوصل – عند مَنْ يعدّها ساكنة في الأصل – بفاء الكلمة :

إذا كان السّاكنان في أوّل الكلمة فإنّ ظاهرة أخرى مرفوضة في اللّغة العربيّة تنشأ تبعاً لذلك هي الابتداء بساكن، وفي هذه الحال يُتخلّص منَ التقاء السّاكنين

بتحريك أوّلهما فيتكوّن السّياق الصّوتيّ المقبول (متحرّك فساكن) ليحلّ المشكلتين معاً، وهذه هي النّتيجة المرجوّة لتحليل افتراضيّ قدّمه بعض علمائنا القدماء لما سمّوه همزة الوصل الّتي تستجلب للمساعدة على نطق السّاكن في أوّل الكلمة، فإنّ بعضهم رأى أنّ همزة الوصل يؤتى بها ساكنة، وأوّل الكلمة في الأصل ساكن فيلتقي ساكنان فيحرّك أوّلهما الّذي هو همزة الوصل، وعلى رأس هؤلاء ابن السّرّاج[1]، وأبو عليّ الفارسيّ وابن جني[2] وذلك لأنّهم يرون "أنّ همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحرّكة، لأنّا إذا قدّرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر والزّيادة كلما كانت أقلّ كانت أولى، ثمّ يجب تحريك الهمزة لالتقاء السّاكنين فلا يؤدّي إلى الابتداء بساكن"[3] .

أمّا الفريق الآخر فيرون أنّها يؤتى بها متحركة وفي مقدّمتهم سيبويه إذ يقول: "وهي زائدة قُدِّمت لإسكان أوّل الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن فقدّمت الزّيادة متحركة لتصل إلى التّكلم"[4] .

كما يرى هذا الفريق أنّ "تقدير كون همزة الوصل في الأصل ساكنة مع العلم بأنّه لا يلفظ به هو أمر محال، فضلاً عن كونه عود إلى عين ما يُفرّ منه"[5] .

ويقول الرّضيّ عن التّحريك في همزة الوصل إنّه "الأولى لأنّك إنّما تجلبها لاحتياجك إلى متحرّك فالأولى أن تجلبها متّصفة بما يحتاج إليه أي الحركة"[6] .

---

(1) ابن السّرّاج، الأصول في النّحو، 2/ 268، وينظر د. حازم علي، ظاهرة القطع الصّوتيّ، ص 50.

(2) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ 112ـ113، و المنصف، 1/ 53.

(3) الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر (د.ت) 2/ 738.

(4) سيبويه، الكتاب، 4/ 144 .

(5) الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 740.

(6) الأستراباذيّ، شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 262.

فمذهب سيبويه ومن تبعه يقتضي ضرورة تحرّك هذه الهمزة لكي تؤدّيَ الوظيفة المطلوبة وهي التّوصّل إلى النّطق بالسّاكن[1]، إلاّ أنّ المذهب الآخر هو الّذي تعنينا دراسته لأنّه يؤدّي إلى وجود ساكنين عندما تُجتلب همزة الوصل ساكنة.

يقول ابن جني: "إنّ هذه الهمزة إنّما جيء بها توصّلا إلى النّطق بالسّاكن بعدها لّما لم يمكنِ الابتداء به وكان حكمها أن تكون ساكنة لأنّها حرف جاء لمعنى ولاحظّ لها في الإعراب، وهي في أوّل الحرف كالهاء الّتي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الحرف في: وازيداه وواعمراه ووا أمير المؤمنيناه؛ فكما أنّ تلك ساكنة فكذلك كان ينبغي في الألف أن تكون ساكنة، وكذلك أيضاً نون التّثنية ونون الجمع والتّنوين هؤلاء كلّهنّ سواكن فلمّا اجتمع ساكنان هي والحرف الّذي بعدها كسرت لالتقائهما"[2] تتبيّن لنا عدة إشارات في هذا النّصّ نوجزها على النّحو الآتي:

أولاً: كون هذا الصّوت الّذي يؤتى به للتّمكّن منَ النّطق بالسّاكن همزة، ومن ثمّ ساغ لهم أن يصفوه بالسّكون لأنّه يُعامل معاملة الصّوامت عندهم .

ثانياً: إنّ حكمها السكون عند ابن جني ومن معه لأنّها حرف جاء لمعنى لذا فإنّ حقّه السّكون وهنا تبرز لديهم مشكلة جديدة وهي أن يلتقيَ ساكنان هذه الهمزة وما بعدها .

ثالثاً: إنّ التّخلّص منَ التقاء السّاكنين الحاصل بعد ذلك يقتضي تحريك أوّلهما - وهو هنا همزة الوصل بطبيعة الحال - لأنّ بقاء همزة الوصل ساكنة يتطلّب الإتيان بمتحرّك قبلها فيتكرّر المحظور، فضلاً عن ضرورة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين بذلك التّحريك، وهذا ما يوضّحه بعد هذا النّصّ بقوله: "ولم يَجُز أن يتحرّك ما بعدها لأجلها من قِبَلِ أنّك لو فعلت ذلك لبقيت هي أيضاً في أوّل

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التّسهيل، 3/ 465.

(2) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ 112 ـ 113.

الكلمة ساكنة فكان يُحتاج لسكونها إلى حرف قبلها مُحرك يقع الابتداء به فلذلك حُرّكت هي دون ما كان بعدها [1] .

لا يخفى ما في هذا الافتراض من تكلّف؛ فابن جني ينتقل بنا من مشكلة إلى أخرى، ومع ذلك فهو لا يرى في الأمر مشكلة ولمّا سُئل: "أنت هربت من سكون النّون في انفعل فكيف زدت عليه ساكناً آخر هو الهمزة ؟[2] أجاب بأنّ "هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنّما جيء بها قبل السّاكن لأنّه قد عُلم أنّه إذا اجتمعت معه فلابدّ من حذف أحدهما أو حركته؛ فالحركة والحذف لم يصلح واحد منهما في الحرف السّاكن منَ انفعل لئلاّ تزول بنيته الّتي قد أُريدتْ له من سكون أوّله، فلم يبقَ إلاّ حذف هذه الهمزة أو حركتها فلم يجز حذفها لأنّ ذلك كان يؤدّي إلى ما منه هُرب وهو الابتداء بساكن، فلم يبقَ إلاّ حركة الهمزة فحرّكت فانكسرت على ما يجب في السّاكنين إذا التقيا [3] .

إنّ اللاّفت للنّظر أن يرى ابن جني أنّ حذف همزة الوصل يؤدّي إلى ما منه هُرب وهو الإتيان بساكن ولا يرى أنّ الإتيان بهذه الهمزة ساكنةً يؤدّي إلى ما منه هُرب أيضاً وهو الابتداء بساكن والتقاء السّاكنين؛ فهو يصرّ على أنّ ذلك الصّوت همزة ساكنة في الأصل، ولا يرى إشكالاً في كونها ساكنة عند اجتلابها لأنّ هذا الأمر يُحلُّ تلقائيّاً على ما هو مُتّبع في اللّغة العربيّة عندما يلتقي ساكنان، وذلك بأن تحرّك الهمزة المجتلبة تخلّصاً منَ التقاء السّاكنين، لكن، هل هذا يعني أنّ هذا الصّوت همزة حقّاً ؟ ومن ثمّ هل يوصف بالسّكون شأنه شأن الصّوامت ؟

يرى د. حازم عليّ أنّ قول القدماء بأنّ همزة الوصل صوت صامت ليس إلاّ افتراضاً لأسباب هي :

---

(1) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ 112ـ 113.

(2) ابن جني، المنصف، 1/ 53.

(3) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها .

1. أنّ همزة الوصل تسقط في وسط الكلام ولو كانت صوتاً صامتاً لما صارت كذلك.

2. أنّ القدماء فرّقوا بينها وبين همزة القطع في الرّسم وهذا الرّسم يترجم بدوره ما ينطق به اللّسان.

3. أنّ الهمزة تحتاج في نطقها إلى جهد عضليّ وهذا مخالف لقانون السّهولة و اليسر الّذي يراد في نطق الكلمة المبدوءة بساكن[1]".

ثمّ يصل د. حازم علي إلى القول بأنّ همزة الوصل تخرج من دائرة الصّوامت لتقترب منَ الصّوائت[2].

لكنّ بعض الباحثين يؤكّد أنّ هذا الصّوت همزة، وذلك إذ يقول إنّ همزة الوصل لو كانت "مصوّتا لما غابت حقيقتها عن نحاة العربيّة ولنبّهوا إلى هذا، ولو كانت - فعلاً - مصوّتاً لما سمّوها هكذا، فالهمزة عندهم غير الألف بل هي حرف صحيح"[3].

كما أنّ مجيء "الصّوت ساكناً أوّلاً ثمّ تحريكه ثانياً عمليّة عقليّة افتراضيّة لجأ إليها اللّغويّون لتسويغ قواعدهم وتصحيح مبادئهم"[4]، ولكن هل هذا الصّوت قابل للإسكان والتّحريك أصلاً - حتّى يكون هناك التقاء ساكنين ثمّ يكون التّخلّص منهما - أو إنه غير قابل لهما؟

يقول الرّضيّ في وصفه لهذا الصّوت الّذي يُعتمد عليه في الابتداء بالسّاكن

---

(1) د. حازم عليّ، ظاهرة القطع الصّوتيّ، ص 54.

(2) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

(3) عبد العزيز حليلي، البنية المقطعيّة العربيّة، جامعة سيدي محمد عبد الله، فاس - المغرب، المجلّة العربيّة للدّراسات اللّغويّة، ع2، 1986 م معهد الخرطوم الدّوليّ للّغة العربيّة، المنظمة العربيّة للتّربيّة والثّقافة والعلوم، م4، ص 46.

(4) د. كمال محمد بشر، دراسات في علم اللّغة، القسم الأوّل، ط2، 1971، دار المعارف بمصر، ص 147.

بأنّه حرف قريب من الهمز مكسور، ويقول إنّه في غاية الخفاء، وإنّه لِلُطف الاعتماد لايتبيّن[1].

فقوله: إنّه قريب منَ الهمز يعني أنّه ليس همزة منَ الناحية الصوتيّة، وهو صوت خفيّ لا يعتمد النّاطق في نطقه كثيراً على أعضاء النّطق، بمعنى أنّه لا يضغط عليها كما هو الحال في نطق الصّوامت ومن بينها الهمزة، إنّ هذا الوصفَ الصّوتيَّ يدل على صائت لا على صامت، ومن هنا ساغ لبعضهم وصفه بالسّكون على غرار ما وصفوا أصوات المدّ بالسّكون، ثمّ رأوا أنّ وصف (همزة الوصل) بالسّكون يؤدّي إلى التقاء ساكنين فقالوا: إنّ الأمر في النّهاية قد استقرّ على تحريك هذا الصّوت .

وأغلب الظن أنّ تسمية هذا الصّوت بهمزة الوصل قد أتت في مقابل صوت آخر مشابه له في الموقع وبعض الصّفات الصوتيّة هو همزة القطع لاعتماد الدّراسات اللّغويّة عند العرب على المقارنة والمشابهة أو المخالفة، فضلاً عن رسوخ فكرة الثّنائيّة ممّا دعاهم إلى اصطلاح تسمية (همزة الوصل) .

ورأى بعض الباحثين أنّ علماء اللّغة القدماء قد رأوا في هذه الهمزة – الّتي تقترب ممّا يسمّى بالحركة التّوجيهيّة في لغات أخرى – صوتاً تختلف طبيعته عن الوظيفة الّتي أحدِث من أجلها وهي المنع منَ الابتداء بِمسكّن فتصوّروا أنّ هناك أصلاً همزة والهمزة بطبيعتها ساكن (صامت)، فكيف يمكن أن نوجدها للتّلفّظ بمسكّن؟ وهمّشوا في اعتباراتهم الحركة الّتي تمثّل العنصر المهم في القضيّة وهو التّوصّل إلى النّطق بالمسكّن أو تسهيل هذه العمليّة[2] .

---

(1) الأستراباذيّ، شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 251.

(2) إدريس السغروشني، مدخل للصّواتة التّوليديّة، دار توبقال للنّشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1– 1987م، ص85.

كما أنّ اللّغويّين القدماء لم يتصوّروا مقطعاً صوتيّاً في العربيّة يبدأ بحركة وعندما لاحظوا تشابهاً بين هذا الصّوت المبدوء به وبين الهمزة أطلقوا عليه همزة الوصل، وهذا التّشابه بين ما يسمّى همزة الوصل وبين همزة القطع- كما يرى د. داود عبده - يجعلنا لا نفرق بين كلمة مثل (إِنْكَسَرَ) وعبارة (إِنْ كَسَرَ) على سبيل المثال[1] .

فالمشكلة - إذن - تكمن في الاعتماد على النّطق أو الاستماع الذّاتيّ في كيفيّة تحديد هذا الصّوت دون النّظر إلى كونه نتاج عمليّة نطقيّة صوتيّة معيّنة؛ وهذا ما جعل الأسلاف يتحيّرون في وصفها، فالهمزة تلك الوقفة الحنجريّة - تختلف بلا ريب - عن ذلك الصّوت الّذي يُبتدأ به عند النّطق بالسّاكن أوّل الكلمة إذ هو نوع منَ التّحريك الّذي يُسهّل عمليّة النّطق بالسّاكن وهذا التّحريك قد يختلط أمره على بعض النّاس فيظنّونه همزة إذ إنّ هواءه يبدأ من منطقة صدور الهمزة وهي الحنجرة[2]، كما أنّ علماء الأصوات المحدثين قد اصطلحوا لهذا الصّوت اسم حركة الوصل البدئيّ (Vowel Prothetic) وقالوا إنّه حركة يؤتى بها في أوّل الكلام للنّطق بصوت ساكن مثل: اضرب[3]

ولا ننسى أنّ الرّضيّ - في كلامه الّذي أوردته سابقاً - قد اقترب كثيراً من حقيقة أنّ هذا الصّوت حركة، ولو تمعّن أحد بعده في هذه الفكرة الّتي طرحها في وصفه لتوصّل حتماً إلى أنّ ما يسمّونه همزة الوصل ليس إلاّ حركة .

من أجل ذلك: أقول إنّ ما دعاه ابن جني التقاء ساكنين الأوّل منهما همزة الوصل السّاكنة والثّاني هو السّاكن الأوّل للكلمة ثمّ تحريك الأوّل تخلّصاً من هذا التّتابع لا أساس علميّ له، إنّما هو نتيجة افتراض عقليّ مجرّد، وما الأمر إلاّ التقاء

---

(1) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربيّة، ص53.

(2) د. كمال محمد بشر، دراسات في علم اللّغة، القسم الأول، ص 144.

(3) مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، الهيأة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة 1963 م 16، ص212 .

صائت قصير بصامت ساكن، وهو منَ النّاحية المقطعيّة عبارة عن مقطع قصير مغلق رمزه (ح ص) يأتي في أوّل الكلمة[1].

2- اتّصال (الْ) التّعريف بكلمة تبدأ بحركة الوصل البدئيّ :

إذا عُرِّفَ الاسم المبدوء بحركة الوصل البدئيّ يلتقي ساكنان – كما يقول الأسلاف – أوّلهما اللاّم وثانيهما فاء الكلمة وذلك مثل: الابن، الاسم، الانطلاق، الاستغفار، فتسقط همزة الوصل- كما يسمّيها الأسلاف – لأنّها إنّما جاءت للتّوصّل إلى النّطق بالسّاكن، ولمّا جاء حرف التّعريف أخذ موقعها ووظيفتها فحذفت فالتقى ساكنان لام التّعريف وفاء الكلمة فحُرِّكتِ اللاّم بالكسر للتّخلّص منَ التقاء السّاكنين[2] .

لكنّ دراسة هذا الكلام دراسة مقطعيّة تبيّن لنا تفسيراً آخر لما حدث إذ إنّه ليس إلا تغيّرا في البنية المقطعيّة، وقد فرض هذا التّغيّر السّياق الجديد بعد دخول حرف التّعريف وذلك كالآتي:

الاسْمُ: ل + س . م ل س . م .

ح ص + ح ص . ص ح ح ص ح ص . ص ح .

فالكلمة في الأصل كانت مبتدأة بكسرة الوصل البدئيّ، والّذي حدث بعد دخول حرف التّعريف – وهو مكوّن من فتحة الوصل ولام ساكنة[3]. – أن اندمجت الوحدتان الصّرفيّتان، فانتقلت كسرة الوصل في (اسم) إلى لام التّعريف السّاكنة مما غيّر البنية المقطعيّة.

---

(1) مراجع عبد القادر الطّلحيّ، المقطع الصّوتيّ: بناؤه، أنواعه، أجزاؤه، حدوده مجلّة قاريونس العلميّة 1997م، السّنة العاشرة، ع 1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص 250-251.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 125.

(3) سيأتي تفصيل الكلام عن حرف التعريف في المبحث الأول من الفصل الثالث من هذا البحث.

والسّؤال الّذي نسأله للأسلاف هنا هو: لماذا نحذف حركة الوصل (همزة الوصل كما يقولون) ثمّ نستجلب حركة لتحريك أوّل السّاكنين؟ فالحركة الّتي نبحث عنها موجودة أمامنا وما علينا إلّا أن نلاحظ الاندماج الّذي حصل[1].

لكنّ المقطع المتكوّن بعد ذلك – كما سبق أن حلّلنا – يبدو طويلاً جداً وبخاصّة إذا وقفنا على الكلمة كالآتي: الاسْم : < ل س م >

< ح ص ح ص ص >

إلاّ أنّ هذا المقطع الطّويل هو بالفعل ما يُعبّر عن هذا التّتابع الصّوتيّ وليس بالإمكان الوقف في منتصفه أو تقسيمه إلى قسمين لكي نحوّله إلى مقطع مألوف من مقاطع العربيّة. وتكوُّنُ هذا المقطع ناتج عن معاملة حركة الوصل البدئيّ معاملة الصّوائت، أمّا إن عوملت معاملة الصّوامت على أساس أنّها همزة فإنها تكون مقطعاً مستقلاً مع حرف التّعريف، وتسقط مع حركتها وتستجلب حركة لتفادي التقاء السّاكنين – كما يقال – كالآتي :

الاسم: ء ل . ء س . م ءَ ل سْ . مُ ء . ل سْ . مُ

ص ح ص . ص ح ص . ص ح ص ح ص ص . ص ح ص ح . ص ح ص . ص ح

لكنّني لا أرى مناصاً مِنَ الاعتراف بمقطع جديد يتكوّن في حالة تعريف كلمة مبدوءة بحركة الوصل البدئيّ هو (ح ص ح ص) في حال الوصل، ومقطع آخر هو (ح ص ح ص ص) في حال الوقف على هذه الكلمة وما شابهها نحو الابْنْ = (ح ص ح ص ص).

---

(1) استفدت هذه الفكرة من دراسة لإدريس السغروشني بعنوان مدخل للصّواتة التّوليديّة، درس فيها موضوعاً يتعلّق بتعاقب حركتين من كلمتين، ص 85 وما بعدها .

3ـ اتّصال هاء السّكت أو هاء الضّمير المفرد المذكر بالفعل المجزوم:

مـنَ اتّصال هاء السّكت بالفعل ما رُوي عن بعض العرب من أنّهم يقولون (لم أُبَلِهْ)، و ' أصـله: لم أُبـالِ ثـمّ حـذفت الحـركة تخفيفاً فـسقطت الألف لالتقاء الـسّاكنين، فبقـي لم أُبَلْ، ثـمّ دخلـت الهـاء وهـي سـاكنة فانكسرتِ اللاّم لالتقاء السّاكنين [1]، فحركة اللاّم ـ إذن ـ هي حركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين، على أنّ هـذا مخالـف لمـا رآه الخليـل الّـذي قال إنّ الألف حُذِفت للتّخفيف وإنّ كسرة اللاّم إنّما هي الكسرة الأصليّة في يبالي [2].

وما يهمّنا هو تحليل الرّأي الأوّل، وهو لأبي عليّ الفارسيّ [3]، فهو يرى أنّ (أبالي)عندما جُزِمت حُذِفت ياؤها فصار لم أُبالِ ثمّ حذفت الحركة تخفيفاً، فصار أُبـالْ وبهـذا يلتقـي سـاكنان أوّلهمـا حرف مدّ ـ على حدّ قولهم ـ والثّاني حرف صـحيح وهـو مـا يطلـق عليـه الدّرس الصّوتيّ الحديث المقطع (ص ح ح ص) فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين، أو: قُصِرَ الصّائت الطّويل من (ص ح ح ص) فـتحوّل إلى (ص ح ص) فـصار الفعـل: (أُبَلْ) فجيء بهاء السّكت وهي ساكنة واللاّم ساكنة فحُرِّكت اللاّم لالتقاء السّاكنين.

وقـدِ اعترض ابن جني على جزء من هذا التّحليل فقال: ' إنّ هذه الهاء إنّما تـدخل لبيـان الحـركة واللاّم كانت قبل دخول الهاء ساكنة على قولك ؟ [4] (يخاطـب أبـا علـيّ) فردّ أبو عليّ بأنّها ' وإن كانت ساكنة فإنّ أصلها الحركة [5]،

---

(1) ابن جني، المنصف، 2/ 233.

(2) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

(3) ابن جني، المنصف، 2/ 233.

(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(5) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

ويرى ابن يعيش أنّ هاء السّكت جاءت لِتَوَهُّمِ الكسرة[1]،ممّا يدعونا إلى القول بأنّ هذه الحركة الّتي حُرِّكت بها اللاّم (الكسرة) هي الحركة الأصليّة كما قال الخليل، و نوّه إلى ذلك ابن جني، وإنّما فُقدت هذه الحركة ضمن افتراضات تقديريّة لا تتّضح في الواقع فهي تحليلات عقليّة مجرّدة، وبذلك لا يكون هناك التقاء ساكنين أصلاً؛ لأنّ هاء السّكت السّاكنة جاءت بعد متحرّك.

ومنَ الأمثلة الّتي يُتخلّص فيها منَ التقاء السّاكنين أوّلهما صحيح من كلمة، وثانيهما صحيح أيضاً ولكنّه كالجزء منَ الكلمة – قراءة حفص لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ ﴾[2] بإسكان القاف وكسر الهاء[3] .

فأصل (يتّقْهِ) (يتّقي) جُزِمَ بحذف الياء فصار (يتّقِ) ثمّ أُدخلت هاء السكت فصار (يتقِهْ) بكسر القاف وسكون الهاء، فشبّه (تَقِهْ) بكَتْفٍ على لغة تميم – الّتي ذكرناها سابقاً[4]– فأُسكنتِ القاف فالتقى ساكنان القاف والهاء فكسرتِ الهاء[5] .

وقد نسب الرّضيّ هذا الرّأي – في تخريج هذا اللّفظ القرآنيّ – إلى الزّمخشريّ، ونقضه لأنّ فيه " ارتكاب تحريك هاء السّكت وهو بعيد "[6]، ورجّح الرّضيّ رأي ابن الحاجب الّذي يرى فيه أنّ الهاء في (يتقْهِ) " ضمير راجع إلى الله تعالى في قوله (يخش الله) وكان تَقِهْ كَكَتِفٍ مخفّف بحذف كسر القاف ثمّ حذف الصّلة الّتي بعد هاء الضّمير "[7].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 124.

(2) آية 52 من سورة النّور .

(3) ابن مجاهد، كتاب السّبعة، ص 458.

(4) ينظر ص 199 من هذا البحث.

(5) الاستراباذيّ، شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 240، وينظر ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 127.

(6) الأستراباذي، شرحه على الشّافية، 2/ 240 .

(7) المصدر نفسه، الصّفحة نفسه.

فعلى هذا الرّأي يخرج هذا اللّفظ القرآنيّ من باب التقاء السّاكنين.

أمّا كتب القراءات فإنّها تسوق لنا تحليلات أخرى لتخريج قراءة (يَتَّقْهِ) بإسكان القاف وكسر الهاء، وذلك كقولهم إنّ من أسكن القاف وكسر الهاء كره الكسر في القاف لشدّتها، فأسكنها تخفيفاً، أو إنّ الّذي حدث هو إسكان القاف والهاء معاً ثمّ كُسِرت الهاء لالتقاء السّاكنين أو أنّه تُوهِّمَ أنّ الجزم قد وقع على القاف لأنّها آخر حروف الفعل، ثمّ أتي بالهاء ساكنة بعدها فكسرت لالتقاء السّاكنين[1]، وهذا عين ما نقله الزّجّاج عن أبي عليّ من أنّ بعض العرب يقول لعمري ورعملي فقلبوا لأنّهم عدوا اللاّم كأنّها منَ الكلمة، ثمّ قال ومثل ذلك (وَيَخْشَ الله ويتّقْهِ) لما كان يتقه مثل علم[2] .

وممّا التقى فيه ساكنان ثانيهما كالجزء منَ الكلمة ما رواه لنا سيبويهِ من أنّ العرب يُلقون حركة هاء الضّمير المذكّر على ما قبلها في حالة الوقف[3]، فمن ذلك قول زياد الأعجم:

عَجِبْتُ وَالدَّهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ مَنْ عَنَزِيّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهْ[4]

وقول أبي النّجم:

فَمْنا عَلى هَوْلٍ شَديدٍ وَجَلُهْ نَمُدُّ حَبْلاً فَوْقَ خطٍّ نَعْدِلُهْ

فَقَرِّبَنْ هذا وهذا أَزْحِلُهْ[5]

---

(1) ابن خالويه، الحجّة في القراءات السّبع المنسوب إليه تحقيق و شرح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق بيروت 1971م ص 238ـ239، وينظر ابو زرعة، حجّة القراءات، ص 503.

(2) الزّجّاج، إعراب القرآن المنسوب إليه، 3/ 830.

(3) سيبويه، الكتاب، 4/ 179.

(4) المصدر نفسه 4/ 180، وينظر في ديوان زياد الأعجم، جمع وتحقيق ودراسة د. يوسف حسن بكار، دار المسيرة، ط1ـ1403 هـ ـ 1983 م، ص 45.

(5) سيبويه، الكتاب، 4/ 180.

والشّاهد فيهما: (لم أضْرِبُهْ، أزْجِلُهْ) حيث حُرّك آخر الفعلين السّاكنين بالضّمّ؛ لأنّ حركة الهاء في الفعلين نُقلت إلى الباء قبلها ليكون أبين للهاء في الوقف[1]، والأصل: (أضْرِبْهُ، أزْجِلْهُ) "وإنّما اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكناً لأنّهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء، وقبلها ساكن فيجتمع ساكنان والهاء خفيّة ولا تبيّن إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها لأنّ تبيّن الهاء ولا تخفى"[2].

فالتّحريك من أجل بيان الهاء السّاكنة لا من أجل الإعراب، وذلك كما حرّكوا ما قبل الهمزة عند الوقف عليها لبيانها نحو هذا وثْءْ[3]، وقد: "فعلوا هذا بالهاء لأنّها في الخفاء نحو الهمزة"[4].

وهناك من يحرّك ما قبل الهاء بالكسر، وهم بنو تميم من بني عديّ فيقولون: ضربِتْهْ وأخذِتِهْ[5]، ممّا يدلّ على أنّ الضّمّ غير مطّرد للتّخلّص من التقاء السّاكنين هنا، وهو ما يجعلنا لا نُسلّم بوجود نقل أو إلقاء لحركة الهاء على ما قبلها، فحركة الهاء الأصليّة هي الضّمّ، وقد وجدناهم يحرّكون ما قبلها بالكسر .

4- اتّصال التّنوين بما آخره ساكن :

منَ الأمور الّتي تؤدّي إلى التقاء صامتين ساكنين فيما هو كالكلمة الواحدة اتّصال التّنوين بكلمة آخرها ساكن، فيلتقي ساكنان، وما يهمّنا من أنواع التّنوين نوعان، الأوّل تنوين العوض الّذي يأتي عوضاً عن جملة نحو حينئذٍ وعندئذٍ، أمّا الثّاني فهو التّنوين الغالي وهو الّذي يلحق القوافي المقيدة .

---

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 180.
(2) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها، (هامش) .
(3) الوثء: وصم يصيب اللحم ولا يبلغ العظم، اللّسان (وث ء) .
(4) سيبويه، الكتاب، 4/ 181 .
(5) المصدر نفسه، 4/ 180.

أ. اتصال تنوين العوض بكلمة آخرها ساكن :

يقولون إنّه عوض عن جملة تضاف إذ إليها في نحو: حينئذٍ وعندئذٍ ويومئذٍ... وغيرها، فإنّ الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت الجملة وعوّض عنها التّنوين، ولمّا كان التّنوين عبارة عن نون ساكنة وكانت إذ ساكنة فإنّ ذلك أدّى إلى التقاء ساكنين أوّلهما أصليّ في الكلمة وهو ذال إذ وثانيهما نون ساكنة متّصلة بآخر الكلمة وهي كالجزء منها، فكُسرت إذْ للتّخلّص منَ التقاء السّاكنين[1].

وقد رأى الأخفش أنّ كسرة إذ إعراب أي بالإضافة، وقد رُدَّ عليه هذا القول بأنّ إذ مبينة لافتقارها إلى الجملة[2].

ب. اتصال التّنوين الغالي بآخر قافية ساكن :

هذا النّوع منَ التّنوين سمّاه القدماء التّنوين الغالي وهو الّذي يلحق القوافي المقيّدة في مقابل تنوين التّرنّم اللاّحق للقوافي المطلقة[3]، فهذا التّنوين الغالي إذا لحق قافية وكان آخرها حرفاً صحيحاً ساكناً التقى ساكنان ومن أمثلة ذلك قول القائل:

قالَتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمى وَإِنْنْ كانَ فقيراً مُعدِماً، قالَتْ وإِنْنْ[4]

---

(1) الأشمونيّ، شرحه على الألفيّة، 1/ 13، د. عبد العزيز النّجار، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك، 1/ 27.

(2) الخضريّ، حاشيته على شرح ابن عقيل، 1/ 20 ـ 21.

(3) ابن عقيل: شرحه على ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمّد محي الدّين عبدالحميد المكتبة العصريّة، صيدا، لبنان، طبعة جديدة راجعها د. محمّد أسعد النادري، 1415 هـ ـ 1995 م، 1/ ص24، وينظر عبد العزيز النجار في ضياء السّالك، 1/ 28ـ29.

(4) ابن هشام الأنصاريّ، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ومعه إرشاد السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك: لمحمّد محي الدّين عبدالحميد، دار الفكر (د.ت) 1/ 13 وفيه: أنّ النّحاة ينسبون هذا البيت لرؤبة بن العجاج وينظر مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسي منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت ط1 1979 م ص 179.

وقول الآخر:

أحارُ بن عمرٍو كأني خمِرْنْ ويَعْدو على الْمَرْءِ ما يأتَمِرْنْ[1]

وقول رؤبة:

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوي الْمُخْتَرَقْنْ مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ[2]

حيث التقى ساكنان أوّلهما رويُّ البيت وثانيهما النّون السّاكنة (التّنوين الغالي) فيفتح ما قبل النّون تشبيهاً لها بالخفيفة أو يكسر للساكنين كما في حينئذٍ[3]، وقد يبقى السّاكنان مجتمعين دون تحريك أحدهما لأنّهما وقعا في الوقف وهذا جائز[4].

وفي بيانهم لحقيقة التّنوين الغالي منَ النّاحية الوظيفيّة يقولون إنّ هذه النّون زيدت في الوقف، وليست من أنواع التّنوين حقيقةً لثبوتها مع (ال) ولوجودها في الفعل والحرف[5] ـ كما لاحظنا منَ الشّواهد السابقة ـ وقد زاده الأخفش على أنواع التّنوين الأخرى وسمّاه بالغالي لأنّ الغلوّ زيادة وهو زيادة على الوزن، بينما قال ابن الحاجب إنّه سُمي غالياً لقلّته[6] كما قالوا إنّ هذه النّون إنّما زيدت للترنّم[7].

---

(1) الخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، 1/ 21، هذا الشّاهد لامرئ القيس ورواية الديوان:
[أحارِ بن عمرو كأني خَمِرْ ويعدو على المرء ما يأتَمِرْ] تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر (د.ت) ص154.

(2) ابن عقيل شرحه على ألفيّة ابن مالك، ج1 / ص 24. وينظر أراجيز العرب: محمد توفيق البكري، طبع ونشر محمّد محمود الكتبي بالأزهر 1346 هـ بمصر، ص22 وينظر مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة وعلى أبيات منسوبة إليه، ص104.

(3) الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس (بنغازي)، ط2، 1996م 1/ 48.

(4) الخضريّ، حاشيته على شرح ابن عقيل 1/ 22.

(5) عبد العزيز النجار، ضياء السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، 1/ 29

(6) الأشمونيّ، شرحه على الألفيّة، 1/ 12.

(7) الصبّان، حاشيته على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، ومعه شرح شواهد العينيّ طبع ونشر دار إحياء الكتب العربيّة، مطبعة عيسى البابيّ الحلبيّ وشركاه، 1/ 33.

وقد وصفوها منَ النّاحية الصّوتيّة بأنّها تختلف مخرجا عن مخرج التّنوين بأنواعه الأخرى[1]، فضلاً عن بيانهم معنى التّنوين لغةً بأنّه يُطلق على إدخال النّون وعلى التّصويت[2]، فهذا التّنوين أو النّون السّاكنة - إذن - عبارة عن صوت يُراد به التّرنّم والتّصويت، وما دام يختلف عنِ التّنوين في المخرج فهو صوتٌ أغنُّ قريبٌ من صوت العلة، وهو - في تصوّري - ما أطلق عليه سيبويه النّون الخفيفة أو الخفيّة ذات المخرج الأنفيّ (الخياشيم)[3] .

فهو على ذلك أقرب إلى الصّوائت منه إلى الصّوامت بوصفه صوتاً أغنَّ أنفيّاً خفيّاً، فإذا صحّ هذا التّحليل فينبغي ألاّ يكون هناك التقاء ساكنين على أساس كون هذا الصّوت (التّنوين الغالي) صائتاً أنفيّاً يستحيل تحريكه بحال منَ الأحوال، وإذا وصفوها بالسّكون فهو على غرار وصفهم حروف المدّ بالسّكون من جهة، ولأنّها تكتب برمز تشترك فيه مع النّون الصّامتة من جهة أخرى .

(1) الصّبان، حاشيته على شرح الأشمونيّ 1/30.
(2) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.
(3) سيبويه، الكتاب 4/ 434.

المبحث الثالث

التّخلّص منَ التقاء ساكنين صحيحين أولهما من كلمة والثّاني من كلمة أخرى

يتجنّب نظام اللُّغة العربيّة اجتماع ساكنين إن كان أحدهما يشكّل نهاية كلمة والثّاني يشكّل بداية كلمة أخرى حال الوصل- سواء أكانا منَ النّوع الصّامتي أو شبه الصّامتيّ- بأنّ يحرّك أحدهما أو يحذف بحسب السّياق الصّوتيّ أو بحسب نوع الصّامت.

والجدير بالذكر هنا أنّ السّاكن الثّاني الّذي يكون في الكلمة الثّانية لابدّ أن يكون مسبوقاً بحركة الوصل البدئيّ أو ما يسمّيه القدماء همزة الوصل، وهذا أمر بَدَهيّ لكون اللُّغة العربيّة لا تبدأ بساكن، ولكنّ هذا لا ينفي كون السّاكنين متواليين في السّياق الصّوتيّ كما سيأتي .

تنقسم الأمثلة لدينا في هذا الموضوع إلى قسمين: الأوّل ما يُتخلّص فيه منِ التقاء ساكنين بتحريك أحد السّاكنين والثّاني ما يتخلّص فيه منِ التقائهما بحذف أحدهما .

أولاً : تحريك أوّل السّاكنين الملتقيين من كلمتين

لقد وضع النّحاة القدامى أساساً لتحريك أحد السّاكنين -صامتاً كان أو شبه صامت - يقتضي اتّخاذ الكسر أصلاً في التّحريك - كما سبق ذكره[1] -

---

(1) ينظر ص 177 من هذا البحث.

فممّا وجب تحريكه بالكسر قولنا: اضربِ ابنك، لم يذهبِ الرّجل حيث تحذف همزة الوصل بعد تحرك السّاكن قبلها[1]، ومن ذلك أيضاً ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2] لأنّ التّنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن فصار بمنزلة باء اضرب، ونحو ذلك أيضاً: إنِ اللهُ عافاني فعلتُ، وعنِ الرّجل، وقطِ الرّجل و(لوِ استطعنا) ونظير الكسر هنا قولهم حذارِ، وبدادِ ونظارِ ألزموها الكسر في كلامهم فجعلوا سبيل هذا الكسر في كلامهم[3]، لكنّ إطلاق اللّزوم للكسر في اختيار الحركة للتخلّص منَ السّاكنين في هذه الأمثلة ونحوها فيه نظر؛ لأنّ الّذي يغلب على أمثلة التقاء السّاكنين الملتقيين من كلمتين عدم اطّراد الكسر، وإنّما هو شيوع هذه الحركة دون غيرها، مع جواز غير الكسر في بعض المواضع، من ذلك ما رواه سيبويه من أنّ بعض العرب الفصحاء كانوا يقولون منَ ابنك بفتح نون مِنْ والمشهور فيها الكسر إن لاقاها ساكن غير لام التّعريف، وفي تعليل ذلك قال سيبويه: إنّهم أجروها مجرى مِنَ المسلمين[4]، أي أجروها مجرى نون (مِنْ) إذا وقعت قبل (ال).

كما أنّ نون (عَنْ) تكسر في الغالب عند ملاقاتها للسّاكن سواءٌ أكان هذا السّاكن لام التّعريف منَ (ال) أم غيره، إلاّ أنّه حُكِيَ عنِ الأخفش أنّ هناك مَنْ يقول: عنُ الرّجل بضمّ النّون[5]، وفي تعليل اختيار الضّمّ هنا للتخلّص منَ التقاء السّاكنين قال ابن يعيش: إنّ تحريك عن بالضّمّ كأنّه إتباع لضمّة الجيم في (الرّجل) شبهوه بقولهم: (قلُ انظُروا)، و(أوُ انقُصْ)؛ فالرّاء في (الرّجل) بمنزله السّاكن؛ إذِ المدغم ساكن واللّسان يرتفع بهما دفعة واحدة[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 152.
(2) الآيتان 1، 2 من سورة الإخلاص .
(3) سيبويه، الكتاب، 4/ 152.
(4) المصدر نفسه، 4/ 154-155.
(5) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 131-132.
(6) المصدر نفسه، 9/ 133.

وقد قرّر النّحاة أنّ الكسر لازم في مضعّف الفعل إن لاقاه ساكن نحو: ردّ الكتاب، وذلك لأنّ الكسر لمّا كان جائزاً لالتقاء السّاكنين في الكلمة الواحدة ثمّ عَرَضَ التقاؤهما من كلمتين قويَ سبب الكسر وصار الجائز واجباً[1] لكنّهم - مع ذلك - وجدوا مضعّف الفعل يحرّك بالفتح والضّمّ إلى جانب الكسر وذلك نحو قول جرير:

فَغُضِّ الطَّرْفَ إنّكَ مِنْ نُميرٍ فَلا كَعْباً بَلَغْتَ ولا كِلابا[2]

فقد رُوي بالحركات الثّلاث، فالضّمّ قليل والفتح أكثر منه أمّا الكسر فهو الشّائع[3].

وإذا كان أوّل السّاكنين تنويناً فإنّه أيضاً لا يلزم الكسر؛ لأنّ هناك من فتح التّنوين في قوله تعالى: ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ﴾[4]، فقد حكى الكسائيّ أنّ بعض العرب قرأ عليه الآية بفتح التّنوين من (مريبٍ)، لأنّه نقل فتحة همزة (الّذي) إلى التّنوين قبلها[5].

وهذا ما قاله العُكبريّ عندما ذكر هذه الآية، حيث قال إنّ الجمهور متّفقون على كسر التّنوين، وإنّ هناك من قرأ بفتحها فراراً منَ الكسرات والياء[6]، وقال ابن يعيش إنّهم فتحوا التّنوين من (مريبٍ) على حدّ مِنَ

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 128.

(2) جرير، ديوانه، دار صادر للطّباعة والنّشر، دار بيروت للطّباعة والنّشر (بيروت) 1384 هـ-1964 م ص 63.

(3) الأشمونيّ، شرحه على الألفيّة 3/ 897.

(4) الآيتان 25، 26 من سورة ق .

(5) الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 742.

(6) أبو البقاء العكبريّ، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت 1976 م، 2/ 1176 .

المؤمنين ومِنَ الرّسول[1]، كما نجد ضمَّ التّنوين في قوله تعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾[2] في قراءة ابن عامر[3] .

وعلى الرّغم من لزوم هذا الباب الكسر في التّحرّك كما قرّر سيبويه[4] وغيره من النّحاة[5] إلاّ أنّ هناك ألفاظاً لزمت الفتح إلاّ ما ندر، نحو نون (مِنْ) إذا لاقاها حرف التّعريف فهي تلزم الفتح، وهم يعدّون هذا خروجاً عن القياس الّذي هو الكسر لعلّة موجبة للفتح وهي كثرة الاستعمال نحو: (مِنَ الرّجل) لأنّ الألف واللاّم تدخلان على كل نكرة، فكرهوا كسرة النّون مع كسرة الميم في (مِنْ) إن حركت بالكسر فتتوالى كسرتان مع الثّقل فعدلوا إلى أخفّ الحركات وهي الفتحة، ودليل كونهم عدلوا إلى الفتح لكثرة الاستعمال أنّ نظائر ذلك ممّا لم يكثر كثرته نحو: إنِ اللهُ أمْكَنني فعلتُ، ونحو: عنِ الرّجل قد جاء على الأصل وهو الكسر مع وجود الثّقل لأنّه لم يكثر كثرة الأوّل[6] .

كما ذكروا موضعاً يُلجأ فيه إلى الفتح لا غير عند التقاء السّاكنين وذلك في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾[7] عند وصلهما[8]، وقد علّل ذلك سيبويه بأنّ اختيار الفتح كان من أجل التّفريق بين هذا اللّفظ وبين ما ليس بهجاء[9]، ويضيف ابن يعيش بأنّ قبل الميم ياء وقبل الياء كسرة فكرهوا الكسر فيها كما كرهوا الكسر في

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 128.

(2) آية 26 من سورة إبراهيم.

(3) ابن مجاهد، كتاب السّبعة، ص 175.

(4) سيبويه، الكتاب، 4/ 152.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 127.

(6) المصدر نفسه .

(7) الآية 1 من سورة آل عمران .

(8) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 124.

(9) سيبويه، الكتاب، 4/ 153.

أَيْنَ وكَيْفَ، والثّقل في الميم أبلغ لانكسار ما قبل الياء[1] هذا ما يسوّغ به الأسلاف الخروج عن أصل تحريك أحد السّاكنين وهو الكسر، إلاّ أنّ الأخفش كان يجيز الكسر[2] على أصل السّاكنين إذا التقيا[3] إذ يقول: فالميم مفتوحة لأنها لقيها حرف ساكن فلم يكن من حركتها بُدٌّ، فإن قيل فهلاّ حُرِّكت بالجرّ فإن هذا لا يلزم فيها وإنّما أرادوا الحركة، فإذا حرّكوها بأيّة حركة كانت فقد وصلوا إلى الكلام بها، ولو كانت كُسرت لجاز، ولا أعلمها إلاّ لغة "[4].

ويقول ابن كيسان إنّ ألف الله وكل ألف مع لام التّعريف ألف قطع بمنزلة قَدْ، وإنّما وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، فمن حرّك الميم ألقى عليها حركة الهمزة الّتي بمنزلة القاف من قَدْ"[5] غير أنّ هناك من يرى عدم جواز القول بنقل حركة الهمزة في (ألم الله) بمعنى أنّ هذه الفتحةَ الّتي على الميم ليست فتحة همزة الله، لأنّهم يرون أنّ همزة (الله) همزة وصل ولا يجوز نقل همزة الوصل لأنّها تسقط في الدّرج، وإنّما حُرِّكت الميم في (ألم) لالتقاء السّاكنين[6] هذه الميم، واللاّم الّتي في لفظ الجلالة (الله).

ويرد الزّمخشريّ على هذا القول بأنّ (ألم الله) ليس بدرج لأنّ (م) في حكم الموقوف عليها والهمزة في حكم الثّابت، وقد أُلْقِيت حركتها على السّاكن قبلها ليدلّ عليها[7] .

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 124؛ وينظر سيبويه في الكتاب، 4/ 154 (هامش) .

(2) قراءة الكسر هذه لعمرو بن عبيد، ابن خالويه، مختصر الشواذ، ص19.

(3) سيبويه، الكتاب، 4/ 154 (هاش).

(4) الأخفش، معاني القرآن: تحقيق عبد الأمير محمّد امين الورد، عالم الكتب ط1ـ1405 هـ ـ1985م 1/ 171ـ 172.

(5) مكيّ بن أبي طالب القيسيّ، مشكل إعراب القرآن، تحقيق محمد السواس، ط2، دمشق، دار المأمون للتراث (د.ت) 1/ 148.

(6) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 742 . 743.

(7) الزمخشريّ، الكشاف، 1/ 335.

وقد يُختار الضمّ للتخلّص من التقاء السّاكنين في نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [1] بضمّ اللام من (قُلْ) والواو من (أو) [2] إلاّ أنّ هناك من يكسر فقد روى عباس عن أبي عمرو: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ﴾ بكسر اللام ﴿أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ بضمّ الواو، وروى غيرُه عن أبي عمرو ضمَّهما وقرأ عاصم وحمزة: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ بكسر اللاّم والواو[3]

واختير الضمّ لالتقاء السّاكنين في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ [4] في قراءة ابن كثير والكسائيّ ونافع وابن عامر، وكسر التاء أبو عمرو وعاصم وحمزة[5] .

فالضّمّ غير مطّرد مع هذه الأمثلة للتخلّص منَ التقاء السّاكنين، وقد قرّر سيبويه أنّ الكسر جائز[6]

ويقول الدّكتور إبراهيم أنيس إنّ الميلَ إلى تجانسِ الحركاتِ المتجاورةِ هو الدّافعُ إلى اختيار الضّمّ في نحو (قالتُ اخرُج) والكسر في قالتِ اضرِب، وهو اقتصاد في المجهود العضليّ يقوم به المتكلّم دون شعور أو تعمّد[7]، لكنّنا رأينا عدم اطّراد هذا الانسجام أو التّوافق بين الحركات المتجاورة في القراءات السابقة إذ نلاحظ الانتقال من كسر إلى ضمّ في قلِ ادُعوا، أوِ ادْعوا، قالتِ اخرُج.

و إنْ كان أوّلُ السّاكنين واوَ الجمع في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [8] فإنّه يُحرّك بالضّمّ لكنّ هناك من قرأها بالكسر[9] وفي قوله تعالى:

(1) آية 110 من سورة الإسراء .
(2) وهي قراءة الجمهور: ابن مجاهد، السّبعة، ص 386.
(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(4) آية 31 من سورة يوسف.
(5) ابن مجاهد، السّبعة، ص 348.
(6) سيبويه، الكتاب، 4/ 153.
(7) د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 238.
(8) آية 237 من سورة البقرة .
(9) أبو حيّان، البحر المحيط، 2/ 238.

﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ ﴾[1] اتّفق الجمهور على ضمّ الواو، وقد قرأها بعضهم بفتح الواو أيضاً [2] ممّا يدلّ على عدم اطّراد القول بأنّ بعض الحروف تؤثر حركات معيّنة كإيثار الواو لحركة الضمّ[3].

كما أوجبوا ضمّ ميم الجمع إذا لاقاها ساكن لأنّها في الأصل متحرّكة بعدها واو؛ لذلك فهُم لمّا اضطرّوا إلى التّحريك جاؤوا بالحركة الّتي كانت لها في الأصل كما هو الحال في مُذْ إذا وليها ساكن نحو مُذُ اليوم فإنّها تحرّك بالضمّ الّذي هو أصل بنائها [4]، فالميم على ذلك لا تُكسر للتّخلّص من التقاء السّاكنين في نحو: كُنتُمُ اليوم وفعلتُمُ الخير وعليهمُ المَال[5] لكنّ القرّاء يفصّلون في هذا الأمر، لوجود اختلاف بينهم في تحريك ميم الجمع بالضمّ أو بالكسر بحسب ما قبلها فإن كان ما قبلها هاء وياء نحو ﴿ حَتَّىٰ يُغۡنِيَهُمُ ٱللَّهُ ﴾[6] أو هاء وكسرة نحو ﴿ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ ﴾[7] فإنّ أبا عمرو يكسر الميم والهاء، وأمّا نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر فيضمّون الميم ويكسرون الهاء، وأمّا حمزة والكسائيّ وخلف فيضمّون الميم والهاء، وأمّا يعقوب فيُتبع الميم الهاء فيضمّها حيث يضمّ الهاء ويكسرها حيث يكسر الهاء فيضمّ نحو: ﴿ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ ﴾[8] لوجود ضمّة الهاء، ويكسر نحو: ﴿ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ ﴾[9] لوجود الكسرة[10].

---

(1) آية 16 من سورة البقرة.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط، 1/ 71.
(3) د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 238
(4) سيبويه، الكتاب، 4/ 192 ـ 193.
(5) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(6) آية 33 من سورة النّور .
(7) آية 166 من سورة البقرة .
(8) آية 167 من سورة البقرة .
(9) آية 93 من سورة البقرة .
(10) ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتوزيع (د.ت)، 1/ 274.

وفي توجيه هذه القراءات قالوا إنّ كسر الهاء لمجاورة الياء والكسرة، وإنّما ضمّوا الميم لأنّهم لمّا احتاجوا إلى تحريكها من أجل السّاكن الّذي لقيته رُدَّ عليها الحركة الّتي كانت لها في الأصل وهي الضّمّ لأنّ أصل الميم الضّمّ، أمّا الكسر للاثنين فلكراهة الخروج من كسر إلى ضمّ، لأنّ الهاء مكسورة فكان الإتباع أنسب في هذه الحالة[1].

تفسيرٌ صوتيٌّ لتحريك أوّل السّاكنين الملتقيين من كلمتين

نأتي إلى التفسير الصوتيّ لتحريك أوّل السّاكنين الملتقيين من كلمتين - سواءٌ أكان صامتاً أم شبه صامت - والصّامت الثّاني منهما واقع بعد حركة الوصل البدئيّ الّتي يرون أنّها تسقط في الوصل، ثمّ تستجلب حركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين، في حين أنّ الّذي حدث هو انتقال هذه الحركة المبدوء بها من وظيفة التّوصّل إلى السّاكن في أوّل الكلمة الثّانية منَ الكلمتين الملتقيتين في نحو (علّمِ ابْنَكَ) إلى وظيفة أخرى طارئة أوجبها السّياق وهي التّخلّص منَ التقاء السّاكنين وذلك بفعل الاندماج الحاصل بين الكلمتين وفي ذلك يقول د.إبراهيم أنيس إنّ " الأصل في الكلام أن تتّصل أجزاؤه اتّصالاً وثيقاً وأن تتداخل مقاطعه؛ فإذا سجلنا على لوح حسّاس جملةً مُكوّنةً من عدّة كلمات وجدنا ما يظهر على اللّوح خطّاً متعرّجاً أو متموّجاً ... ونرى هذا الخطّ متّصلاً لا انفصام بين أجزائه وليس فيه ما يرمز إلى نهاية كلمات هذه الجملة، وفي ثناياه مقاطع قد ينتمي جزء من آحدها إلى أوّل الكلمة وينتمي الجزء الثّاني إلى آخر الكلمة السّابقة عليها[2] .

---

(1) ابو زرعة، حجّة القراءات، ص 82.

(2) د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، ص 235 .

إنّ هـذا الكلام يدلّ دلالة واضحة على بداهة ما قلته من أنّ حركة الوصل تتّصل بآخر الكلمة السّابقة عليها المنتهية بساكن فتحرّك ذلك السّاكن.

لقـد استفدت هـذه الفكرة ممّا طرحه أحد الباحثين المحدثين في دراسته لظاهرة تعاقب حركتين في اللّغة العربيّة، ومن ثمّ اقترح لهذه الظّاهرة قانوناً يقتضي عدم تحديد رتبة الحركة الّتي تحذف من نحو: لن يفلحَ النّمّام أو يا رجلُ اكتب أو يا رجلُ اضرب أو دخلَ الولد على سبيل المثال، ونصّ هذا القانون الصّوتيّ هو: ح Ø / ح [1]

علـى أنّ هـذا الأمـر يتطلّب شيئاً منَ التّفصيل؛ لأنّنا قد نجد السّاكن الأوّل يحـرّك بحـركة الوصـل التّالية له ذاتها كما في المثال: علّمِ ابنك أو اكتبِ اسمك، في حـين أنّنا لا نجده يحرّك بحركة من نوع حركة الوصل في: اكتبِ الدّرس أو اعبدِ الله وفي هذه الحالة تُغيّر حركة الوصـل إلى نوع يناسب السّياق الصّوتيّ طلباً للانسجام بين الأصوات.

إنّ هـذا التّحليـل يُعدُّ أقرب إلى الواقع الصّوتيّ ممّا لو قلنا إنّ حركة الوصل تـسقط ثمّ يؤتى بحركة أخرى للتّخلّص منَ التقاء السّاكنين، كما أنّ هذا التّفسير له مـا يـسنده مـنَ الأمـثلة، أعنـي اللّفـظ القرآنيّ: ﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾[2] فكما قيل بنقل حـركة الوصـل هـنا فكـذلك يمكنـنا القـول بانتقال الحركة في غيره، إذا أخذنا هذا المثال منطلقاً لتعميم وسيلة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين مع مراعاة الحركة المناسبة لكل سياق صوتيّ.

---

(1) إدريس السغروشني، مدخل إلى الصّواتة التّوليديّة، ص 87.

(2) الآية 1 من سورة آل عمران.

ثانياً : حذف أوّل السّاكنين الصّامتين الملتقيين من كلمتين

يختصّ الحذف بصامت واحد هو النّون، فإن كان أوّل السّاكنين من كلمتين نوناً فإنّه قد يحذف في بعض السّياقات، وذلك للطّبيعة الصّوتيّة الخاصّة الّتي تميّز النّون عن غيرها منَ الصّوامت ممّا جعلها أكثر الصّوامت عُرضة للظّواهر اللّغويّة المختلفة، لسرعة تأثّرها بما يجاورها منَ الأصوات، ولأنّها من أكثر الأصوات شيوعاً بعد اللاّم في اللّغة العربيّة، وهي أشدّ ما تكون تأثّراً بما يجاورها من أصوات حين تكون ساكنة [1] ومنَ الظواهر اللّغويّة الخاصّة بالنّون إظهارها مع أصوات الحلق وإخفاؤها مع بعض الأصوات وإدغامها في بعضها الآخر[2]، كما أنّ من ضمن هذه الظّواهر حذفها لالتقاء السّاكنين ـ كما سيأتي ـ لقد حدثنا الأسلاف عن حذف التّنوين من "كلّ اسم غالبٍ وُصفَ بابنٍ، ثمّ أضيف إلى اسم غالبٍ أو كُنية أو أمّ، وذلك قولك: هذا زيدُ بنُ عمروٍ، وإنّما حذفوا التّنوين من هذا النّحو حيث كثُر في كلامهم؛ لأنّ التّنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأوّل إذا التقى ساكنان[3] .

كما حذفوا النّون من نحو اضربَ ابنَ زيد إذا أردت النّون الخفيفة، وكذلك حذف نون لَدُنْ من نحو: لَدُ الصّلاة، وكلّ ذلك لكثرته في كلامهم[4] .

أمّا إن وُجِد بعد التّنوين ما أوّله حركة الوصل في سائر الأسماء فإنّ التّنوين يحرّك شأن السّاكنين الصّامتين إن التقيا نحو: هذا عمروٌ الطّويل، وما حذف التّنوين منَ الاسم الموصوف بابن إلاّ لكثرته في كلامهم ـ كما سبق ـ[5]

---

(1) إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 67.

(2) المصدر نفسه، ص 68 ـ 70.

(3) سيبويه، الكتاب، 3/ 504.

(4) المصدر نفسه، 3/ 505.

(5) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها، وينظر 3/ 506، 507.

لذلك فإنّ الشّاعر إذا اضطرّ أجراه على القياس المعهود، كقول الشاعر:

هي ابْنَتُكُم وأُخْتُكُمُ زَعَمْتُمْ لِثَعْلَبَةَ بْنِ نَوْفَلِ ابْنِ جَسْرِ[1]

وقد يحذف التّنوين في مواضع أخرى غير الموصوف بابن، وذلك ما روى عن أبي عمرو من حذفه التّنوين من (أحد)[2] في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝ ﴾[3] لسكون التّنوين وسكون اللاّم بعده[4]، وقد رفضه الفرّاء وقال إنّه ليس بالوجه[5]، كما قال المبرّد: إنّ الوجه إثبات التّنوين، وإنّ الحذف يعدُّ من قبيل المجاز[6]، وعندما ذكر مكيّ بن أبي طالب هذه القراءة قال: إنّ قراءته الّتي يعرفها ويقرأ بها بكسر التّنوين لالتقاء السّاكنين[7]، إلاّ أنّ أبا حيّان قال إنّه موجود في كلام العرب، وأكثر ما يوجد في الشّعر وذكر قول الشاعر: فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِرِ اللهَ إلاّ قليلاً[8]

وقال أبو حيّان أيضاً: إنّ الجرميّ زعم أنّ حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين مطلقاً لغة[9]، وقد قرىء قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾[10] بحذف التّنوين[11] لالتقاء السّاكنين؛ لأنّ المراد ابتداء وخبر، كأنّهم قالوا: هو عُزَيْرُ بْنُ اللهِ[12].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 3/ 505، ذكر د. عبد السّلام هارون إن هذا الشّاهد من الخمسين ولم يجد له مرجعاً. ونسبه د/ رمضان عبد التّوّاب إلى: القارعة بن معاوية بن قشير استنادا إلى تخريج ابن السّرّاج هذا الشّاهد. مجلة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، أسطورة الأبيات الخمسين، مج 49 ج 2، ص 76.

(2) ابن خالويه، مختصر الشواذ، 182.

(3) الآيتان 1، 2 من سورة الإخلاص .

(4) أبو حيّان، البحر المحيط، 8/ 528.

(5) الفراء، معاني القرآن، 3/ 300.

(6) المبرّد، المقتضب، 2/ 313.

(7) مكيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، 2/ 391.

(8) أبو حيّان، البحر المحيط، 8/ 529، وينظر عند البغداديّ في: خزانة الأدب، 11/ 374، 375.

(9) أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، 1/ 342.

(10) آية 30 من سورة التوبة .

(11) أبو حيّان، البحر المحيط، 5/ 31.

(12) المبرّد، المقتضب، 2/ 316.

والقـراءتان بالتّـنوين وحذفـه سـبعتان، فقـرأ بالحذف ابن كثير ونافع وابن عامر وحمزة، والباقون بالتّنوين[1] .

قـال أبـو حيّان: وعلى كلتا القراءتين فابن خبر ومن زعم أنّ حذف التّنوين مـن عزيـر لالتقاء السّاكنين كقراءة ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝ ﴾ أو لأن ابـن صفة لعزير وقع بين علمين فحذف تنوينه والخبر محذوف أي إلهنا ومعبودنا ـ فقوله متمحّل لأنّ الّذي أُنكِرَ عليهم إنّما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى[2] وعلى أية حال فإنّ هذه مقالة اليهود، وليـس من يقرأ مقالتهم بمسؤول عن كلامهم .

مـنَ المواقـع الّتي تحذف فيها النّون لالتقاء السّاكنين حذفها من يكن إذا لاقاها ساكن، وقد جوّز ذلك يونس، وقال السّيرافيّ إنّه شاذّ، وذلك نحو قول الشّاعر:

لَـمْ يَـكُ الحَـقُّ عَلـى أَنْ هَاجَـهُ   رَسْـمُ دَارٍ قَـدْ تَعَفَّـى بِالـسَّرَرْ[3]

يقـول سـيبويه إنّهـم قـد يقولـون: لم يَـكُ بحـذف الـنّون تـشبيهاً لهـا بالـياء ولـسكونها، إلاّ أنّهـم لا يقولـون: لم يـكُ الـرّجل لأنّها في موضـع تحرّك[4]؛ أي إنّ الأَوْلى هو بقاء النّون وتحريكها لالتقاء السّاكنين.

كما حذفوا النّون من لكن أيضاً إذا وليها ساكن نحو قول الشّاعر :

ولـستُ بِآتِـيهِ وَلا أَسْـتَطِيعُهُ وَلاكِ   اسْـقِنِي إِنْ كَـانَ مَاؤكَ ذا فَضْلِ[5]

وقد وصفه ابن السّرّاج بأنّه قبيح[6] وقال ابن جني إنّه أراد (ولكنِ اسْقِنِي)

---

(1) ابن مجاهد، السّبعة، ص 313.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط، 5/ 31.

(3) البغداديّ، خزانة الأدب، 9/ 304.

(4) سيبويه، الكتاب، 4/ 184.

(5) المصدر نفسه، 1/ 27 وقد نسبه سيبويه إلى النّجاشيّ، وينظر البغداديّ في: خزانة الأدب، 10/ 418.

(6) ابن السّرّاج، الأصول، 3/ 455.

فحذف النّون لالتقاء السّاكنين[1] ثمّ قال إنّ لكنْ مخفّفة من لكنَّ فقد حذفت منها نون واحدة ثمّ حذفت الأخرى وهذا إجحاف بها[2] .

وأسقطت أيضاً نون منَ الجارّة قبل ساكن في بعض السّياقات مع أنّ الأصل بقاؤها وتحريكها للسّاكنين - كما مرّ - لكنّهم حذفوا كما في قول الشّاعر :

أَبلِـغْ أبـا دَخْتَـنوسَ مَأْلُكَـةً غَيْـرِ   الّـذي قـد يُقـالُ مِلْكَـذِبِ[3]

لقد وجد الأسلاف مسوّغات عديدة لحذف التّنوين أو النّون السّاكنة تخلّصا منَ التقاء السّاكنين - مع أنّ الأصل هو بقاؤهما وتحريكهما قبل السّاكن- يقول المبرّد: إنّ الحذف إنّما يكون في حروف المدّ واللّين خاصّةً، وإنّما جاز في التّنوين لمضارعته إيّاها، وأنّه يقع كثيراً بدلاً منها، وتُزاد في الموضع الّذي تزاد فيه لا تنفكّ من ذلك، فلمّا أشبهها وجرى معها- أُجري مجراها معها في اضطرار الشّاعر، وفيما ذكرت من هذا الاسم والصّفة[4] .

ويقول ابن جني في وصفه للنّون إنّها حرف من حروف الزّيادة أغنّ مضارع لحروف اللّين، والنّون السّاكنة أقوى شبهاً بحروف اللّين منَ المتحركة، فالسّاكنة ذات الغُنّة المجاورة لحرف فمويّ بالتّحديد - كما يقول ابن جني - أقرب إلى حروف اللّين وهي النّون المخفاة، فإذا تحركتِ النّون زال شبهها بحروف اللّين[5]، ومن هنا كان الاستغناء عنها وحذفها جائزاً إن كانت ساكنة ووليها ساكن.

إنّ تحريك أحد السّاكنين الصحيحين الملتقيين من كلمتين يعتمد على السّياق الصّوتيّ لكلّ حالة منَ الحالات. لعدم اطّراد حركة معيّنة لهذا الباب.

---

(1) ابن جني، المنصف، 2/ 229.

(2) المصدر نفسه، 2/ 230.

(3) ابن جني، الخصائص، 1/ 310 ـ 311، وينظر اللّسان مادة (ألك) .

(4) المبرد، المقتضب، 2/ 312.

(5) ابن جني، الخصائص، 1/ 363.

كما أنّ حذف النّون دون غيرها منَ الصّوامت الأخرى يرجع لتميُّزها بصفات صوتيّة خاصّة فضلاً عن كونها ساكنة عند حذفها وهذا يجعلها - في ضعفها وخفائها - أقرب إلى أصوات اللّين، وهذا ما قرّرته الدّراسات الصّوتيّة الحديثة[1].

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 27.

الفصل الرابع

مواضع التقاء الساكنين

* المبحث الأول :

- أولاً : ظاهرة التقاء الساكنين .

- ثانياً : مواضع التقاء الساكنين بين القدامى والمحدثين.

* المبحث الثاني :

- التقاء الساكنين في القراءات القرآنية.

* المبحث الثالث :

- تحليل صوتي لالتقاء ساكنين صامتين.

المبحث الأول

أوّلاً : ظاهرة التقاء السّاكنين في اللُّغة العربيّة

تخضع اللُّغات الإنسانيّة إلى قوانين تنظّمها وتكوّن مرجعاً للمتكلّمين بها لكي يُقوّموا ألسنتهم على أساسها؛ ذلك أن نظام أية لُغة من اللغات يسير وفق أسس معينة، بينما يرفض أموراً أخرى تتعارض مع طبيعة تلك اللُّغة ، فإن وجد ثقل في نطق بعض الأصوات أو التّراكيب يُجنح إلى التّسهيل بطرائق مختلفة، سعياً وراء الاقتصاد في المجهود العضليّ لجهاز النّطق.

غير أنّنا عندما نتحدث عن طبيعة اللّغة فإنّنا نتحدث عن طبيعة أبنائها المتكلّمين بها، والظروف المحيطة بهم؛ فاللُّغة العربيّة تنقسم إلى العديد من اللّهجات التابعة لأقاليم مختلفة وبيئات متباينة، ولا يمكننا أن نتجاهل أن اللُّغة مظهر من المظاهر الاجتماعية الّتي تختلف من مكان إلى آخر باختلاف الافراد المتكلّمين بها، ومن هنا نشأت اللّهجات.

ولو نظرنا إلى الاختلاف في استخدام اللُّغة العربيّة بين البادية والحضر لوجدنا أن القبائل البدويّة "تميل إلى السرعة في النّطق وتتلمس أيسر السبل فتدغم الأصوات بعضها في بعض وتُسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه دون إخلال بفهم السامع"[1] بينما نجد الحضريّ يُعنى بتخيُّر لفظه وحسن أدائه ويعمدُ إلى نطق كلّ صوت دون تداخل بين الأصوات"[2] .

(1) د. إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، مكتبة الانجلو المصريّة، ط3، 1965م، ص 132.
(2) المصدر نفسه ص 137.

وبناءً على ذلك ، يمكننا أن ندرك السّبب في اختلاف تعامل القبائل العربيّة مع ظاهرة التقاء السّاكنين؛ لأنّ التّأنّيَ في الكلام يُنسب غالباً إلى الحجاز وما جاورها وهي بيئة حضرية أمّا السّرعة في الكلام فتُنسب إلى تميم وما تبعها وهي بيئة بدويّة [1]، ولذلك نجد منَ الحجازيين من لا يبالي إذا التقى ساكنان [2] ولا يجدون فيه ثقلاً في النّطق ؛ لأنّهم – كما سبق أن أشرت إلى طريقتهم في النّطق – يتأنّون في كلامهم ويتفاصحون – إن جاز لنا القول – ومثل هذه العادة النّطقية تمكّنهم من نطق صوتين ساكنين متتابعين دونما مشقّة، بل ربّما كان في ذلك عندهم ميزة تميّزهم عن غيرهم من أبناء اللّغة، أمّا أهل البادية كتميم وغيرهم فهم أكثر ميلاً إلى التّخلّص من التقاء السّاكنين [3].

غير أن معظم اللّغويّين القدماء يرفضون التقاء السّاكنين إلاّ بشروط معيّنة سنتناولها بالتّحليل في هذا الفصل ولكن وفق منهج يعتمدّ معطيات الدّرس الصّوتيّ الحديث من حيث فهم ظاهرة التقاء السّاكنين ومن ثمّ تصنيف صورها بناء على ذلك الفهم، بصرف النّظر عن كونها مقبولة أو مرفوضة عند اللّغويّين القدماء.

علينا أوّلاً أن نتصوّر الظّاهرة من الناحية الصّوتيّة، فما معنى التقاء السّاكنين ؟

إنّ التقاء السّاكنين يعني أن يتتابع ثلاثة صوامت في السّياق الصّوتيّ دون أن يكون بينهما فاصل بصائت وذلك مثل (نِعْمّا) [4] بإسكان العين وتشديد الميم

---

(1) د. عبده الراجحي، اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنية، دار المعارف بمصر، 1969 م، ص 157

(2) د. أحمد علم الدين الجندي، اللّهجات العربيّة في التراث، القسم الأوّل في النظامين الصّوتيّ والصرفي، الدار العربيّة للكتاب، 1983م ص 490.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(4) آية 271 من سورة البقرة، آية 58 من سورة النساء.

على قراءة أبي جعفر وأبي عمرو ورواية قالون عن نافع[1] فيكون التّتابع الصّوتيّ على النّحو الآتي:

نَ رِ عْ مْ . مَ ا

ص ح ص ص . ص ح ح

فما نلحظه: تتابع (ع.م.م) دون فاصل بصائت، وقد توزّعت هذه الصّوامت على مقطعي هذا التّركيب، فكان (ع،م) خاتمة المقطع الأوّل (ص ح ص ص) وهو مقطع مديد مقفل بصامتين بينما كانت (م) الثّانية بادئة المقطع الثّاني (ص ح ح) وهو مقطع طويل مفتوح، وهو تتابع مرفوض في اللّغة العربيّة ومن الواضح أنّ نطق هذا التّتابع الصّوتيّ فيه بعض الصّعوبة؛ لأنّ الصّائت سواء أكان قصيراً أم طويلاً يربط الصّوامت بعضها ببعض، وفي هذا يقول الرّضيّ : إنّك تأخذ الحركات فتنظم بها بين الحروف ولولاها لم تتسق[2] معنى ذلك أنّ الصّوائت تساعد أعضاء النّطق على الانتقال من موضع صامت إلى موضع صامت آخر بطريقة أسهل ممّا لو كانت الصّوامت متجاورة؛ لاختلاف الطبيعة النّطقية للصّوامت والصّوائت كما سيأتي بيان ذلك.

ولصعوبة النّطق بساكنين متواليين كان هذا التّتابع الصّوتيّ نادراً في اللّغة العربيّة؛ لأنّ المتحرّك أكثر وقوعاً في الكلام من السّاكن، فاللّغة لا تبتدئ إلاّ بمتحرّك وقد يتّصل به حرف آخر متحرّك أو ساكن، وآخر بعد ذلك متحرّك[3]

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/ 236.

(2) الاستراباذي، شرح الرّضيّ على الشافية 2/ 211.

(3) مكيّ بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات الّتي تلزمها، تحقيق أحمد حسن فرحات، مكتبة مكيّ بن أبي طالب القيسي، توزيع دار الكتب العربيّة، طبع دار المعارف للطباعة، دمشق، 1393هـ ـ 1973م ص 76.

وهكـذا، كمـا أنّ تـتابع سـاكنين يجعـل المـتكلّم يُبطئ في كلامه؛ لذا كان التّحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام [1]؛ فلا يلتقي ساكنان إلاّ في أحوال معيّنة، لذا فإنّ الـدّرس الصّوتيّ الحديث يعدُّ الأمثلة المشتملة على المقطع (ص ح ص ص) هي الّـتي تعـبر عن التقاء السّـاكـنين المرفوض في العربيّة، أمّا تلك الّتي تتضمّن المقطع (ص ح ح ص) فهـي لا تنتمـي لهـذه الظّاهـرة -كما سيأتي توضيحه في الفصـل الثانـي - كمـا أنّ التّـتابُع الصّوتيّ الّذي يتوالى فيه صـامتان ساكنان نحو (بَكْرْ) في حالـة الوقـف يعـادل المقطـع (ص ح ص ص) لكـنّه لـيس مرفوضـاً لكونه غير مشتمل على ثلاثة صوامت غير مفصولة بصائت كما في المثال (نِعْمّا).

وأيـاً مـا كـان الأمـر فـإنّني أرغـب في تحلـيل كـلام الأسـلاف تحليلاً علميّاً يوصلني إلى فهم ما أرادوا مستنيرةً بمعطيات الدرس الصّوتيّ الحديث.

ثانياً : مواضع التقاء السّاكنين بين القدامى والمحدثين.

يقـول اللّغويّـون القـدماء إنّ الـتقاء السّـاكنين لا يجـوز بل هو غير ممكن في الوصـل إلاّ إذا كـان أوّل السّـاكنين حرف مدّ أو لين والثّاني مدغماً نحو: (شابّة) كمـا يجـوز في نحـو: آلحـسن عندك؟ و آيمن الله يمنيك؟ إذ يلتقي ساكنان أوّلهما المدّ المـبدل مـن همـزة الوصـل والثّانـي اللاّم السّاكنة في الحسـن والياء السّاكنة في ايمن وهـذا جائز، وفي نحو لاها الله، وشذّ نحو: (الْتَقَتْ حَلْقَتا الْبِطان)[2] أمّا في الوقف

---

(1) الزجاجي : الإيضاح في علل النّحو، تحقيق د. مازن المبارك، نشر مكتبة دار العروبة، القاهرة، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر 1378 هـ - 1959 م ص 70.

(2) ومعنى هذا المثل أن يغذ الرجل هارباً في السير فيضطرب حزام رحله ويتأخر حتّى يلتقي عروتاه، وهو لا يقدر فرقاً أن ينزل فيشدّه، يضرب في تناهي الشّرّ الزمخشري :المستقصى في أمثال العرب،دار الكتاب العلمية ،بيروت ،لبنان ط 1397،2 هـ - 1977 م،1/ 306 ،وينظر ابن منظور في اللّسان مادة (بطن).

فإنّ التقاء السّاكنين جائز مطلقاً؛ أي سواء أكان أوّلهما حرف مدّ أم كان حرفاً صحيحاً، ويجوز التقاء السّاكنين أيضاً في نحو: ميمْ، قافْ، عينْ عند تهجيها[1].

هذا تصوّر القدماء بشكل عام للمواضع الّتي يُسمح فيها بالتقاء السّاكنين، أمّا المحدثون فقد اعتمدوا بعض هذه المواضع واتّفقوا في مجمع اللّغة العربيّة على أنّها ثلاثة مواضع، أوّلها: إذا كان السّاكنان في كلمة وكان السّاكن الأوّل حرف مدّ والثّاني مدغماً، نحو: خاصّ، عامّ. أمّا الثّاني فهو ما قُصد سرده من حروف الهجاء نحو (نون، قاف، ميم)، والموضع الثّالث: ما وقف عليه من الكلام نحو: سماءْ، مسكينْ، محرومْ[2]؛ وقد أضاف المحدثون موضعاً آخر يسمح فيه بالتقاء السّاكنين لدفع اللّبس وذلك في الاسم المنقوص أو الاسم الصحيح إذا جُمعا جمعَ مذكّرٍ سالماً وأُضيفا إلى اسم مُحلّى بال في حالتي الرّفع والجرّ وذلك نحو: اجتمع محاميّ بمحامي الخصم، أو اجتمع ممثلو العراق بممثلي الأردن وقد كانت هذه الإضافة منَ اقتراح الدكتور أحمد حسن الزّيّات[3]، وقد وافق المجمع على هذا الاقتراح ونتج عن ذلك القرار الآتي: لا حرج على من يدفع اللّبس بمدّ عند التقاء السّاكنين مثل قولهم اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن[4] واللّبس كامن في أنّ السّامع لا يدري أقصد المتكلّم إفراد المندوب أم جمعه.

ولا يخفى أنّ السّاكن الأول في المواضع الثّلاثة والموضع المقترح أيضاً كان حرف مدّ، معنى هذا أنّ المجمع يرفض أيّ موضع آخر يلتقي فيه ساكنان لا يكون أوّلهما حرف مدّ، بل لا نجد السّاكن الأوّل صحيحاً أبداً حتّى في الأمثلة المستشهد بها في حالة الوقف.

وسأتناولُ في الأسطر القادمة هذه المواضعَ جميعاً بالتّحليل الصّوتيّ.

---

(1) الاستراباذي، شرح الرّضيّ على الشافية 2/ 211 . ابن يعيش، شرح المفصّل 9/ 123.
(2) مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مطبعة وزارة التربيّة والتّعليم، 1955م، 8 / 241 وما بعدها.
(3) المصدر نفسه، الصفحات نفسها.
(4) الموضع نفسه. الصفحة نفسها.

1. التقاء ساكنين أولهما حرف مدّ والثاني حرف مدغم :

إنّ أوّل ما يسترعي انتباهنا هو وصف حرف المدّ بالسكون، وقد قلت في الفصل التّمهيديّ إنّ اللّغويّين القدماء كانوا مقيّدين بفكرة الثّنائيّة الّتي تقسّم الأصوات (الحروف) إلى صنفين : فالصّوت إمّا أن يكون ساكناً وإمّا أن يكون متحرّكاً لا غير، ولتأكيد ذلك نتأمّلُ بعض النّصوص اللّغويّة في هذا الصّدد، كقول سيبويه: "وإذا التقى الحرفان المثلان اللّذان هما سواء متحرّكين وقبل الأوّل حرف مدّ، فإنّ الادغام حسن لأنّ حرف المدّ بمنزلة المتحرّك في الادغام، إلاّ تراهم في غير الانفصال قالوا : (رادٌّ وتمودّ الثوب وذلك قولك إنّ المال لّك وهم يظلمونّي وهما يظلمانّي وإنّتِ تظلمينّي، والبيان ههنا يزداد حسناً لسكون ما قبله"[1].

يتحدث سيبويه هنا عن جواز الإدغام في الحرفين المثلين إذا كان الأوّل من المدغمين حرف مدّ، ويعلّل ذلك بأنّ حرف المدّ بمنزلة المتحرّك، ثمّ يقول في آخر النصّ إنّ البيانَ (ترك الإدغام) أفضلُ لسكون ما قبل المدغم؛ أي لسكون الواو والألف والياء على التّرتيب في الأمثلة المذكورة في النصّ. فهو تارة يقول عن الصّائت الطّويل بأنّه بمنزلة المتحرّك، وتارة يقول أنّه ساكن ، وهذا ـ في نظري ـ اقتراب من حقيقة وصف هذه الأصوات. فقوله أنّه بمنزلة المتحرّك يعني أنّه حركة، وقوله أنّه ساكن يعني أنّه لا يقبل الحركة، وكون الصّوائت ساكنة عندهم ـ على هذا الأساس ـ هو الّذي جعل مثل هذه النّماذج الّتي تحتوي على هذا التّتابع الصّوتيّ (ص ح ح ص) تدخل في باب التقاء السّاكنين، إلاّ أنّهم وجدوا اختلافاً بين سكون الصّوائت وسكون الصّوامت، ممّا جعلهم يفرقون بين نوعي السّكون بتعبيرات مختلفة كقولهم إنّ المدّ بمنزلة الحركة ـ كما رأينا عند سيبويه ـ وكما نجده عند ابن جني في حديثه عن التقاء السّواكن في لغة العجم إذ يقول: "وذلك قولهم

---

(1) سيبويه، الكتاب 4/ 437.

(آرْدْ) للدّقيق و(ماسْتْ) للّبن فيجمعون بين ثلاثة سواكن، إلاّ أنّي لم أر ذلك إلاّ فيما كان ساكنه الأوّل ألفاً؛ وذلك أنّ الألف لمّا قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت (ماسْتْ) كأنها مسْتْ"[1].

فابن جني يلاحظ التّقارب بين الألف والحركة، ويؤكّد الحقيقة الّتي تقول إنّ الألف حركة طويلة عندما وازن بين الحركة الطّويلة في (ماسْتْ) والحركة القصيرة في (مَسْتْ) ، وذلك في تفسيره لمعنى سكون الألف و خفائها.

ويقول ابن جني في نصّ آخر "وتقول مع الإدغام شابّة ودابّة ويطيب بّكر ويسير رّاشد وتمودّ الثوب، وقد قوصّ زيدٌ بما عليه، أفلا ترى إلى زيادة الامتداد فيهنّ بوقوع الهمزة والمدغم بعدهنّ وهنّ في كلا الموضعين يسمّين حروفاً كوامل فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفاً صغاراً بأبعد في القياس منه"[2].

فلا فرق بين أن يقول ابن جني إنّ حروف المدّ حروف كوامل وإنّ الحركات حروف صغار وبين أن يقول الدّرس الصّوتيّ الحديث إنّ الأولى صوائت طويلة وإنّ الثانية صوائت قصيرة، فالملاحظة موجودة عند ابن جني - كما هو واضح - لكنّ التّعبير عنها هو الّذي اختلف، وقد كان هذا الوصف على المستوى التّشكيليّ وليس على المستوى الصّوتيّ فقط، وهو ما يخدم دراستنا لالتقاء السّاكنين عند الأسلاف وكيفيّة فهمهم لجوازه في هذه الحالة، فضلاً عن فهمهم للعلاقة بين أصوات المدّ والحركات كقول ابن جني : "اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين وهي الألف والياء والواو فكما أنّ هذه الحروف ثلاثةٌ فكذلك الحركات ثلاثة وهي الفتحة والكسرة والضّمّة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضّمّة بعض الواو وقد كان متقدمو النّحويّين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة

---

(1) ابن جني الخصائص 1/ 90-91.

(2) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب 1/ 18.

والكسرة الياء الصغيرة والضمّة الواو الصغيرة وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة [1]، بل إنّ ابن سينا يبيّن بوضوح أنّ الفرق بين حروف المدّ والحركات لا يعدو أن يكون فرقاً في الزّمن عندما يقول: "ولكنّي أعلم يقيناً أن الألف الممدّودة المصوّتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة ، وأنّ الفتحة تقع في أصغر الأزمنة الّتي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف وكذلك نسبة الواو المصوّتة إلى الضّمّة والياء المصوّتة إلى الكسرة [2].

ثمّ إن هناك أمراً آخر يلفت النّظر في هذا النّصّ هو أنّ ابن سينا استخدم مصطلح (المصوّتة) في التّعبير عن حروف المدّ، كما أنّه استخدم في مقابلها أيضاً مصطلح (الصّامتة) للتعبير عن أشباه الصّوامت أو الياء والواو غير المدّيتين في موضع آخر من كتابه[3]، كما استخدم ابن جني أيضاً وصف المصوّتة لحروف المدّ[4]، لكنه لم يستخدم الصّامتة كما فعل ابن سينا، وقد علّق الأب هنري فليش على هذا الأمر في دراسته (التّفكير الصّوتيّ عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب) فقال: إن "فكرة المصوّت الّتي يجب أن توضع في مقابل فكرة أخرى هي الصّامت لم تكن قد برزت فبقي الأمر في حدود التّسمية العامة (الحرف) [5].

وهذا الكلام صحيح مادام الحديث دائراً عن الفترة الّتي سبقت ابن جني (ت 392 هـ) إلاّ أنّنا عندما نعرف أنّ الفكرة موجودة عند ابن سينا (ت 428 هـ) بهذا الوضوح نترك التّعميم في هذه القضيّة لأن كتب التّراث يكمل بعضها بعضاً.

---

(1) ابن جني سرّ صناعة الإعراب، 1/ 17.

(2) ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسن الطيان، يحي مير علم، تقديم ومراجعة د. شاكر الفحام ،1، أحمد راتب النفاخ، ط 1ـ1403 هـ ـ1983م، ص 85.

(3) المصدر نفسه، ص 83،84.

(4) ابن جني، الخصائص 3/ 124.

(5) د. هنري فليش، التّفكير الصّوتيّ عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني ص 12.

هـذه هـي فكرة الجزئيّة بين الصّوائت الطّويلة والقصيرة الّتي نجدها بوضوح عـند اللّغـويّين القـدماء، وقـد رأينا تفـسيرها على المستوى الوظيفيّ عند ابن جني، وعـندما علّـل ابـن جـني جـواز الـتقاء السّـاكنين إن كان أوّلهما حرف مدّ والثّاني مـدغماً بأنّ المسوّغ هو المدّ إذ قال : "وأمّا سبب نعمتهنّ ووفائهنّ وتماديهنّ إذا وقع المشدّد بعـدهنّ فلأنّهـن - كمـا ترى - سواكن، وأوّل المثلين مع التّشديد ساكن، فـيجفو علـيهم أن يلتقـيَ السّاكنان حشواً في كلامهم ، فحيـنئذٍ ما ينهضون بالألف بقـوة الاعـتماد علـيها، فـيجعلون طـولها ووفـاء الـصّوت بها عوضاً ممّا كان يجب لالتقاء السّاكنين من تحريكها."[1]

فهـو لا يخـرج عنِ القاعدة الّتي تقول إنّ حرف المدّ ساكن فإن التقى بساكن - وهـو هـنا المـدغم - زيـد في حـرف المـدّ، وفي ذلـك تعـويض له عن التّحريك الـواجب إذا التقى ساكنان صحيحان، فكأنّ زيادة الحركة لابدّ منها، فإذا كان أوّل السّـاكنين حـرفاً صحيحاً يحرك فيخرج من طور السّكون إلى طور الحركة وإذا كان حـرف مـدّ زيـد في مـدّه فكانت الزّيادة تمكيناً له وتوصّلاً إلى النّطق بالسّاكن، فهم يتخيّلون هذه الصّوائت ساكنة لأنّها لا تقبل الحركة، ولا يمكن أن تشكلّ بضـمّة أو كـسـرة أو فـتحة - لأنّهـا في الواقع حركات - إلاّ أنّ اللّغويّين القدماء كان أمامهم خـياران فقـط (ساكن أو متحرّك) يطلق أيّ منهما على الحرف المكتوب أمامهم، فلم يكن في وسعهم - والحالة هذه - إلاّ أن يصفوا حرف المدّ بالسّكون.

ويعلّـل الرّضـيّ جواز وقوع حرف المدّ قبل المدغم بقوله: إنّ ذلك ممكن مـع حـروف العلّـة لأنّ هـذه الحـروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها بـبعض؛ وذلـك أنك تأخذ أبعاضها - أعني الحركات - فتنتظم بها بين الحروف ولولاها لم تتسق، فإذا كانت أبعاضها وهي الرّوابط وكانت إحداها وهي ساكنة

---

(1) ابن جني، الخصائص 3/ 126.

قبل ساكن آخر مددتها ومكّنت صوتك منها حتّى تصير ذات أجزاء فتتوصّل بجزئها الأخير إلى ربطها بالسّاكن الّذي بعدها ولذلك وجب المدّ التّام في أوّل مثل هذين السّاكنين"[1].

فحرف المدّ عنده ساكن، وقد لاقى ساكناً آخر هو أوّل المدغمين، ولمّا كان الرّضيّ يعتقد أنّ حرف المدّ مكوّن من أجزاء (حركات) فقد رأى أنّ الاستعانة بالجزء الأخير من حرف المدّ ـ وهو حركة ـ هو ما حدث من أجل تلافي التقاء السّاكنين.

ومع كلّ هذا التّفصيل في وصف حروف المدّ ومعرفة العلاقة بينها وبين الحركات إلاّ أنّ ذلك لم يصل إلى درجة إخراج النّموذج الّذي يصدق عليه ـ أو على جزء منه ـ المقطع (ص ح ح ص) من باب التقاء السّاكنين، والسّبب في ذلك هو التّشابه بين المقطعين (ص ح ح ص) كما سأوضح في الفصل الثّاني[2].

كما نلاحظ أمراً آخر في هذا النّصّ وهو إدراك الرّضيّ حقيقة كون حروف المدّ روابط بين الحروف الصحيحة كالحركات القصيرة تماما، على عكس ما رأى أحد الباحثين المحدثين من أنّ اللّغويّين القدماء كانوا متأثرين بالخطّ والكتابة فلم يقولوا بوجود صوت (صائت قصير) بين الصّوامت في مثل فَعَلَ بينما يرون الفصل بين الفاء والعين في نحو (فاعِل) بالألف، فاللّغويّون القدماء في نظر بعض الباحثين المحدثين لا يدركون أنّ الفرق بين المثالين هو أنّ بعد الفاء في الأوّل حركة قصيرة وفي الثّاني حركة طويلة [3]، إلاّ أنّ كلام الرّضيّ يثبت أنّهم ـ وإن تأثّروا بالرّسم الكتابيّ ـ فقد كانوا يدركون الحقيقة الصّوتيّة لهذه الأصوات، وذلك من خلال وجودها في السّياق الصّوتيّ.

---

(1) الاستراباذي، شرح الرّضيّ على الشافية، 2/ 211.

(2) ينظر ص 173ـ174 من هذا البحث.

(3) د.برجشتراسر، التّطوّر النّحويّ، ص 53.

ويقـول ابـن يعـيش في تعليـل جواز التقاء ساكنين أولهما حرف مدّ والثّاني مدغم : إنّ حرف المدّ يقوم مقام الحركة[1]، ولا يخفي أنّ ابن يعيش هنا يكاد يقول إنّ حـرف المدّ حركة، ثمّ يقول إنّ السّاكن المدغم يجري مجرى المتحرّك لأنّ اللّسـان يـرتفع بهمـا دفعـة واحـدة[2] ، ولا أظنّ أنّ في إمكان أحد تجاهل هذه المجاذبة بين السّاكن والمتحرّك، ممّا يؤكّد رسوخ فكرة الثّنائيّة في أذهان الأسلاف كما قلنا سابقاً في تحديد مفهوم السّاكن والمتحرّك.

إلاّ أنّ ابن يعيش مادام قد أتى بالمسوّغ للسّاكن الأوّل ـ إذا سلّمنا جدلاً أنّه ساكن ـ وقال إنّه يقوم مقام الحركة فلم يَعُدْ هناك داعٍ لإيجاد مسوّغ للسّاكن الثّاني (المدغم) كي يقول عنه هو الآخر أنّه يجري مجرى المتحرّك، فكون المدغم في حكم المتحرّك لا يقدّم ولا يؤخّر شيئاً مادام قد أتى بالمسوّغ الأوّل ؛ لأنّ الرّفض إنّما هو لالتقاء السّاكنين وليس لالتقاء المتحرّك بما هو ساكن.

علـى أنّ واقـع الأمـر مخالف لما رآه الأسلاف ؛ لأنّ التقاء صـوت المدّ بالمدغم ينتج عـنه تكـوّن المقطـع الـصّوتيّ (ص ح ح ص) وهـو لا يُعـدُّ مـن قبيل التقاء السّـاكنين ـ كمـا قلـنا غير مرّة ـ لذا فإنّ الّذي ينبغي أن يقال عن نحو شابّة أو دابّة هو أنّها نماذج للمقطع (ص ح ح ص) وليـست نماذج يسمح فيها بالتقاء السّاكنين.

ومـن تـبعات هذه القضيّة ـ أعني كون المقطع (ص ح ح ص) من قبيل الـتقاء الـسّاكنين عـند القدماء ـ أنّهم جعلوا زيادة المدّ لالتقاء السّاكنين في قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[3] على سبيل المثال، إلاّ أنّ سبب المدّ في الحقيقة ليس لالتقاء السّاكنين، إنّما هو " الحرص على صوت اللّين وطوله

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 122.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

(3) آية 7 من سورة الفاتحة، ينظر ابن الجزري، النّشر (باب المدّ)، 1/ 313، 314.

لئلاّ يتأثر بمجاورة الإدغام لأنّ طبيعة اللّغة العربيّة ونسجها تستلزم قصر أصوات اللّين الطّويلة حين يليها صوتان ساكنان؛ فحرصاً على صوت اللّين وإبقاءً على ما فيه من طول بولغ في طوله لئلاّ تصيبه تلك الظّاهرة الّتي شاعت في اللّهجات العربيّة قديمها وحديثها من ميل صوت اللّين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان[1].

بل إنّ علماء التّجويد يرون أنّ زيادة المدّ ليست حرصاً على طول صوت المدّ فحسب بل حرصاً على المشدّد أيضاً، "فإذا وقع المشدّد بعد ألف وجب أن يبيّن بياناً ظاهراً قبله مدّ مشبع نحو الطّامّة، ولا الضّالّين، آمّين، والصّاخّة، ودابّة وشبهه فيتمكن التّشديد بتمكن المدّ وبإشباع المدّ يتمكّن التّشديد وإذا أخللت بأحدهما أخللت بالآخر فلا بدّ منهما جميعاً، أعني المدّ والتّشديد البالغ[2].

وإذا أردنا أن نحلّل هذا الكلام صوتياً، فإنّنا ننظر أوّلاً إلى طبيعة هذا السّياق الصّوتيّ، فهو توالي نوعين من المدّ: مدّ للصّائت ومدّ للصّامت، مثال ذلك: (الطّامّة)؛ فعند النّطق بالألف بعد الطّاء تتهيّأ أعضاء النّطق لإنتاج فتحة قصيرة إلاّ أنّ زمن تدفّق تيار الهواء يستمرّ مدّة أطول من الزّمن الّذي تستغرقه الفتحة القصيرة ممّا ينتج الفتحة الطّويلة (الألف)[3]، أمّا عند نطق صوت(الميم المشدّدة) فإنّ أعضاء النّطق تتهيّأ لإنتاج الميم وهو صوت شفويّ أنفيّ مجهور لا هو بالشّديد ولا بالرّخو[4]، يتكوّن عن طريق قفل مجرى الهواء قفلاً تامّا بانطباق الشّفتين على بعضهما انطباقاً تامّا ويطول هذا الانطباق مدّة أطول ممّا لو كان

---

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 159.

(2) مكيّ بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة، ص 226.

(3) د. سلمان العانيّ، التّشكيل الصّوتيّ في اللّغة العربيّة، ص 38_39،115_116.

(4) د. إبراهيم أنيس، ينظر الأصوات اللّغويّة، ص 45_46.

صوت الميم مفرداً (ليس مشدّداً) كما تطول مدّة مرور الهواء في التّجويف الأنفيّ ثمّ يحصل الانفصال بين الشّفتين ممّا يكوّن صوت الميم المشدّد(الطّويل)[1].

ومن هنا نفهم لِمَ كان علماء التّجويد يصرّون على إشباع المدّ قبل المدغم، وتمكين التّشديد أيضاً في الحرف المشدّد كي يحتفظ كلا الصّوتين (الصّائت الطّويل، الصّامت الطّويل) بصفة الطّول الّتي يتميّزان بها.

2. التقاء ساكنين أولهما حرف لين (شبه صائت) والثاني مدغم:

قلنا فيما سبق إنّ اللّغويّين القدماء يرون أنّ التقاء السّاكنين جائز إن كان أوّلهما حرف مدّ أو لين والثّاني مدغماً ويمثّلون لهذا بنحو: الضّالّين وخويْصّة تصغير خاصّة على التّرتيب، إلاّ أنّ مثال الضّالّين - كما سبق إيضاحه - لا تصدُق عليه ظاهرة التقاء السّاكنين لأنّ التّتابع (ضَ لْ) هو عبارة عن المقطع (ص ح ح ص) وليس المقطع (ص ح ص ص)، بينما المثال الثّاني (خويْصّة) يصدق عليه المقطع (ص ح ص ص) المتمثّل في التّتابع: (وَ يْ صْ) ممّا يدلّ على تحقّق التقاء ساكنين أوّلهما الياء السّاكنة وثانيهما الصّاد السّاكنة (المدغمة)، لكنّ الفصل لا يبدو واضحاً في نصوص اللّغويّين القدماء بين المدّ واللّين، وذلك إنّما يرجع إلى عدم وضوح الطبيعة الصّوتيّة للصّائت وشبه الصّائت لكي يمتاز أحدهما عن الآخر، غير أنّ قليلاً من التّأمّل في بعض تلك النّصوص يبيّن لنا وجود التّفريق في أذهان الأسلاف بين هذه الأصوات، يقول سيبويه في باب تصغير المضعّف: "وذلك قولك في مدَقّ مديْقّ وفي أصمّ أُصَيْمٌّ ولا تُغيّر الإدغام عن حاله كما أنّك إذا كسرت مدَقّاً للجمع قلت مدَاقّ ، ولو كسّرت أصمّ على عدة حروفه كما تكسّر أجدلاً فتقول أجادل لقلت : أصامّ فإنّما أجريت التّحقير على ذلك ، وجاز أن يكون الحرف المدغم بعد الياء السّاكنة كما كان ذلك بعد الألف الّتي في الجمع"[2].

---

(1) د. سلمان العاني، التّشكيل الصّوتي، ص 119.

(2) سيبويه، الكتاب 3/ 418.

فقد أجاز سيبويهِ وقوع ياء التّصغير السّاكنة قبل المدغم في التّصغير وقاس ذلك على جواز وقوع الألف بعد المدغم في الجمع، وهذا القياس هو الّذي فتح باب الجدل بين الباحثين المحدثين حول ما يقصده سيبويهِ من وراء هذا القياس ، فهل يرى أنّ الياء هنا صائت شأنها شأن الألف؟ والأمر الآخر - الّذي يُعدُّ نتيجة للأوّل - هل هذا التّتابع الّذي نجده جزءاً من صيغة التّصغير في خويْصّة أو أصيْمّ هو مساوٍ للتّتابع الّذي نجده جزءاً من الضّالّين أو مدّاق، أعني أنّها جميعاً = ص ح ح ص ؟

لقد تناول عبد العزيز حليلي هذه المسألة بالتّحليل ، ورأى أنّ سيبويهِ - في هذا النّصّ - يجعل الياء في التّصغير كالف المدّ في جمع التّكسير، وهكذا يكون تقطيع التّصغير والجمع كالآتي :

1. (مُداقٌّ) mu / daq / qun.

2. (مُدَيْقٌّ) mu / dayq / qun.

ورأى أنّ التّقطيع يثبت أنّهما متساويان ومتوازيان ومن ثمّ فإنّ المتتالية (...ay...) في مثل مديّقّ تتحوّل إلى فتحة طويلة عندما تكون متلوّة بصحيح مدغم، ويستند في إثبات ذلك إلى طبيعة الصّوت الممال وأسباب ظهوره في اللّغة العربيّة، وما قرره سيبويهِ في موضع آخر من كتابه من أنّ المدغم لا يأتي قبله ساكن إلاّ إذا كان ألفاً أو حرف لين كالألف، وذلك نحو تمودّ الثوب وتضربيّني أو أُصَيْمّ[1].

ولا أدري كيف تتحوّل الياء إلى فتحة طويلة إذا وقعت قبل المدغم؟ وهل معنى هذا أنّ الصّيغتين: صيغة التّصغير (مُدَيْقّ) وصيغة الجمع (مدّاقّ) أصبحتا بصورة واحدة؟ إذن كيف نفرق بين الصّيغتين؟ وهل اختفت ياء التّصغير تماما؟ إنّها إن اختفت ينتفي الغرض الّذي من أجله اجتُلِبتْ ألا وهو التّصغير .

---

(1) عبدالعزيز حليلي: البنية المقطعية ص 53، وينظر سيبويه، الكتاب، 3/ 525 .

منَ الواضح أنّ الباحث قد اعتمد في تحليله هذا على نطقه الشّخصيّ لصيغة التّصغير: مُدَيْقٌ أو أُصيْمّ أوما شابههما، فعند نطق المتوالية (يْ) ضمن السّلسلة الصّوتيّة (ص ح ص ص) يحصل طغيان الصّوت الأوضح سمعيّاً - وهو قمّة المقطع ونواته - على بقية الأصوات، والقمّة هنا الفتحة، بينما ينخفض الوضوح السمعي على خاتمة المقطع بطبيعة الحال[1]، والياء السّاكنة هنا جزء من ختام المقطع ، لذا فإنّ الباحث تصوّر أنّ الياء قد تحوّلت إلى الألف في حين أنّ الوضوحَ السّمعيّ للفتحة هو الّذي أثر على الياء فصارت الأخيرة أقلّ إسماعاً، لكنّها لم تتحوّل إلى ألف ولم تختف، لأنّ وجودها ضروريٌّ لتحقيق وظيفة التّصغير.

أمّا استشهاده بكلام سيبويه عن المدغم قبله حرف مدّ أو لين في قوله: "وليس حرف ساكن في هذه الصّفة إلاّ بعد ألفٍ أو حرف لين كالألف و ذلك نحو: تمودّ الثّوب وتضربيِنّي تريد المرأة، وتكون في ياء أُصَيْمّ وليس مثل هذه الواو والياء لأنّ حركة ما قبلهنّ منهنّ، كما أنّ ما قبل الألف مفتوح، وقد أجازوه في مثل ياء أُصَيْمّ لأنّه حرف لين[2]".

فسيبويه يُفرّق بين الياء السّاكنة الّتي للتّصغير وبين الصّوائت سواء أكانت ألفاً أم واواً أم ياءً من خلال عدة إشارات :

أوّلاً: قوله إنّ حرف اللّين الّذي كالألف هو الواو المدّيّة في تُمودّ والياء المدّيّة في تضربيِنّي.

ثانياً: إتيانه بمثال التّصغير تنويهاً منه إلى وجود اختلاف بين الياء السّاكنة الّتي للتّصغير، وما سبق أن أورده من حروف المدّ واللّين، ويؤكّد ذلك بقوله: وليست مثل هذه الواو والياء...إلخ.

---

(1) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص 291.

(2) سيبويه، الكتاب، 3/ 525.

ثالثاً: إشارته في آخر النّصّ إلى جواز السّاكن قبل المدغم إذا كان حرف لين ساكن (ياء التّصغير) ولنا أن نفهم بمفهوم المخالفة أنّ هذا الأمرَ ممتنع في غير حرف اللّين السّاكن هذا، أي في الصّوامت الأخرى السّاكنة ممّا يدلّ على أنّها – في نظر سيبويه – من زمرة واحدة أي الصّوامت.

ولكنّ الباحث كان يريد أن ينفيَ وجود المقطع (ص ح ص ص) في اللُّغة العربيّة من خلال استبعاد كلّ مثال يصلح شاهداً على وجوده، ولهذا نفى كون الياء قبل المدغم في تصغير المضعّف مُحقّقة في سياقها لأحد السّاكنين في المقطع (ص ح ص ص) لأنّها قد تحولت إلى حرف مدّ، بمعنى أنّ المقطع الّذي توجد فيه هو (ص ح ح ص)،لأنّه يستشهد بكلام ابن منظور أيضاً في حديثه عن تصغير دابّة إلى دويْبّة إذ قال إنّ الياء ساكنة وفيها إشمام من الكسر وكذلك ياء التّصغير إذا جاء بعدها حرف مثقّل في كلّ شيء [1].

وقد بنى الباحث على كلام ابن منظور هذا أنّ العرب كانت تحرك ياء التّصغير بحركة بين بين تفسيراً لما عبّر عنه ابن منظور بالإشمام ، لكن كيف يمكننا أنْ نوفّق بين هذا الوصف لكيفيّة نطق ياء التّصغير في دويْبّة وبين ما سبق أن حللّه الباحث من كلام سيبويه عندما قال إنّ الياء في مُدَيْقّ تتحول إلى فتحة طويلة حال وقوعها قبل مدغم؟ وهل هما لغتان مختلفتان للعرب؟

وأخيراً يصل الباحث إلى نتيجة مفادها: "استحالة الجمع في كلّ رواتب السّلسلة الكلاميّة بين صامتين ساكنين مهما كان السّياق الصّوتيّ" [2].

كلّ هذه الأمور مردُّها فهم نصوص القدماء بطريقة لا أميل إليها، لأنّي أرى أنّ سيبويه عندما قاس ياء التّصغير على ألف المدّ أراد أنّهما يقعان في حيز

---

(1) عبد العزيز حليلي، البنية المقطعيّة، ص 53، اللّسان مادة (دبب).

(2) عبد العزيز حليلي، البنية المقطعية، ص 54.

السّاكن (غير المحرك) بالمفهوم الثّنائيّ الّذي أوضحته سابقاً، فكما أنّ ياء التّصغير لا تكون إلاّ ساكنةً فكذلك ألف المدّ لا تقبل الحركة، هذا فضلاً عن وجود دلائل لا تخفى على المتأمّل توحي بالتّفريق بين الصّائت وشبه الصّائت كما بيّنت سالفاً في تحليل نصّ سيبويه.

وثمّة نصّ آخر لسيبويه كان مثار الجدل بين بعض الباحثين المحدثين يقول فيه : "وإنْ شئت أخفيت في ثوب بُكر وكان بزنته متحرّكاً وإنْ أسكنت جاز لأنّ فيهما مدّاً وليناً - وإن لم يبلغا الألف - كما قالوا ذلك في غير المنفصل نحو قولهم أُصَيْمّ، فياء التّحقير لا تحرّك لأنّها نظيرة الألف في مفاعل ومفاعيل"[1].

يناقش سيبويه في هذا النّصّ قضية الإدغام، ويرى أنّ إسكان الياء هنا جائز على الرّغم من أنّ الّذي قبلها ساكن وهو الواو ممّا يؤدي إلى التقاء ساكنين، لكن لمّا كانت الواوُ فيها بعض المدّ الّذي لا يبلغ مدّ الألف فقد سُمح بالتقاء السّاكنين، كذلك الحال مع الياء السّاكنة في تصغير أصمّ إلى أُصَيْمّ.

إلاّ أنّ د.عبد الصّبور شاهين يرى أنّ (اوْ) في ثَوْب و (ايْ) في جَيْب هما مصوّتان مزدوجان؛ وذلك بالنّظر إلى النّاحية الوظيفيّة التّشكيليّة لهما، إذ يقول إنّ "ايْ و اوْ فهما هنا نفس المعاملة الّتي للمصوّت الطّويل (ā) وهي معاملة عنصر مصوّت إذ إنّ الواو أو الياء - في الواقع - لا يمكن أن يعدّا سوى عنصر ثانٍ لمصوّت مزدوج حقيقيّ ومحال أن يعتبرا في هذا الموقع صوامت مطلقاً إذ يتكوّن حينئذٍ نوع من المجموعات غير المستساغة في اللّغة العربيّة الفصحى"[2].

فالواو والياء إذا كانا ساكنين بعد فتحة فإنّهما يُعدّان مصوّتين مزدوجين وهما يعاملان معاملة الصّوائت، وإلاّ تكوّن تابع غير مستساغ في اللّغة العربيّة

---

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 441.

(2) د. عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم الحديث، ص 44.

وهـو توالـي سـاكنين كما يرى د.عبد الصّبور شاهين في تفسيره التّناظر بين الياء أو الواو وبين الألف في نصّ سيبويه سالف الذّكر.

لكـن ينبغـي أوّلاً أن ننظـر إلى طبيعة المـصوّت المزدوج أو المـركّب ـ كما يـسمّيه بعـض الباحثين ـ وإلى الفرق بينه وبين المصوّت البسيط، يقول د. السّعران إنّ الـصّائت البـسيط يـتكوّن بـأن تظـلّ أعـضاء الـنّطق في موضـعها الخـاصّ مدّةً ملحـوظة مـن الـزّمن بيـنما يتكوّن الصّائت المركّب بأن يحصل ارتباط بين صوتين صـائتين ينـطلقان بحـيث يكوّنان مقطعاً واحداً لا مقطعين، وهذا فرق جوهريٌّ بين الـصّائت المركّب والصّائت البسيط ؛ وذلك لأنّ الصّائت المركّب يتكوّن من مقطع واحـد، فهـو صوتٌ انزلاقيٌّ (انتقاليّ) ويحدث هذا الانزلاق من الصّائت الأوّل إلى الـصّائت الثّانـي بدفعـة واحـدة مـن الـنّفَس، فإن تمّ بأكثر من دفعة واحدة من الـنّفَس فـإن الـسّامع يـسمع مقطعـين متواليين لا مقطعاً واحداً، وقد يكون أحد طـرفي المـزدوج أكثـر جهـارة ووضـوحاً في السّمع وفي هذه الحالة يسمّى الصّائت المـركّب هابطـاً، أمّـا إذا كـان طـرفه الثّانـي هـو الأوضـح (الأبـرز) فإنّه يُـسمّى صاعداً[1].

إنّ هـذا الوصفَ الصّوتيَّ للصّائت المزدوج يبدو لي منطبقاً على ما أراد أن يـصف بـه د.عـبد الـصّبور شاهين التّابع (يْ) و (وْ) حيث يمكن أن نـسمّيَ أيّاً مـنهما مـصوّتاً مـزدوجاً هابطـاً، لكـنّ هـذا الكـلامَ يـتعارض مع حقيقةٍ لا يمكن إنكارهـا وهـي كـون الـواو والياء هنا يسلكان سـلوك الصّوامت في كونهما يُعدّان أصلاً من أصول الكلمة[2]، إلاّ أنّ د.عبد الصّبور شاهين يرفض كون أيٍّ من الواو

---

(1) د. محمود السّعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النّهضة العربيّة للطباعة والنّشر (بيروت)، (د.ت)، ص 185ـ186، وينظر دراسة الصّوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، ص 139.

(2) د. حسن ظاظا، كلام العرب من قضايا اللّغة العربيّة، ص 34. وينظر د. كمال بشر، علم اللّغة العام (الأصوات)، ص 83ـ84.

والـياء من الصّوامت؛ لأنّنا بهذا لا نستطيع تسويغ تطوّرها إلى حركة في مثل يَوْم، بَيْت في بعـض اللّهجات العامية، فمن المسَلّم - لديه- أنّ (aw–ay) وهما ح + ح قـد تطوّرا إلى ح طويلة ولو كانا (ح + ص) لما أمكن القول باندماج العنصرين المتضاربين وتحوّلهما إلى حركة طويلة في اللّهجة العاميّة[1].

غـير أنّ الواقـع الـصّوتيّ لا يقـول بوجـود تـضارب بين الطبيعة الصّوتيّة للواو أو الياء السّاكنة وبين الفتحة إذا ما عددنا الواو والياء هنا من الصّوامت أو أشـباه الـصّوامت؛ لوجـود تقـارب صـوتيٍّ بينهما وبين الفتحة حتّى مع كونهما شـبهي صـائتين ممّـا يـسوّغ هذا التّطوّرَ اللّهجيَّ؛ فالواو والياء إذا كانا يتّفقان مع الصّوامت في بعض الأمور فإنّهما يختلفان عنها في أمور أخرى تجعلهما أقرب إلى الصّوائت والحركات - كما سنبيّن - بل إنّ بعض الباحثين يعدّهما من الحركات بـصفة خالصة[2]، وهذا الرّأيُ-على تطرفه - يبيّن التّقارب الصّوتيَّ بينهما وبين الـصّوائت لكنّنا لا نستطيع أن ننفيَ كونهما قريبي الشّبه بالصّوامت لسببين: فأمّا الأوّل فكـونهما يـدخلان في تركيب الجذر اللّغويّ للكلمة - كما أشرت - وأمّا الثّانـي فلطبيعـتهما الـصّوتيّة، فقـد دلّت التّجارب الدّقيقة على أنّنا نسمع للواو والياء نوعاً ضعيفاً منَ الحفيف؛ في نحو: بَيْت ويَوْم، ممّا يجعلهما يدخلان في إطار الـصّوامت[3]، وهـذا مـا يـراه د. إبـراهيم أنيس الّـذي يقـول في بيان طبيعتهما الـصّوتيّة إنّهما "صوتان انتقاليّان، فالياء تتكوّن من موضع صوت اللّين (i) ثمّ تنتقل بسرعة إلى موضع صوت آخر من أصوات اللّين وكذلك الواو يبدأ تكوّنها من موضع صوت اللّين (u)، ثمّ ينتقل بسرعة إلى موضع صوت لين آخر، فكلّ مـنَ الـياء والـواو صـوتٌ انتقالـيٌّ، ومن أجل هذه الطبيعة الانتقاليّة ولقصرهما

---

(1) د. عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، ص 47.

(2) د.برجشتراسر، التطور النّحوي، ص 46.

(3) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص42.

وقلّة وضوحهما في السّمع إذا قيسا بأصوات اللّين أمكن أن يُعدّا من الأصوات السّاكنة[1].

ويقول د. حسن ظاظا إنّ المصوّتات المزدوجة "غير موجودة في اللّغة العربيّة بل الموجود هو حروف اللّين، وهي صوامت لا حركات سواءٌ أجاءت ساكنة مثل قَوْل وبَيْع أو متحرّكة مثل عواقب وهياكل"[2].

على أنّ هناك من يرى أنّ المزدوج هو عبارة عن "علّة + نصف علّة، ويقوم نصف العلّة في هذه الحالة بوظيفة الصّوت الصّامت"[3] فإن سلّمنا بوجود مزدوج في اللّغة العربيّة فهو على هذه الصّورة.

فلا مناص -إذن - من الإقرار بأنّ الواوَ في ثوب بَكر والياءَ في جيب بَكر شبها صائتين يقومان بوظيفة الصّوامت، ولكنّ هل هذا يعني أنّ المثالين يحتويان على المقطع (ص ح ص ص)؟

إنّ التقاء السّاكنين أمر صعب في النّطق لكنّه يُستاغ إذا كان أوّل السّاكنين صوت لين، وذلك إنّما يرجع إلى طبيعة شبه الصّائت لأنّه يتّصف باللّين والاتّساع في المخرج ممّا يجعله انسيابيّاً في النّطق قريباً من الصّوائت الّتي تساعد على ربط الصّوامت وتسهل الانتقال من صوت لآخر في النّطق، ولذلك كان شبه الصّائت القريب من الصّائت من النّاحية الصّوتيّة قريباً من أداء هذه الوظيفة، فإذا ما كان شبه الصّائت ساكناً وجاوره ساكن في السّياق الصّوتيّ فإنّ ما بيّنتُ من طبيعة شبه الصّائت يخفّف من وطأة الصّعوبة في النّطق ويهوّن من المشقّة النّاتجة عن توالي السّواكن، يقول مكيّ بن أبي طالب في وصف حروف اللّين "وإنّما سمّين بحروف

---

(1) إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية، ص 43.

(2) د. حسن ظاظا، كلام العرب من قضايا اللّغة العربيّة، ص 37.

(3) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص 140.

اللّين لأنهنّ يخرجن منَ اللفظ في لين من غير كلفة على اللّسان واللّهوات بخلاف سائر الحروف وإنّما ينسللن بين الحروف عند النّطق بهنّ انسلالا بغير تكلّف »[1].

وممّا يُسهّل نطق هذا التتابُع كون السّاكن الثّاني مدغماً في الأمثلة السّابقة، إذ لا يتجاوز الأمر عند النّطق بالمدغم أن يكون إطالة مدّة إنتاج الصّوت في موضعه، فالتّضعيف في الدّرس الصّوتيّ ليس إلاّ إطالة الأصوات المتمادّة وقفل أطول في الوقفيّات[2].

وبذلك نصل إلى إثبات تكوّن المقطع (ص ح ص ص)الدّالّ على التقاء ساكنين أوّلهما شبه صائت في وسط السّلسلة الكلاميّة وذلك ضمن الصّيغ والتّراكيب المذكورة سالفاً.

3- التقاء الساكنين في الوقف :

يستلزم الوقف تسكين أواخر الكلمات المتحرّكة في الوصل إذا كانت حركاتهنّ إعراباً أو بناءً؛ لأنّ الوقف ضدّ الوصل، كما أنّ الوقف يعني التوقّف عنِ الحركة؛ أي أن تترك الحركة، كما يقال: وقفت عن كلامك أي تركته[3].

وقد يكون ما قبل الحرف الموقوف عليه حرفاً ساكناً أيضاً فيلتقي ساكنان في آخر الكلمة؛ وذلك نحو: (فَجْرْ، دِفْءْ، شَيْءْ، رَدّ) وهذا جائز عند معظم اللّغويّين القدماء[4]، ولم يفرّقوا – كعادتهم – بين أن يكون أوّل السّاكنين حرف

---

(1) مكيّ بن أبي طالب، الرّعاية لتجويد القراءة، ص 101.

(2) د. سلمان العانيّ، التّشكيل الصّوتيّ، ص 119، وينظر د. تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ص 300، و د. مالمبرج، علم الأصوات، ص 434، و أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص363.

(3) مكيّ بن أبي طالب، الرّعاية لتجويد القراءة، ص 171.

(4) قلت (معظم اللّغويّين) لأنّ هناك من يرفض التقاء ساكنين صامتين في كلّ الأحوال وهو الرّضيّ في شرحه على الشّافية، 2/ 211.

مدّ أو حرف لين ساكناً أو حرفاً صحيحاً ساكناً، فكلّها في نظرهم سواكن، وإذا تلاها ساكن موقوف عليه فقد التقى ساكنان، على الرّغم من عدم انطباق حالة التقاء حرف المدّ (الصّائت الطّويل) مع الحرف الصّحيح السّاكن (الصّامت السّاكن) على ما يعرف بالتقاء السّاكنين - وقد أوضحتُ ذلك سابقاً بالتّفصيل - غير أن أحد الباحثين المحدثين يرى أنّ التقاء السّاكنين الصّحيحين لا يجوز حتّى في حالة الوقف، وذلك في إطار رفضه وجود المقطع (ص ح ص ص) في اللّغة العربيّة[1]، وقد استند في رأيه هذا على عدّة نصوص للأسلاف رآها تؤيّد ما ذهب إليه، أحدها لابن جني وثانيها للزّمخشريّ وثالثها لابن يعيش، وقد عرض من خلالها فكرته الّتي مفادها أنّ اللّغة العربيّة تتخلص من التقاء السّاكنين تلقائياً في الوقف وذلك من خلال إقحام (مُصوّت بين بين) بين السّاكنين، وتعتمد هذه الفكرة على إجراء يُتّبع في العربيّة إذا التقى ساكنان في الوقف وهو النّقل[2]، وذكر نصّ الزّمخشريّ الّذي يقول فيه : إنّ "بعض العرب يحوّل ضمّة الحرف الموقوف عليه وكسرته على السّاكن قبله "[3]؛ فكما تُنقل الحركة الأخيرة إلى الموقع السّابق لها في الوقف فكذلك يُقحم صائت سماه صائتاً بين بين إن التقى ساكنان في الوقف، وكما يُتجنّب التقاء السّاكنين عن طريق الإتباع فكذلك يوقف على الصّامت الأخير السّاكن بمُصوّت بين بين [4]، وقد استنتج ذلك أيضاً من حديث ابن جني في الخصائص الّذي أوضح فيه كيفيّة النّطق بكلمة ثلاثيّة وأثبت فيه "مفارقة حال السّاكن المحشوّ به لحال أوّل الحرف وآخره،

---

(1) عبد العزيز حليلي، البنية المقطعيّة، ص 49.

(2) سيأتي الحديث عنه في المبحث الأوّل من الفصل الثّالث من هذا البحث.

(3) الزّمخشريّ، المفصّل في علم العربيّة، وبذيله المفضل في شرح أبيات المفصل، محمد بدر الدين النعساني الحلبي، دار الجيل، بيروت، ط2، ص 338، عبد العزيز حليلي، البنية المقطعيّة، ص 49.

(4) عبد العزيز حليلي، البنية المقطعيّة، ص 49.

فصار الساكن المتوسط - لما ذكرنا[1] - كأنّه لا ساكن ولا متحرّك، وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده، وهو الغرض الّذي أريد منه وجئ به من أجله لأنّه لا يبلغ حركة ما قبله فيجفو تابع المتحرّكين، ولا سكون ما بعده فيفجأ بسكونه المتحرّك الّذي قبله فينقض عليه جهته وسمته "[2].

كما استنتج فكرة المُصوّت بين بين هذه من نصّ لابن يعيش يقول فيه : أعلم أنّه يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين لأنّ الوقف يُمَكِّن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلك مجرى الحركة لقوة الصّوت واستيعابه كما جرى المدّ في حروف المدّ مجرى الحركة "[3].

لقد فهم الباحث من هذين النّصّين أنّ هناك تخلّصاً تلقائيّاً منَ التقاء السّاكنين بوساطة مُصوّت بين بين يُنطق به بين السّاكنين في قول ابن جني: (فصار السّاكن المتوسط لا ساكن ولا متحرّك) أو يكون المُصوّت آخر الكلمة كما في قول ابن يعيش إنّ (الوقف يمكّن الحرف ويستوفي صوته ويوفره على الحرف الموقوف عليه فيجري ذلك مجرى الحركة).

على أنّ هذا الرّأي الّذي ذهب إليه الباحث يوافق إلى حدّ كبير ما ذهب إليه الرّضيّ في شرحه على الشّافية، فقد رفض التقاء السّاكنين الصّحيحين آخر الكلمة وزعم أنه مستحيل في النّطق إذ لابدّ من تحريك الأوّل منهما بكسرة مختلسة خفيفة حتّى يمكن النّطق بالثّاني ساكناً نحو عَمْرو وبَكْر[4] ؛ فما عبّر عنه الرّضيّ بالكسرة المختلسة الخفيفة هو ما أراده الباحث من تعبيره بالمُصوّت بين بين لكنّ الباحث وصفه صوتيًا بأنّه ليس بفتحة أو كسرة أو ضمّة وإنّما هو وسط بينهما جميعاً[5].

---

(1) يقصد كلامه السّابق، الخصائص 1/ 56-57.

(2) المصدر نفسه 1/ 58-59.

(3) عبد العزيز حليلي، البنية المقطعيّة، ص 50. وينظر ابن يعيش في شرح المفصل، ص 9 / 71.

(4) الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشّافية، 2/ 211.

(5) عبد العزيز حليلي، البنية المقطعيّة، ص 51.

في حين أنّ جمهور اللّغويّين القدماء قد اتّفقوا على جواز التقاء ساكنين صحيحين عند الوقف، ولم يقُلْ أحد منهم غير الرّضيّ - فيما أعلم - بوجود هذه الكسرة المختلسة، وإنّما أتوا بمسوّغات تدل على جواز التقاء السّاكنين، يقول ابن جني: إنّ "الحرف السّاكن ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه؛ وذلك لأنّ منَ الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صُوَيْتٌ ما من بعدها فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصُّويت"[1] إلى أن يقول: "وسبب ذلك عندي أنّك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النّطق بحرف آخر من بعده تلبّثت عليه ولم تسرع الانتقال عنه فقدرت بتلك اللُّبثة على إتباع ذلك الصّوت إيّاه، فأمّا إذا تأهّبت للنّطق بما بعده وتهيّأت له ونشمت فيه فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة الّتي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصُّويت، فيستهلك إدراجك إيّاه طرفاً من الصّوت الّذي كان الوقف يقرُّه عليه ويسوّغه إمدادك إيّاه به"[2].

لذلك جاز عندهم التقاء ساكنين صحيحين في الوقف، يقول ابن يعيش في تسويغ ذلك إنّ الوقف يسدّ مسدّ الحركة، "وإنّما سدّ الوقف مسدّ الحركة لأنّ الوقف يمكّن جرس ذلك الحرف ويوفر الصّوت عليه فيصير توفير الصّوت بمنزلة الحركة له"[3]، ولتوضيح ذلك يقول: "و ذلك أنّ تحريك الحرف يقلقله قبل التّمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الّذي منه حركته، ويؤيّد عندك ذلك أنّ حروف القلقلة وهي القاف والجيم والطّاء والباء والدّال لا تستطيع الوقوف عليها إلاّ بصوت وذلك لشدّة الحفز والضّغط"[4]، ويضيف إليها الحروف الأخرى نحو الزّاي والظّاء والذّال والصّاد، ويقول إنّ بعض العرب أشدّ تصويتاً من غيرهم[5]، ثمّ يؤكّد كلّ

---

(1) ابن جني، الخصائص، 1/ 57.
(2) المصدر نفسه، 1/ 57-58.
(3) ابن يعيش، شرح المفصّل، 9/ 121.
(4) المصدر نفسه الصفحة نفسها.
(5) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

ذلـك بقوله إنّ هذه الحروفَ متى أدرجتها وحرّكتها زال ذلك الصّوت لأنّ أخذك في صـوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأوّل صوتاً، فبان لـك بمـا ذكـرته أنّ الحرف الموقوف عليه أتمّ صوتاً وأقوى جرساً من المتحرّك فسدّ ذلك مسدّ الحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله [1].

لقـد استوقفتني هذه النّصوص جميعاً، وذلك لأنّها تشير إلى صفة صوتيّة تمتاز بها الأصوات بعضها عن بعض وهي صفة الوضوح السّمعيّ، فابن يعيش يقول: إنّ الوقـف يـسدّ مـسدّ الحـركة، بمعنـى أنّ الـصّامت الـسّاكن الموقـوف عليه يلتقي مع الـصّامت المصحوب بحركة (المحرّك) في صفة مشتركة عبّر عنها بجرس الحرف الّذي يوفـر الـصّوت عند الوقف على السّاكن، وقد أكّد هذا بقوله إنّ الحركة تُقْلِق الحرف وتجـتذبه نحـو جرس الحرف الّذي منه حركته، إنّ هذا الجرس الّذي يتحدّث عنه ابن يعيش – وتحدّث عـنه ابـن جـني قـبله [2]– هـو مـا يُعبّر عنه بالوضوح السّمعيّ في الـدّرس الـصّوتيّ الحديث [3] أو قوّة الإسماع، وهو ملمح تمييزيّ نجده أكثر بروزاً في الـصّوائت عنه في الـصّوامت [4]، لـذا يكـون الـصّامت المحرّك (المصحوب بحركة) أوضـح في الـسّمع مـن ذلـك الّـذي يخلـو مـنها، ومـن هـنا كان البحث عن وسيلة لتوضـيح أحـد الـسّاكنين الملتقيين في الوقف، فيكون سلوك النّاطق حينها متّجهاً نحو إبـراز أحـدهما وتوضـيحه في الـسّمع، ممـا ينـشأ عـن ذلـك مـا عبّـر عـنه ابن جني بالـصُّويت، وهو ما سمّاه ابن يعيش بالجرس، ومن ثمّ عدّوه مسـوّغاً لالتقاء ساكنين صـحيحين في الوقـف، لأنّ الصّامت السّاكن الموقوف عليه أو الّذي قبله المصحوب بذلك الصُّويت أو الجرس يصبح مقارباً في الوضوح السّمعيّ للصّامت المحرّك.

---

(1) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(2) ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 1/ 26_27.

(3) ينظر سمير شريف ستيتية، ظاهرة الوضوح السّمعيّ (جهاز مبتكر لقياسها) مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، سلسلة الآداب واللّغويات، 1988م م6، ع1، ص 59_71.

(4) د.أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص 288.

ولـو تمعّـنا في حقـيقة ما أسموه بالصُّويت أو الجرس لوجدنا أنّه في الواقع عـبارة عـن زيـادة القـوّة النَّفَـسَيَّة الّـتي تـؤدّي إلى الوضـوح والعلوّ في الصّامت السّـاكن.[1]

عـدا ذلك، فإنّ التّجارب الصّوتيّة الحديثة قد دلّت على أنّ المقطع الكبير (المديـد) ـ سـواء أكان (ص ح ص ص) أو (ص ح ح ص) ـ يكون النّبر واقعـاً عليه إن كان في آخر الكلمة، وذلك نحو يستقرّ ، ونستعينْ على التّرتيب، وهـو النّـبر الأوّليّ أو الأساسـيّ:(**primary**)، وكذلك الحال إن كان منَ النّوع أحـاديّ المقطـع نحـو: فَهْـمْ = ص ح ص ص أو قالْ = ص ح ح ص[2]، ومن ضـمن العـوامل المؤثّـرة في النّـبر الوضـوح الـسّمعيّ والطّـول والعلوّ و جهارة الصّوت[3].

فكـلّ هـذه الأمور مجتمعة تدلّ على أنّ الوضوح الـسّمعيّ للصّامت السّاكن عـند الوقـف عليه يعوّض الحركة، لاسيما إن كان ما قبله ساكناً أيضاً، فيغني ذلك عـنِ اجتلاب الحركة لالتقاء السّاكنين، ثمّ إنّ هذه الحالة خاصّة بالوقف ولا نجدها في الـدَّرْج أو الوصـل لأنّ ذلـك (التلبّـث) علـى حدّ تعبير ابن جني وهو ـ كما قلـت يعـني زيـادة القوّة النّفسيّة ـ لا يوجد في الوصل لأنّ الانتقال من صوت إلى آخـر لا يُمكّـن الـنّاطق من ذلك التلبّث، ومن ثمّ يُضعَف القوّة النّفسيّة للصّوت، ولهذا جاز التقاء السّاكنين وقفاً.

أمـا إذا كـان الوقـف علـى مشدّد (مدغم) نحو: مُـسْتمِرّ، مُعَدّ فإنّ الأسلاف يرون أنّ الأمر يختلف قليلاً عنِ الوقف على ساكنين منفصلين نحو: فَجْرْ، وقد فصّل

---

(1) د. محمود السّعران، علم اللّغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص 188.

(2) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص 358_359، ود. إبراهيم أنيس ،في الأصوات اللّغويّة، ص 171.

(3) د. السّعران، علم اللّغة، ص 188_189.

علماء التّجويد الحديثَ عن الوقف على المشدّد و أولوه عناية خاصّة؛ لأنّهم يرون أنّ فيه صعوبة على اللّسان لاجتماع السّاكنين في الوقف، بل يرونه أصعب في النّطق منَ السّاكنين المنفصلين في الوقف[1]، وتكمن الصّعوبة - فيما يبدو - في بيان المشدّد وتوضيحه وليس في طريقة نطقه، فهم يحلّلون المشدّد صوتيًا بأنّه عبارة عن ساكن ثمّ متحرّك، فإذا وقف عليهما - ولا يوقف إلاّ بسكون - يتوالى ساكنان غير منفصلين يُلفظان دفعة واحدة، والأمر لدى علماء التّجويد يتعلّق بأداء اللّفظ القرآنيّ بطريقة مثاليّة لا يعتورها النّقص، لذا فهم يُحذّرون القارئ منَ التّفريط في أصوات القرآن أو الإخلال بنطقها، وهذا وارد الحدوث في أثناء الوقف على المشدّد؛ لأنّ النّاطق - في الغالب - يتراخى نطقه على المقطع الأخير للكلمة، وذلك لتراخي دفعة الهواء عند آخر مقطع للكلمة الّذي يمثّل قاعدة المقطع [2]؛ لذا فقد كانت عنايتهم بالمشدّد كبيرة، فيقولون إنّه لا يجوز الوقف عليه كالوقف على الحرف السّاكن دون توضيح التّشديد كما لا يجوز تحريكه، وإنّما يجب التّشديد الكامل [3].

والّذي يحدث في نطق المشدّد في نحو مستمرّ أو مُعَدّ هو أن تطول مدّة إنتاج الصّامت المتمادّ (ر) أو أن تطول مدّة الوقف على موضع الصّامت الوقفي (د)، [4] وأن يراعى هذا الطّول صفةً لهذا الصّامت في هذا الموقع بالذات؛ لأنّه موقع قد يختلّ معه النّطق بالصّامت المشدّد.

كما كان للهمزة نصيب المشدّد من العناية بها في حال الوقف إذا تلت

---

(1) مكيّ بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة ص 233-234، والصفاقسي، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، نشر مكتبة الثقافة الدينية، تقديم وتصحيح نخبة من العلماء (د. ت)، ص 150.

(2) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص 290-291.

(3) مكيّ بن أبي طالب، الرعاية ص 233-234، وينظر الصفاقسي، تنبيه الغافلين، ص 150.

(4) د. سلمان العاني، التشكيل الصّوتيّ، ص 119.

السّاكن نحو: الخَبْءْ، الدّفْءْ؛ وذلك لصعوبة نطقها[1] وقلّة وضوحها السّمعي"[2]، فضلاً عن موقعها المتطرّف (نهاية المقطع).

على أنّ ذلك كله لا يعني عدم جواز التقاء ساكنين صحيحين في الوقف، وإنّما يدلّ على وجود هذه الظّاهرة ، مع السّعي إلى إمكان النّطق بالسّاكنين المتواليين بشكل جيد.

4- التقاء ما يُسمى بهمزة الوصل المبدلة ألفا بالساكن الذي بعدها:

من المواضع الّتي يُتقبل فيها التقاء السّاكنين أن يتوالى حرف مدّ وصامت ساكن عندما تتصل همزة الاستفهام بما يسمّونه همزة الوصل المفتوحة من (ال) التّعريف، فلا تحذف همزة الوصل مع وجودها في الدّرج لئلاّ يلتبس الأسلوب الاستفهاميّ بالأسلوب الخبريّ لأنّ حركتي الهمزتين متّفقتان فتحاً[3] في نحو: آلحسن عندك؟ أو آيمن الله يمينك؟ ولما كان حذف همزة الوصل غير جائز لهذا السّبب فقد كان للعرب في التّصرّف فيها مذهبان: الأوّل - وهو الأكثر-: أن تقلب الهمزة الثّانية (همزة الوصل) ألفاً محضاً، أمّا الثّاني فتسهّل فيه همزة الوصل بين الهمزة والألف، وهو مايسمّونه التّسهيل بين بين، وقد كان الوجه الأوّل مقدّماً عندهم لأنّ همزة الوصل تحذف غالباً في الدّرج، والقلب أو الإبدال أقرب إلى الحذف من تسهيل الهمزة بين بين، لأنّه - أي القلب - إذهاب للهمزة بالكليّة كالحذف[4] وقد قرئ في الكتاب العزيز بالوجهين أي الإبدال والتّسهيل[5].

---

(1) الصفاقسي، تنبيه الغافلين، ص 150.
(2) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص 288.
(3) الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشافية 2/ 324.
(4) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/ 377.

فإن قلبت همزة الوصل ألفاً التقى ساكنان على غير الحدّ الموضوع لهما لأنّ السّاكن الثّاني ليس مدغماً ولا موقوفاً عليه[1] وهو اللاّم السّاكنة في المثال الأوّل: آلحسن ، والياء السّاكنة في المثال الثّاني آيْمن، أمّا تسهيلها بين بين فإنّه يؤدي إلى التقاء السّاكنين عند مَنْ يعدّ همزة بين بين ساكنة وهم الكوفيّون، أمّا البصريون فيرون أنّها متحرّكة [2].

إنّ القول بأنّ ما يسمّى همزة بين بين متحرّكة أو ساكنة راجع إلى معاملة هذا الصّوت معاملة الصّوامت في حين أنّ أيّ تغيير في وضع الحنجرة عند النّطق بالهمزة لا ينتج الهمزة وإنّما يُنتج صوتاً آخر تماماً وذلك عند تسهيلها أو إبدالها [3]، وهذا الصّوت المتكوّن هو في الغالب حركة تأخذ موقع الهمزة عند التّصرّف فيها[4]، على أنّ هذا الكلام يقال عندما نعني الهمزة ذلك الصّوت الحنجريّ الشّديد (الهمزة المحققة) أمّا عندما يكون الحديث حول ما يسمّونه همزة الوصل فإنّ الأمر يختلف؛ وذلك لأنّ هذا الصّوت هو حركة الوصل البدئي - كما سيأتي في الفصل الثالث [5]- فالتّغيير الّذي يحدث من إبدال وتسهيل هو تغيير على مستوى الصّوائت ولا علاقة للهمزة بالأمر.

لقد تضاربت آراء النّحاة القدامى حول تحديد الطّبيعة الصّوتية لحرف التّعريف (ال) فيما يتعلق بالهمزة خاصّة أهي همزة وصل أم قطع، فكان لهم في هذا الحرف عدة مذاهب:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 9/ 123.
(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 726_727.
(3) د . عبد الصّبور شاهين، أثر القرءات القرآنيّة في الأصوات والنّحو العربيّ، أبو عمرو بن العلاء، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني بمصر ط1، 1408هـ -1987م ص 166_167.
(4) د. إبراهيم أنيس ،الأصوات اللّغويّة، ص 91، وينظر د. عبد الصّبور شاهين، في التطور اللّغويّ، مؤسسة الرسالة، ط 2، 1985م، ص 183_184.
(5) ينظر ص :201_202 من هذا البحث.

أوّلها: أنّه ثنائيّ وهمزته همزة قطع وقد وُصلت لكثرة الاستعمال، ويُعبّر عنها في هذا المذهب بأل نحو هَلْ وقَدْ وهو مذهب الخليل ووافقه ابن مالك[1].

ثانيها : أنّه ثنائيّ وهمزته همزة وصل زائدة وهي مع زيادتها معتدٌّ بها كالاعتداد بهمزة استمع ونحوه، ويُعبّر عنها في هذا المذهب بأل للاعتداد بالهمزة أو بالألف واللام لأنّها زائدة، وهذا مذهب سيبويه[2] إذ يقول: "وتكون موصولة في الحرف الّذي تعرّف به الأسماء والحرف الّذي تعرف به الأسماء هو الحرف في قولك القوم والرّجل والنّاس وإنّما هما حرف بمنزلة قولك قد وسوف"[3].

ثالثها : أنّه اللاّم وحدها وهو مذهب المتأخّرين وقد أضيفت همزة الوصل لأنّ اللاّم ساكنة[4].

رابعها: وهو منسوب للمبرّد في كتابه الشّافي إذ يقول إنّ "حرف التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنّما ضمّ اللاّم إليها لئلاّ يشتبه التّعريف بالاستفهام"[5]

أمّا لفظ أيمن المستعمل في القسم فإنّ هناك رأيين حول أصل الهمزة الّتي في أوّله، فالكوفيّون يرون أنّ لفظ أيْمَن جمع يمين وهمزته همزة قطع إلاّ أنّها وُصلت لكثرة الاستعمال ، ويرى البصريّون أنّه مفرد وهمزته همزة وصل فهو مشتقّ من اليُمْن[6].

إنّ رأيَ الخليل الّذي يقول فيه إنّ همزة (ال) همزة قطع ورأيَ الكوفيّين الّذي يقولون فيه إنّ همزة أيمن همزة قطع يُعدّان أقرب إلى وجهة نظر القدماء

---

(1) المراديّ، توضيح المقاصد، 1/ 285.

(2) نفسه .

(3) سيبويه، الكتاب 4/ 147.

(4) المراديّ، توضيح المقاصد، 1/ 285.

(5) الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشافية، 2/ 261.

(6) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 404-409.

عموماً عندما يقولون في تحليل تتابع همزة الاستفهام مع حرف التّعريف أو لفظ أيمن إنّ الهمزة الثّانية تُبدل أو تسهّل بين بين، هذا من النّاحية النّظريّة، لكنّنا نجد هذين الرّأيين يفضيان إلى أنّ هذه الهمزة تتحوّل إلى همزة وصل بكثرة الاستعمال، ممّا يجعلنا نشكّ في كون أصلها همزة قطع إذ إنّ هذا الكلام يُعد افتراضاً عقليّاً مجرّداً، لذا فإنّ هناك من يرى أنّ رأيَ سيبويهِ الّذي يقتضي كون همزة (ال) همزة وصل أقرب إلى الصّحّة من الآراء الأخرى، لأنّه يفسّر عدم وجود همزة عند الوصل في نحو خُذِ الْكتابَ على سبيل المثال[1]، إلا أنّ رأيَ سيبويهِ هذا يتعارض في الوقت ذاته مع قولهم إنّ همزة الوصل تبدل أو تسهّل بين بين، لأنّ همزة الوصل تحذف في الدّرج فكيف يُبدل أو يُسهّل حرف غير موجود في السّياق الكلامي"[2]، أمّا إذا عُدت همزة قطع فإنّ ذلك ممكن دون إشكال كما سبق.

أمّا الرّأي الثّالث الّذي يقول أنصاره إنّ حرف التّعريف هو اللاّم وحدها ثمّ أضيفت همزة الوصل لسكون اللاّم، فيمكننا أن نضمّه إلى رأيِ سيبويهِ لأنّه من حيث التّركيب الصّوتيّ النّهائيّ يؤدي إلى رأي سيبويهِ في هذا الحرف، كما أنّ الرّأي الرّابع يُضمّ إلى رأي الخليل لأنّه يعطينا في النّهاية تركيباً لحرف التّعريف كما وصفه الخليل.

بل إنّ الآراء كلّها مجتمعة تؤدي إلى تركيب واحدٍ لحرف التّعريف هو همزة الوصل المفتوحة مع اللاّم السّاكنة؛ لأنّ الخليل - كما قلنا سابقاً - يرى أنّ همزة القطع تُوصل لكثرة الاستعمال ممّا يدعونا إلى القول بأنّ هذا الكلام موافق لكلام سيبويهِ، الأمر الّذي يضعنا في آخر المطاف أمام تتابع صوتيّ موحّد لحرف التّعريف هو (همزة الوصل + فتحة + لام ساكنة) حسب تصوّر القدماء.

---

(1) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربيّة، ص 73.
(2) د. كمال بشر، دراسات في علم اللّغة العربيّة (القسم الأوّل)، ص 171-173.

أمّا لفظ (ايمن) فيُرجَّحُ فيه رأي البصريّين لعدم ثبوت همزتها في الوصل[1]؛ لهذا أقول إنّ المقطع الأوّل للكلمة عبارة عن (همزة وصل + فتحة + ياء ساكنة) حسب تصوّرهم أيضاً.

غير أنّ الدّرس الصّوتيّ الحديث يسمي همزة الوصل هذه حركة الوصل البدئيّ (Vowel Prothetec)[2]؛ أي إنّ حرف التّعريف ولفظ ايمن ليس فيهما همزة في الواقع وإنّما هي حركة (صائت قصير) من نوع الفتحة يُبدأ بها قبل السّاكن، فالتّتابُع الصّوتيّ لحرف التّعريف هو (فتحة + لام ساكنة) والمقطع الأوّل من لفظ القسم هو (فتحة + ياء ساكنة).

بناء على ذلك فإن دخول همزة الاستفهام على فتحة الوصل البدئي يؤدي إلى الآتي:

ءَ + َ لْ ←———— ءَ َ لْ

ص ح + ح ص ←———— ص ح ح ص

تتّحد الفتحتان: الفتحة التّالية لهمزة الاستفهام وهي خاتمة المقطع (ص ح) ونواته، مع فتحة الوصل البدئيّ وهي بادئة المقطع (ح ص) ونواته، فيندمج المقطعان (ص ح، ح ص) ليتكوّن المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ح ص)[3]، وقد قلنا سابقاً إنّ هذا المقطع يُشبه في كثير من خواصّه المقطع المديد المقفل بصامتين (ص ح ص ص)؛ ولذلك عدّ القدماء التّتابُع الّذي يحوي المقطع (ص ح ح ص) محتوياً على التقاء السّاكنين، في حين أنّ المقطع (ص ح ص ص) هو المعبّر عن هذه الظّاهرة[4].

---

(1) الأنباري الإنصاف :2/ 404_409

(2) مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، م 16، ص 212، وينظر ص: 181_182 من هذا البحث.

(3) ينظر إدريس السفروشني، مدخل إلى الصّواتة التّوليديّة ص 93.

(4) ينظر ص :173_ 174 من هذا البحث .

لدينا هنا وقفة عند ما يعدّونه التباساً بين الأسلوبين الخبريّ والاستفهاميّ إذا ما حذفت حركة الوصل البدئيّ - أو همزة الوصل كما يسمّونها - ولولا خوف هذا الالتباس لما سُمح بالتقاء السّاكنين اللّذين هما الألف والسّاكن الّذي بعدها على حدّ قولهم.

يقولون إنّ الالتباس يحدث بين الخبر والاستفهام لأنّ همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مفتوحة، ولو حذفنا همزة الوصل عند دخول همزة الاستفهام لاختلط الأمر على السّامع بين عبارتي: الولد ناجح (خبرية) وبين: ألولد ناجح؟ (استفهامية)[1].

لقد قلنا إنّ همزة الوصل ليست إلاّ صائتاً قصيراً يأتي في أوّل الكلام قبل ساكن؛ يعني أنّه ليس همزة وإنّما هو فتحة هنا، وهذا ما أثبتته الدّراسات الصّوتيّة الحديثة المعتمدة على الرّسم الطّيفيّ؛ فقد تبيّن أنّ الوترين الصّوتيّين لا يلتقيان بل يظلّ هناك ممرّ بينهما لمرور الهواء عند النّطق بما يسمونه همزة الوصل[2] أمّا همزة الاستفهام فهي عبارة عن صوت صامت حنجريّ انفجاريّ يتكوّن بانطباق الوترين الصّوتيّين على بعضهما تمام الانطباق ثمّ انفراجهما[3]، لذا فإنّ تكوينها الصّوتيّ يختلف عن تكوين الفتحة، يتلو هذه الهمزة - أي همزة الاستفهام - فتحة قصيرة، فالتّتابُع الصّوتيّ لمقطع الاستفهام - إذن - هو (ءَ َ لْ) وبعد حذف ما يعرف بهمزة الوصل يصبح (ءَ لْ) في حين يكون في حال الخبر كالآتي: (َ لْ) فكيف يحدث التباس بين أسلوب يبدأ بهمزة الاستفهام المفتوحة وبين أسلوب يبدأ بالفتحة مع وجود الفارق الصّوتيّ

---

(1) ينظر الأستراباذي، شرح الرّضيّ على الشافية 2/ 224.

(2) د. سمير شريف ستيتية، تحليل الظواهر الصّوتية في قراءة الحسن البصري، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربيّة، مجلة إسلامية فكرية ثقافية محكمة، دولة الإمارات العربيّة المتحدة، دبي، ع8، 1415هـ - 1994 م، ص192.

(3) د. محمود السعران، علم اللّغة ص 157.

بين تكوين الهمزة والفتحة؟

إنّ الهمزة صامت حنجريّ لا مجهور ولا مهموس انفجاريّ بينما الصّوائت بما فيها الفتحة أصوات انطلاقيّة مجهورة[1]، إلاّ أنّ الهمزة تقترب في تكوينها الصّوتيّ منَ الصّوائت، وذلك في بداية تكوينها عند خروج الهواء منَ الرّئتين ثمّ مروره بالحنجرة؛ فعلى حين ينتهي تكوين الهمزة في الحنجرة بتلك الوقفة الحنجريّة ثمّ انفتاح المزمار[2]، يستمرّ انطلاق الهواء مع الصّوائت - بعد تكوّن الجهر - حتّى يصل إلى الفم حيث يتمّ تكوينها فيه وتشكيلها في الشّفتين، ولمّا كانت الهمزة من أضعف الأصوات سمعيّاً[3] فإنّ السّامع يتّجه إدراكه لدى سماعها في سياق معيّن إلى أقرب الأصوات إلى الهمزة، لاسيما إن كانت هذه الهمزة متبوعة بصائت من نوع ذلك الصّائت الّذي في السّياق الثّاني ممّا يحدث الالتباس ، لتأثير الفتحة التّابعة لهمزة الاستفهام على هذه الهمزة، وطغيان الفتحة على الهمزة في المستوى الإسماعيّ، ممّا يؤكّد ظاهرة اللّبس هذه إذا ما كان هناك سياق آخر مشابه وهو السّياق الخبريّ، ومن ثمّ يتّجه المتكلم إلى وسيلة توضّح السّياقين وتبيّن أحدهما منَ الآخر؛ وذلك باندماج حركة الوصل البدئيّ مع الصّائت الّذي قبلها وهو فتحة همزة الاستفهام ، فيؤدي هذا الاندماج إلى تكوّن المقطع المديد (ص ح ح ص)، وهو ما عبّروا عنه بالتقاء السّاكنين.

5ـ التقاء ساكنين في بعض أسماء حروف الهجاء:

هذا منَ المواضع الّتي يُسمح فيها بالتقاء السّاكنين نحو: جيم، دال، نون، يقول الرّضيّ في بيان ذلك إنّك " لا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلاّ

---

(1) المصدر نفسه ص 148.
(2) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة ص 90ـ91.
(3) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ ص 288.

وأوّلهما حرف لين "[1] وآخر هذه الأسماء ساكن وصلاً ووقفاً في أثناء التّهجي، وذلك كما يقول سيبويه "وإنّما جاءت في التّهجي على الوقف، ويدلّك على ذلك أنّ القاف والصّاد والدّال موقوفة الأواخر، فلولا أنّها على الوقف حُرّكتْ أواخرهنّ"[2]؛ أي لالتقاء السّاكنين.

فَهُم يرون أنّ هذه الحروف عند تهجيها يحدث التقاء ساكنين أوّلهما حرف مد وثانيهما ساكن غير مدغم، إلاّ أنّ هذا الأمر مسموح به لأنّ هذه الحروف عوملت معاملة الموقوف عليه الّذي يجوز فيه التقاء السّاكنين، فنحن عند التّهجي نقول: دالْ، طاءْ، ميمْ ولا نحرّك أواخرها في الوصل لالتقاء السّاكنين لأنّها كما قال سيبويه وضعت على الوقف .

لكنّنا بالتّعبير الصّوتيّ الحديث نقول إنّ هذا الموضع يُسمح فيه بالمقطع المديد المقفل بصامت ساكن ولا يقصُر هذا المقطع ليصبح (ص ح ص) كما لا يُحرّك آخر عناصره كي يتحوّل من (ص ح ح ص) إلى (ص ح ح . ص ح)؛ لأنّه جاء في موقع لا ترفضه فيه اللّغة العربيّة.

6- التقاء ساكنين أولهما حرف مد من كلمة والثاني من كلمة أخرى خوفاً من اللبس:

هذا الموضع اضافه مجمع اللّغة العربيّة على المواضع الّتي يجوز فيها التقاء السّاكنين وذلك في نصّ القرار الآتي: "لا حرج على من يدفع اللّبس بمدّ عند التقاء السّاكنين في مثل قولهم : اجتمع مندبو العراق بمندوبي الأردن"[3] .

---

(1) الاستراباذي شرح الرّضيّ على الشافية 2/ 215_216.

(2) سيبويه، الكتاب 3/ 265.

(3) مجلة المجمع، ع8، ص 241 وما بعدها.

ويعني باللّبس الخلط بين المفرد (مندوبُ) والجمع (مندوبو) عند سماعهما.

لكن الأولى أن يخرج هذا المثال من باب التقاء السّاكنين لأنّه يتكون صوتيًا منَ الآتي:

(مندوبو العراق) = بـ ـُـ ـُـ لْ ، (مندوبي الأردن) = ب ـِ ـِ لْ

= ص ح ح ص   = ص ح ح ص

وهذا المقطع المديد إذا وقع في الوصل فغالباً ما يُتخلّص منه بتقصير الصّائت الطّويل ليتحوّل المقطع إلى (ص ح ص) كما في: توكّلت على الله[1]، ولمّا كان الفرق بين عبارة: مندوبُ العراق بقصد المفرد المرفوع وعبارة مندوبو العراق جمعاً مرفوعاً لا يعدو أن يكون فرقاً في طول الصّائت (الضمّة) بينهما - فقد كان احتمال حدوث اللّبس بين المفرد والجمع وارداً، لذا يُحتفظ بالصّائت الطّويل هنا ليدلّ على الجمع ولا ينصرف ذهن السّامع إلى المفرد.

يرى د. عبد الصّبور شاهين أنّ الأمر له علاقة بالنّبر وذلك في دراسته لنظام النّبر في العربيّة[2]، إذ يقول إنّ للنبر وظيفة نحويّة لكنّها لا توجد إلاّ في مثال واحد، وذلك عند إرادة التّفرقة بين إضافة المفرد وإضافة مثناه وجمعه الصّحيح، غير أنّه ساق هذا الموضوع ليرفض وجود المقطع (ص ح ح ص) لا لكي يُجوّز وجوده كما قد قرّر الجمع ذلك وأضافه إلى مواضع التقاء السّاكنين، يقول د.عبد الصّبور شاهين: ففي المثال جاء مهندسُ المشروع يقع النّبر في كلمة مهندس على المقطع (هنْ)، أمّا في المثالين: جاء مهندسا المشروع وجاء مهندسو المشروع فقد جرت عادة بعض المبتدئين أن يوقعوا النّبر على علامتي التّثنية والجمع، مع أنّ

---

(1) سيأتي تفصيل ذلك ص 170-171، وينظر د. عبد الصّبور شاهين، القراءات القرآنية ص 57.

(2) د.برتيل مالمبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة د. عبد الصّبور شاهين ص 207-208.

اللّغة ترفض نبر المقطع (سا) أو (سو) إذ ينتج عن ذلك تكوّن المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ح ص) في وسط الكلام دون ضرورة [1] .

غير أنّ كلام د.عبد الصّبور شاهين فيه نظر من عدّة نواحٍ :

أوّلاً : المثال:جاء مهندسا المشروع لا يحتاج إلى نبر المقطع (سا) لأنّ وجود الفتحة – قصيرة كانت أو طويلة – يُعدُّ قرينة تبيّن أنّ كلمة (مهندسا) مثنى مرفوع لأنّه فاعل وعلامة رفعه الألف، وإلاّ كان هناك ضمّة تبيّن أنّ الفاعل مفرد، ولذلك لا يدخل المثنى في هذه المسألة أساساً، وقد استدرك د. عبد الصّبور ذلك فيما بعد[2].

ثانياً : قوله إنّ المقطع (ص ح ح ص) يتكوّن في هذه الأمثلة في وسط الكلام دون ضرورة لذلك يُعدُّ غريباً، فالمقطع تكوّن هنا لأمن اللّبس وهي وظيفة معتدٌّ بها في السّياق اللّغويّ .

من الواضح أنّ د.عبد الصّبور شاهين لا يعترف بإبقاء المقطع (ص ح ح ص) وظيفةً لأمن اللّبس، ولا ندري أطّلع على قرار المجمع أم كان كلامه هذا قبل القرار؛ لعدم وجود تاريخ معيّن يبيّن سنة صدور الكتاب الّذي ورد فيه كلامه هذا لكنّه –في الغالب– قد صدر بعد المجلّة فتاريخ صدورها هو عام 1955م، وعلى أيّة حال فهو يأتي بحلٍّ آخر لأمن اللّبس عندما يقول: "والحلّ هو أن يُجعل النّبر في هذين المثالين (يعني: جاء مهندسا المشروع وجاء مهندسو المشروع) على المقطع (دِ) وهو ما قبل الأخير، ونلاحظ حينئذٍ أنّ كميّة حركة السّين لن تتغيّر في صورتي المفرد والجمع وينبغي الا تتغيّر وأنّ الّذي يفرّق بين الحالتين موضع النّبر في كلتيهما"[3].

---

(1) د.برتيل مالمبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة د. عبد الصّبور شاهين ص 207_208.
(2) المصدر نفسه، ص208.
(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

فهو بهذا الحلّ الجديد - الّذي يعتمد على النّبر بمعنى الضّغط لا بمعنى التّطويل - يرفض وجود المقطع (ص ح ح ص) في هذا الموقع، ربّما لأنّه رأى أنّ القدماء لم يتكلّموا عن هذا الموضوع، وهذا في الواقع ما حدا بالجمع إلى إضافته موقعاً جديداً لجواز التقاء السّاكنين.

كما يشكّ د. تمّام حسّان في أنّ تطويل أصوات المدّ في هذه الحال كان معمولاً به في القديم إذ يقول "لست أدري ما إذا كانت هذه الصّورة مراعاةً في القديم أولا"[1].

لكنّه مع ذلك يقول إنّه يُعدُّ ضروريّاً ؛ فعندما نسمع جملة مثل: سافر مندوبو الرّئيس لا نفهم منها ما إذا كان هناك مندوب واحد أو مندوبون متعدّدون إلاّ بمعونة السّياق الأكبر أو اغتفار التقاء السّاكنين بمدّ الواو من كلمة مندوبو[2].

وهناك مثلٌ كثيراً ما نجده في كتب النّحاة عند حديثهم عن المواضع الّتي يغتفر فيها التقاء السّاكنين وهو قولهم: (التقتْ حَلْقتا الْبِطانِ)[3] إذ يقولون إنّ إثبات الألف من حلقتا قبل اللاّم السّاكنة هو منَ الشّواذّ في الإبقاء على اجتماع السّاكنين[4]، فهذا المثل من تلك الظّاهرة الّتي سوّغ وجودها الجمع لأمن اللّبس.

لكنّ المسوّغ لالتقاء السّاكنين في لفظ حلقتا البطان ليس للتّفريق بين المفرد والمثنى كما نجد عند ابن جني فقد أتى بتعليل آخر يسوغ هذا التّتابع ناظراً إلى النّاحية الصّوتية لهذا التّتابع، فبعد أن وصف النّون السّاكنة بالخفاء وجعل هذا مسوّغاً لوقوعها بعد الألف، وبعد أن قاسها في خفائها على المدغم الّذي يأتي بعد الألف

---

(1) د. تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ص 297.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3) مضى تفسير هذا المثل ص 38، وينظر الزمخشري في المستقصى. 1/ 306، وينظر ابن منظور في اللّسان مادة (بطن) .

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل 9/ 123.

أيضاً[1] ـ قال معللاً جواز قولهم حلقتا البطان بإثبات الألف: "إنّما جاز ههنا لمضارعة اللاّم النّون ألا ترى أنّ في مقطع اللاّم غنّة كالنّون، وهي أيضاً تقرب من الياء حتّى يجعلها بعضهم في اللفظ ياءً، فحُملت اللاّم في هذا على النّون"[2]

ولا أدري ماذا يقصد ابن جني بأنّ مقطع اللاّم فيه غنّة مع أنّ هذا الصّوت لا تصاحبه غنّة، لأنّ تكوينه يتمّ في الفم ولا دخل للأنف ـ المنتج للغنّة ـ بصوت اللاّم، إذ إنّ مجرى الأنف يُقفل تماماً عند تكوّن اللاّم[3]، لا ريب أنّ ثمّة تقارباً صوتيّا بين اللام والنّون والميم لكنّه لا يكمن في الغنّة وإنّما في درجة التّوسيع الهوائيّ الّتي نجدها في هذه الصّوامت جميعاً أكثر منها في الصّوامت الأخرى ممّا يقرّبها من الصّوائت وأشباه الصّوائت[4]، ومن ثمّ ساغ التقاء السّاكنين عند القدماء في (التقت حلقتا البطان) لأنّ أوّلهما الألف وثانيهما اللاّم الّتي تشابه الصّوائت في تكوينها ، فلحق هذا المثال بالأمثلة الّتي يكون فيها أوّل السّاكنين مدّاً والثّاني مدغماً، وذلك بالرجوع إلى أوّل كلام ابن جني الّذي يقيس فيه المدغم على النّون ومن ثمّ يقيس النّون على هذه اللاّم ليصل في النّهاية إلى تجويز التقاء السّاكنين في هذه الحالة.

في حين يرى ابن يعيش أنّ المسوّغ لالتقاء السّاكنين في قولهم: التقت حلقتا البطان هو لإرادة تفظيع الحادثة بتحقيق التّثنية في اللفظ، والمعنى أنّ البطان وهو الحزام الّذي جُعِلَ تحت بطن البعير فيه حلقتان، فإذا التقتا دلّ ذلك على نهاية الهزال وهو مثل يضرب في الأمر إذا بلغ النّهاية[5].

---

(1) ابن جني، الخصائص، 1/ 92ـ93.

(2) المصدر نفسه، 1/ 93.

(3) د. محمود السعران، علم اللّغة (مقدمة للقارئ العربي)، ص 163.

(4) د. كمال بشر، علم اللّغة العام (الأصوات)، ص 131.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل 9/ 123.

ولا يخفى ما في المحافظة على المقطع (ص ح ح ص) منَ النّبر - وهو الّذي عبّروا عنه بالإبقاء على التقاء السّاكنين - أي الإبقاء على التّطويل في الصّائت قبل السّاكن لإرادة التّقطيع، وهي أيضاً وظيفة سياقيّة.

لكن الأَوْلى أن يُقال أيضاً : إنّ المقطع المديد المقفل بصامت - الّذي يُرفض عادة في وسط الكلام - قد سُمح بوجوده هنا لداعٍ وظيفيّ هو التّفريق بين الصّيغ في السّياق أو غير ذلك ، وليس منَ المناسب أن يقال : إنّ هذا موضع من مواضع التقاء السّاكنين لعدم وجود المقطع (ص ح ص ص) الدّالّ على التقاء السّاكنين.

المبحث الثاني

التقاء الساكنين في القراءات القرآنية

لقد تبيَّن لنا مما سبق أن اللغويين القدماء قد وضعوا ضوابط تحكم قضية التقاء الساكنين في اللغة العربية، فقالوا: إن التقاء الساكنين لا يجوز وصلاً إلا إن كان أولهما حرف مد أو لين والثاني مدغماً[1]، في حين أجازوا التقاء الساكنين في الوقف مطلقاً؛ أي سواء أكان أولهما حرف مد أم لين أم حرفاً صحيحاً[2]، لكن معطيات الدرس الصوتي الحديث جعلتنا نُقْصي حرف المد (الصائت) من هذه القسمة ليتبقّى لنا حرف اللين (شبه الصائت) مع المدغم في وسط السياق الصوتي، و في حال الوقف إما أن يكون أول الساكنين شبه صائت وإما أن يكون صامتاً.

وقد اتفق اللغويون ـ القدامى منهم والمحدثون ـ على امتناع توالي ساكنين صحيحين في درج الكلام، بل قال بعضهم إن التقاء الساكنينْ مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح[3]، غير أن الواقع اللغوي يبين لنا أن اللغة العربية تحتوي في أوثق مصادرها على شواهد كثيرة تثبت وجود التقاء صامتين ساكنين، أعني القراءات القرآنية الصحيحة، فقد تضمنت ظواهر صوتية تجسدت فيها قضية التقاء الساكنين، هذه الظواهر هي :

أولاً : قراءة الإسكان مع الإدغام نحو قراءة أبي جعفر ﴿ فَنِعِمَّا ﴾ [4]

---

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب 1/ 341.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 9/ 120ـ121.

(3) الأستراباذي، شرح الرضي على الشافية 2/ 219، وينظر: عبدالعزيز حلبلي: البنية المقطعية ص 54

(4) آية 271 من سورة البقرة، آية 58 من سورة النساء.

بإسكان العين وتشديد الميم [1]، وكذلك ما أشبهها فقرأ: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [2] بإسكان العين وتشديد الدال [3]، وقرأ قوله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّي﴾ [4] بإسكان الهاء وتشديد الدال [5]، وقرأ ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [6] بإسكان الخاء وتشديد الصاد[7]، فليس لأبي جعفر في هذه الألفاظ القرآنية غير الإسكان.

كما قرأ بالإسكان أيضاً: أبو عمرو وقالون في الألفاظ القرآنية السابقة جميعاً، وذلك في رواية العراقيين والمشارقة ، ورُوي عنهما الإخفاء أيضاً،وهي رواية المغاربة[8]، ووافقهم في الروايتين أبو بكر في (نعمًا) وحدها، فقد قرأ بالإسكان والإخفاء[9]، وقد قال ابن الجزري : إن الوجهين (الإسكان والإخفاء) في (نعما) وأخواتها صحيحان، وأن النص عن أبي عمرو وقالون بالإسكان ولا يعرف الاختلاس أو الإخفاء إلا من طريق المغاربة[10]، ولا يَهمُّنا نحن في هذا البحث إلا هذان الوجهان الإسكان والإخفاء لأن الإشكال يكمن بينهما ، فالإخفاء قرين الإسكان ومنافسه في هذه القضية، لذلك لا أجد ضرورة لذكر الأوجه الأخرى للقراءات كتحريك ما قبل المدغم أو التخفيف وعدم الإدغام لأنها تُخرج اللفظ القرآني من باب التقاء الساكنين.

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 2/ 235ـ236.
(2) آية 154 من سورة النساء.
(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/ 253.
(4) آية 35 من سورة يونس .
(5) ابن الجزري، النشر 2/ 283.
(6) آية 49 من سورة يس.
(7) ابن الجزري، النشر 2/ 353ـ354.
(8) المصدر نفسه، 2/ 235ـ236، 253، 283، 353 ـ354.
(9) المصدر نفسه، 2/ 235ـ236.
(10) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

كما قرأ حمزة وحده ﴿ٱسْطَّعُوٓا۟﴾ [1] بتشديد الطاء وقبلها السين ساكنة[2]، كما نجد في القراءات الشاذة نماذج من ذلك أيضاً نحو: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِّفَانِ﴾ [3] بإسكان الخاء وتشديد الصاد[4].

ومن ذلك أيضاً اللفظ القرآني: ﴿يَخْطَّفُ﴾ [5] بإسكان الخاء وتشديد الطاء[6] فيلتقي ساكنان.

لقد وجدت مسوغات صرفية لقراءة الإسكان في النماذج السابقة فلفظ (نعْمّا) بالإسكان على لغة من أسكن العين في (نِعْمَ) [7] ، ثم أُدغمت ميمها في ميم (ما) فالتقى ساكنان أما لفظ (تعْدّوا) بالإسكان فأصله : تَعْتَدوا ثم سكنت التاء وأدغمت التاء في الدال فصار تعْدّوا بالإسكان والإدغام[8]، وأصل يهْدّي : يَهْتَدي والذي حدث أن أدغمت في الدال وتركت الهاء ساكنة كما كانت[9] ، وأصل (يخْصّمون) يَخْتَصِمونَ وقد أُدْغمت التاء في الصاد وبقيت الخاء ساكنة[10]، كذلك الأمر في (اسْطّاعوا) فأصلها (استَطاعوا) وقد أدغمت التاء في الطاء وقبلها السين ساكنة ، وفي يخْصّفان نقول إن أصلها يُخْتَصِفان ويخْطّف أصلها يَخْتَطِفُ قياساً على ما ذكرنا.

---

(1) آية 97 من سورة الكهف.

(2) ابن الجزري، النشر 2/ 316، وينظر ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1413 هـ ـ 1992 م، مطبعة المدني 1/ 421.

(3) آية 121 من سورة طه.

(4) ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن ص 90.

(5) آية 20 من سورة البقرة.

(6) ابن خالويه، مختصر الشواذ ص 3، وينظر ابن جني، المحتسب 1/ 61.

(7) ينظر: لغات نِعْمَ في ابن جني. المحتسب 1/ 356ـ357، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 121ـ122 والبغدادي، خزانة الأدب، 9/ 376.

(8) أبو زرعة، حجة القراءات، ص 218.

(9) المصدر نفسه ص 331.

(10) المصدر نفسه ص 600.

فقد تبين لنا من كل ذلك أن السكون أصلي في الصيغة، فهو في نِعْمًا لغة ، وهو في الألفاظ القرآنية الباقية أصلي أيضاً لأنه ـ أي السكون ـ لفاء الافتعال سواء أكان ذلك في المضارع يفتعل أم في الماضي افتعل.

ثانياً : قراءة الإدغام الكبير بعد الساكن الصحيح واشتهر بذلك أبو عمرو في نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[1]، و ﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾ [2] وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة وجهين لهذه القراءة الأول: الإدغام الصحيح والجمع بين ساكنين وهذا الوجه للمتقدمين من القراء، أما الثاني فهو الإخفاء لئلا يجتمع ساكنان، وهذا الوجه للمتأخرين [3]، قال ابن الجزري: "وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء[4].

ثالثاً: رواية البزّي[5] عن ابن كثير فيما عُرف في فن التجويد، إذ إنه يدغم التاءين في أول الكلمة بعد الساكن الصحيح فيلتقي ساكنان وذلك في نحو : ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [6] ونحو ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ﴾ [7] وغيرها.

وقد قال النحاة إن إسكان هذه التاءات لا يجوز لأنها إذا أُسكنت احتيج لها ألف وصل، ولما كانت ألف الوصل لا تلحق المضارع ، واتصلت التاء بما قبلها فقد جاز ذلك [8].

---

(1) آية 185 من سورة البقرة.

(2) آية 47 من سورة النور.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 1/ 298ـ 299.

(4) المصدر نفسه 1/ 299.

(5) حصرها أبو حيان في البحر المحيط بجميع مواقعها في القرآن في قصيدة سماها عقد اللآلئ ج 1/ 317

(6) آية 52 من سورة التوبة .

(7) آية 15 من سورة النور.

(8) سيبويه، الكتاب 4/ 476، وينظر ابن عصفور، في الممتع 2/ 721 ـ 722.

لكن لا حاجة إلى كل هذا إذا علمنا أن إدغام هذا النوع في الوصل يختلف عن الإسكان في الابتداء الذي يقتضي الإتيان بهمزة الوصل، فالإدغام خاص بالوصل فقط ، فإذا ابتدئ بالتاءات ابتدئ بهنّ مخففات لامتناع الابتداء بساكن ولمراعاة الرسم [1].

هذه هي صور التقاء الساكنين في القراءات القرآنية، ولما كانت هذه الصور الثلاث تندرج تحت ظاهرة التقاء الساكنين فإن الحديث سيكون عن الظاهرة بعامة، مع اتخاذ الأمثلة والشواهد من هذه الصور سواءٌ أكانت من الحالة الأولى أم الثانية أم الثالثة، ومن ثم فإن النتائج التي أتوصل إليها في جزء من الظاهرة حول صورة من هذه الصور ينسحب على بقية الأجزاء أو بقية الصور؛ وذلك لأنني أتحدث عن تتابع صوتي مرفوض عند علماء العربية هو توالي ساكنين صحيحين وكل هذه الحالات يصدق عليها هذا التتابع الصوتي ومن هنا ساغ التعميم في الظاهرة.

موقف القدماء من التقاء الساكنين في القراءات القرآنية

نبدأ بتحليل آراء اللغويين القدامى في هذه القضية ، فمنهم من رفض ظاهرة التقاء الساكنين ورفض شواهدها القرآنية ، ومنهم من أوّل هذه الشواهد وأخرجها من أن تكون دليلاً على وجود التقاء الساكنين في اللغة العربية، ومنهم من سكت عنها حائراً بين القياس والواقع اللغوي ، ومنهم من أيّد الشواهد بشدة ضارباً بالقياس عرض الحائط، كما سيأتي.

يقول سيبويه في باب الإدغام إنه "إذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء حرف ساكن لم يجزْ أن يُسكَّن، ولكنك إن شئت أخفيت وكان بزنته متحركاً ... وذلك قولك : ابن نوح واسم موسى لا تُدغِم هذا [2].

(1) ابن الجزري، النشر 2/ 234.
(2) سيبويه، الكتاب 4/ 438.

يرى سيبويه أن الإدغام لا يجوز إن كان قبل المدغم صحيح ساكن ، والذي يجوز في هذه الحالة هو الإخفاء لا الإدغام ، وقد يُعبَّر عن الإخفاء بالاختلاس ، وكلاهما يدل على إخفاء الحركة وإضعاف الصوت [1].

وقد استدل سيبويه على امتناع توالي الساكنين وتأويله بالإخفاء بأبيات من الشعر والرجز ينكسر وزنها إن سكن ما قبل المدغم وذلك قول الشاعر : [2]

وإنّي بِما قَدْ كَلَّفَتْنِي عَشيرَتي ... مِنَ الذَّبِّ عَنْ أعْراضِها لَحَقيقُ [3]

فقد أخفى الشاعر حركة الباء في (بما) ولم تدغم الباء في الميم على الرغم من اشتراكهما في المخرج؛ وذلك لأن الإدغام وإسكان الباء يؤدي إلى انكسار البيت فجعل الإخفاء بدلاً من الإدغام وهكذا سمعه سيبويه وقال: إن المخفي بزنة المتحرك. [4]

ولا يخفي أن الساكن الأول في الشاهد - الذي خيف التقاؤه مع الباء إن أُسكنت بعد الإدغام - ليس إلا كسرة طويلة (ياء المتكلم) فالتتابع الصوتي قبل الإدغام وبعده كالآتي :

(إنّي بما) :

ء ِ ن . ن ِ ِ . ب ِ . م َ َ ← ء ِ ن . ن ِ ِ ب . م َ َ

ص ح ص. ص ح ح . ص ح . ص ح ح ← ص ح ص. ص ح ح ص. ص ح ح.

فالمقطع المتكون بعد الإدغام هو من نوع : ص ح ح ص وهو - كما قلنا

(1) ابن جني، المحتسب، 1/ 62.
(2) قائل هذا البيت مجهول كما في الكتاب.
(3) سيبويه، الكتاب 4/ 438.
(4) المصدر نفسه، 4/ 438 _ 439.

غير مرة من قبل – لا يحقق ظاهرة التقاء الساكنين ، إلا أنني أريد مناقشة رأي سيبويه في جواز الإدغام – الذي يؤدي إلى التقاء الساكنين من وجهة نظرهم – من عدمه، أي سواء أكان الساكنان مما ينطبق عليهما هذا الوصف أم لا ، وسيبويه هنا لا يجيز الإدغام كما رأينا.

لكنه يجيز في موضع آخر من كتابه الإدغام بعد الساكن، وذلك في حديثه عن إدغام الهاء في الحاء حيث يستشهد بقول الراجز:

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلالِ الزَّاجِرِ   وَمَسْحِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرِ [1]

ثم يقول سيبويه : "يريدون : مَسْحِهِ"[2]

وقد أضاف المحقق عبارة قال إنها من تعليقات الأخفش هي : "ولكن الإخفاء جائز" وفي نسخة أخرى للكتاب وجد تعليقاً آخر للأخفش وهو: "قال أبو الحسن : لا يجوز الإدغام في مسحه ولكن الإخفاء جائز"[3]

معنى ذلك أن سيبويه لم يذكر الإخفاء في هذا الشاهد ،وإنما ذكر الإدغام وجوّزه مما ينشأ عنه التقاء ساكنين كالآتي:

مَسْحي : م َ سْ حْ ـِ ح ِ ـ

ص ح ص ص - ص ح ح -

فإجازة سيبويه الإدغام في هذا الشاهد هي دليل على دخوله شاهداً جديداً في قضية التقاء الساكنين، وقد أيد ذلك ابن الجزري عندما قال إن سيبويه قد أجاز

---

(1) سيبويه، الكتاب 4/ 450.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها (هامش).

ما يشبه الإدغام الكبير في الشعر[1]، وأغلب الظن أنه يقصد حديث سيبويه عن هذا الشاهد.

لكن الأخفش - كما رأينا - قد استدرك الإخفاء على سيبويه منكراً عليه الإدغام ، ومن ثم انبرى ابن جني للدفاع عن سيبويه بقوله : "فهذا لعمري تعلق بظاهر لفظه، فأما حقيقة معناها فلم يُرِدْ محض الإدغام وإنما أراد الإخفاء فتجوَّزَ بذكر الإدغام"[2].

ثم علل ذلك بأن هذا الشعر من مشطور الرجز وتقطيع الجزء الذي فيه السين والحاء "ومس حهى" مفاعلن فالحاء بإزاء عين مفاعلن ، ولا يليق بسيبويه أن يُكسِّر شعراً[3].

وأياً ما كان الأمر ، فإن التقاء صامتين ساكنين في الوصل إن كان غير جائز في الشعر لقيامه على مقاييس لا يمكن الخروج عنها وهذه المقاييس لا تحتوي على التقاء الساكنين - فإن هذا لا يكفي مسوغاً لمنع هذه الظاهرة في اللغة فهي ليست قصراً على الشعر فحسب، بل كون هذه الظاهرة قد وجدت في الشعر - ولو كان ذلك فيه كسر للوزن - هو دليل على وجودها في اللغة ، ثم إنَّ الإخفاء أو الاختلاس إن كان قد أُجري للتخلص من اجتماع الساكنين لأجل الوزن الشعري فإن هذا - أيضاً - لا يعني أن هذا الإجراء ينسحب على المصادر الأخرى التي تُستقى منها اللغة، فهي أوسع من أن يكون الشعر مقياساً لها، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن التركيب الذي أورده سيبويه في ذلك الرجز (مَسْحَى) ليس مستحيل النطق ولا صعباً بقدر صعوبة نطق الحركة المخفاة ، لاسيما أن سيبويه لم

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/ 235.
(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب 1/ 58، وينظر المحتسب 1/ 62.
(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب 1/ 58-59، وينظر المحتسب، الموضع السابق.

يذكر الإخفاء كما قلنا في هذا الشاهد بل صرح بإدغام الحاء في الهاء بعد السين الساكنة ، لذلك لا أرى داعياً لاستدراك الأخفش ولا لردّ ابن جني عليه مدافعاً عن سيبويه ، والأولى أن يبقى الشاهد دليلاً على الإدغام بعد الساكن كما قال ابن الجزري ، ولو كان سيبويه يريد الإخفاء لذكره كما في الشاهد : وإني بما قد كلفتني عشيرتي ......البيت.

وعندما ذكر سيبويه القراءة : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [1] قال إن التحريك على لغة من قال نِعِم وهي لغة هذيل ، وليس على لغة من قال نِعْم ، ولم يذكر قراءة الإسكان [2]، ربما لأنه يخشى الخوض في ألفاظ القرآن الكريم التي تخالف مقاييسهم اللغوية.

إلا أنه عندما أورد قراءة الإدغام في : ﴿ فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ ﴾ [3] قال: "فإن شئت أسكنت الأول للمد وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحركاً ، وزعموا أن أهل مكة لايبينون التاءين [4] فالذي قبل التاء المدغمة مد ولهذا لم يجد سيبويه حرجاً في أن يجيز الإسكان أو الإخفاء ، بل إنه أشار إلى قراءة ابن كثير فيما رواه البزي من خلال حديثه عن إدغام التاءين عند أهل مكة.

على أن اللغويين القدماء لم يكونوا في موقفهم من القراءات التي تحوي التقاء صامتين ساكنين على طريق واحدة، فالكوفيون كانوا أكثر اعتدالاً من البصريين في هذا الشأن، فقد أخبرنا ابن الجزري أن الكوفيين رووا سماعاً عن العرب شهْر رمَضان بالإدغام [5].

---

(1) آية 58 من سورة النساء.

(2) سيبويه، الكتاب 4/ 439ـ440.

(3) آية 9 من سورة المجادلة.

(4) سيبويه، الكتاب 4/ 440.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 2/ 236.

كما نفهم نحن هذا الاعتدال بشكل مباشر من قول الفراء في لفظ (يخِصِّمونَ)[1]، فقد قال إن أهل الحجاز "يشددون ويجمعون بين ساكنين ، وهي في قراءة أُبيّ (يختصمون) فهذه حجة لمن يشدد"[2]، ويقول الفراء أيضاً في لفظ ﴿يَخْطَفُ﴾ [3] بالإسكان والتشديد إن بعض أهل المدينة يسكن الخاء والطاء فيجمع بين ساكنين فيقول يخْطّف [4] ثم يفسر هذه الظاهرة ويقول : "وأما من جمع بين الساكنين فإنه كمن بنى على التبيان إلا أنه إدغام خفيّ، وفي قوله: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰ﴾ [5] وفي قوله: ﴿تَأۡخُذُهُمۡ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ﴾ [6] مثل هذا التفسير"[7]، فهو يرى أن هذا الإدغام كالإظهار وسماه بالإدغام الخفي.

لكنّ فريقاً من البصريين اعترضوا على من أجاز هذه القراءات وفي مقدمتهم ابن جني الذي قال إن "الذي يجيزه الفراء من اجتماع الساكنين في نحو هذا لا يثبته أصحابنا ، وإنما هو اختلاس وإخفاء فيلطف عليهم فيرون أنه إدغام وإنما هو إخفاء للحركة وإضعاف للصوت"[8].

كما يرفض ابن جني الإدغام في نحو ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ﴾ [9] وهي على غرار القراءة: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ﴾ [10] فيقول ابن جني "لابد أن النون الأولى مختلسة الضمة تخفيفاً وهي بزنة المتحركة فأما أن تكون ساكنة والحاء قبلها

---

(1) آية 49 من سورة يس.
(2) الفراء، معاني القرآن 2/ 379.
(3) آية 20 من سورة البقرة.
(4) الفراء، معاني القرآن 1/ 18.
(5) آية 35 من سورة يونس .
(6) آية 49 من يس.
(7) معاني القرآن للفراء 1/ 18.
(8) ابن جني، المحتسب 1/ 61-62.
(9) آية 9 من سورة الحجر.
(10) آية 185 من البقرة.

ساكنة فخطأ وقول القُراء إن هذا ونحوه مدغم سهوٌ منهم وقصور عن إدراك حقيقة هذا الأمر[1].

وقد ردّ على هذا الكلام أبو حيان عندما تكلم عن قراءة الإدغام فقال: "وأدغمت فرقة شهر رمضان ، قال ابن عطية : وذلك لا تقتضيه الأصول لاجتماع الساكنين فيه ، يعني بالأصول: أصول ما قرره أكثر البصريين لأن ما قبل الراء في شَهْر حرف صحيح فلو كان حرف علة لجاز بإجماع منهم نحو : هذا ثوب بَكر لأن فيه - لكونه حرف علة - مداً ولم تقتصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين ولا على ما اختاروه ، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه"[2].

كما يردّ أبو حيان على من يظن في القراء السهو أو الخطأ إذ يقول إن "أئمة القراءة لم يقرؤا إلا بنقل عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومتى تطرق إليهم الغلط فيما نقلوه من مثل هذا تطرق إليهم فيما سواه ، والذي نختاره أن نقل القراءات السبع متواتر لا يمكن وقوع الغلط فيه"[3].

أقول إن الأمر ليس مقتصراً على القراءات السبع فحسب من حيث صحة السند ، فكل قراءة صحيحة السند ينطبق عليهما قول أبي حيان هذا[4].

كما رفض مكي ابن أبي طالب قراءة (نعْمّا) بالإسكان و ما كان على قياسها فقال إن إسكان العين "ليس بشيء ولا قرأتُ به ، لأن فيه جمعاً بين ساكنين ليس الأول حرف مد ولين، وذلك غير جائز عند أحد من النحويين"[5] بل يقول

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب 1/ 57.
(2) أبو حيان، البحر المحيط 2/ 39.
(3) المصدر نفسه 2/ 324.
(4) ينظر: ابن جني، المحتسب 1/ 32.
(5) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 1/ 316.

في حديثه عن لفظ (يَهْدِّى) إن ما رُوى عن قالون وأبي عمرو من إسكان الهاء بعيد ضعيف لا يجوز إلا في شعر نادر والمشهور عنهما الاختلاس [1].

وقد أنكر مثل هذا الموقف دارسو رواية قالون ودافعوا بشدة عن هذا الوجه في الرواية أي الإسكان ، وقالوا إنه مُقدَّم في الأداء[2]، لذا ينبغي "ألا يقال إن سكون العين من (نِعْمّا) لقالون ومن (لا تعْدّوا) وكذلك سكون الهاء من (لا يهْدّى) والخاء من (يخْصّمون) يلزم من اجتماع الساكنين على غير حدهما نظراً للتشديد الذي بعد كل منها كما قرره الصرفيون من أنه لا يُجمع بين ساكنين "[3] بل الواجب التسليم بالقراءة وإخضاع القاعدة إليها لا العكس.

ومع ذلك نجد ابن عصفور يرفض قراءة البزّى بإدغام التاءات فيما كان قبلها ساكن صحيح وقال إن هذا " لا يجوز عند البصريين على حال لما في ذلك من الجمع بين الساكنين وليس الساكن الأول حرف مد ولين "[4].

إلا أننا نجد الجواب الكافي والرَّد الشافي عند أبي حيان إذ يقول : "وقراءة البزّى ثابتة تلقتها الأمة بالقبول وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله البصريون فلا تنظر إلى قولهم إن هذا لا يجوز "[5].

وقد ضم ابن عصفور قراءة أبي عمرو في الإدغام الكبير إلى رواية البزّى رافضاً لها أيضاً وقال إن هذا الإدغام يُتخرج على الإخفاء ، فكثيراً ما يسمى الإدغام إخفاء [6].

---

(1) المصدر نفسه 1/ 519.

(2) عبد الفتاح السيد المرصفي، الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون من طريق الشاطبية، مراجعة : عبد الفتاح القاضي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1390 هـ ـ 1970 م، ص 239ـ240.

(3) المرصفي، الطريق المأمون ص 237.

(4) ابن عصفور، الممتع 2/ 721ـ722.

(5) أبو حيان، البحر المحيط 2/ 317ـ318.

(6) ابن عصفور، الممتع 2/ 722.

إن تأويل الإدغام بالإخفاء في قراءة أبي عمرو تحاشياً للاعتراف بالتقاء الساكنين نجده عند غير النحاة والصرفيين من أهل القراءات ، وقد أوضح ذلك ابن الجزري فقال إن الآخذين بالإدغام الصحيح إذا كان ما قبله ساكناً قليلون، بل أكثر المتأخرين حملوه على الإخفاء والاختلاس وما عبر عنه المتقدمون بالإدغام حملوه على المجاز [1]، وفي مقدمة هؤلاء المتأخرين الشاطبي في لاميته التي يقول فيها:

وإدْغَامُ حَرفٍ قبله صَحَّ سَاكِن عَسِيرٌ، وَبالإخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلاً
خُذِ العَفْوَ وَ أْمُرْ ثُمَّ مِن بَعْدِ ظُلمِهِ وَفِي المَهْدِ، ثُمَّ الخُلْدِ، وَالعِلم فَاشْمُلا[2]

فهو يرى أن الإدغام صعب إذا ولي ساكناً صحيحاً ، وقد اختار الإخفاء لأنه الصواب مُعبِّراً عن ذلك بقوله : (طَبَّقَ مَفْصِلا)، وذلك لأن الإدغام يؤدي إلى الجمع بين ساكنين[3]، لكن ابن الجزري صحح المذهبين جميعاً وانتصر لمذهب المتقدمين وهو الإسكان بقوله: "وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء[4] ؛ وذلك لأن الرجوع إلى القراء أولى لأنهم أكثر وأعدل ولا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم نحويون [5].

لم يبيِّن النحاة معنى الإخفاء أو الاختلاس تبييناً دقيقاً ؛ ذلك أن تعريفهم

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 1/ 299.

(2) عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، نشر وطبع عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية، مصر (د.ت) ص 67.

(3) ينظر عبد الفتاح القاضي، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ،ص 67، وينظر علي نوري الصفاقسي، سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي وبذيله كتاب غيث النفع في القراءات السبع، المكتبة التجارية، توزيع دار الفكر (بيروت) (د.ت) ص 61

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 1/ 299.

(5) علي محمد الضباع، شرح الشاطبية المسمى إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر، (د.ت)، ص 45.

الإخفاء بأنه نقصان الحركة يومئ إلى وجود حالة بين السكون والحركة ، و لأن الحركة تَضْعُفُ عندما تُختَلَس وتقترب من السكون فإنها قد تُهمل ، أو يختلط عليهم الأمر بين الاختلاس والسكون، وهنا يقع الإشكال عندما يتعلق الأمر بالتقاء ساكنين في مواضع محظورة عندهم، فنجدهم يؤولون السكون فيها بالإخفاء أو الاختلاس ؛ لأنهم لا يرغبون في الاعتراف بوجود ساكن.

أما القراء فقد حددوا تحديدا دقيقاً ما يعنيه الإخفاء أو الاختلاس ، ففي الإتحاف – مثلاً – يُعَرَّف بأنه الإتيان بثلثي الحركة [1] ، مما يدل على أن الحركة عندما تتعرض للإخفاء تنقص الثلث، وعندما يقارنون الإخفاء بالرَّوْم يقولون إن الإخفاء معناه الإتيان بأكثر الحركة بخلاف الروم فإنه الإتيان بأقلها [2] ، ونحن ندرك هذا جلياً عندما نتابع دروس تجويد القرآن الكريم حينما يُصِرُّ المعلم على أداء اللفظ القرآني بكيفية معينة فيكرر التلميذ إلى أن يرضى المعلم عن أدائه لما لديه من أذن مرهفة تحس بالخطأ مهما يكن يسيراً ، في حين لا يلاحظ المستمع العادي ذلك الخطأ.

كما أننا نجد أحدهم يصحح قول من يُعرِّف الاختلاس بأنه الإتيان بربع الحركة ويرى أن هذا سبق قلم منه ، لأن الاختلاس هو الإتيان بثلثي الحركة [3]، كما سبق.

فإذا كانت هذه حال القراء وعلماء التجويد من الدقة والإتقان في تقدير الاختلاس والروم – وهما درجتان متقاربتان من التحريك –فكيف لا تكون لديهم الدقة نفسها في التفريق بين الاختلاس والإسكان؟ فالفرق بين الاختلاس والإسكان أوضح من الفرق بين الاختلاس والرَّوْم.

---

(1) الشيخ احمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية، 1/ 392.

(2) المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

(3) المرصفي، الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون، ص 151.

من أجل ذلك، أقول إن القراءات القرآنية تثبت وجود التقاء الساكنين في الألفاظ القرآنية التي رُويتْ بالإسكان أو الإدغام، ولا مجال لتأويلها بالإخفاء أو الاختلاس لأن هذا وجه آخر مستقل في القراءة.

إمكان وجود التقاء صامتين ساكنين في اللغة العربية

إن أصل المشكلة لا يكمن في عدم القدرة على نطق صامتين ساكنين متواليين؛ وذلك لأن هناك لغات غير العربية تسمح بهذا التتابع الصوتي ، وأعضاء النطق عند العرب لا تختلف عن أعضاء النطق عند الأمم التي تبيح الأنظمة الصوتية في كلامها توالي مجموعات من الصحاح تصل إلى أربعة أو أكثر في الكلمة وإلى ستة أو أكثر في العبارة ، فاللغات تختلف في تشكيلاتها الصوتية ، أي القيود المفروضة على نوع الأصوات التي يُسمح بتواليها وترتيبها في الكلمة أو العبارة [1].

إن وجود هذه القيود على متكلمي اللغة العربية يعكس لديهم شعوراً بصعوبة نطق هذا التتابع الصوتي في السلسلة الكلامية إلا أنه ليس مستحيلاً بدليل أنه يمكن للعربي أن ينطق كلمة تتوالى فيها ثلاثة صوامت في اللغة الإنجليزية مثل : (Street) كما ينطقها أهلها بشيء من المران والتدريب ، وقد أشار ابن جني إلى ما يشبه هذا القول عندما تحدث عن التقاء ساكنين أو أكثر في لغة العجم فهو لم يستسغه بوصفه عربياً متأثراً بقواعد لغته وأنظمتها [2].

لذا كانت ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين جزءاً من السليقة العربية أو عادة من عادات العربي النطقية ، ويظهر ذلك واضحاً عند العربي الذي يتكلم لغة أخرى كالإنجليزية[3] فإنه يسعى إلى التخلص من التقاء الساكنين كلما صادفه،

---

(1) د. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية ص 53.

(2) ابن جني، الخصائص 1/ 90-91.

(3) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص 297.

فإذا صادف كلمة مثل (Display) في اللغة الإنجليزية فإما أن يكون عارفاً بتركيب الكلمة من جزأين وهما Dis وPlay وفي هذه الحالة يكسر السين ، وإما أن يكون عالماً بذلك فيكسر الباء ويكون النطق إما في صورة (Disiplay) وإما في صورة (Dispilay) على الترتيب "[1].

ويغلب على ظني أن هذه العادة النطقية الناتجة عن التأثير بالقواعد اللغوية كانت راسخة في أذهان من رأوا أن تتابع الصوامت في الكلام يُنطق بالاستعانة بحركة خفية، ومن ثم أوّلوا الإدغام بالإخفاء ورفضوا قراءة الإسكان .

وهذا ما أكده د. تمام حسان عندما رأى ضرورة "أن نعترف بنوعين من أنواع المقاطع أولهما هو المقطع التشكيلي والآخر هو المقطع الأصواتي ، أما أول هذين فهو مكوّن من حروف وأما الثاني فهو أصواتي محسوس مسموع مكون من أصوات وإننا لنجد أحياناً مقطعاً تشكيلياً في صورة (ص ع ص ص) يقابله من الناحية الأصواتية مقطعان هما (ص ع + ص ع ص) كنتيجة من نتائج قلقلة الصاد التي قبل الأخيرة[2].

وقد سمى د. تمام حسان تلك الحركة المقحمة بين الصامتين الساكنين أصواتياً بالعلة المركزية [3].

ولكن بعد أن أثبتنا وجود تتابع صوتي مكون من صامتين ساكنين في القراءات القرآنية ، فينبغي أن ندرس ذلك بطريقة موضوعية لتكون النتائج فيها أقرب إلى الصواب ، ولا طريق إلى ذلك إلا من خلال التحليل الصوتي لذلك التتابع (ص ح ص ص)، وهو ما سنتناوله في المبحث الثالث .

---

(1) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، 297.

(2) د. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، 1979م، ص 141، وينظر د. حازم علي، ظاهرة المقطع الصوتي ص 81.

(3) د. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة، ص 141.

المبحث الثالث

تحليل صوتيّ لالتقاء صامتين ساكنين

تختلف إمكانيّة النّطق بأيّ تتابع صوتيّ بحسب نوع الصّوامت المكوّنة لهذا التتابع، فإن كان التّتابع مكوّناً من صامتين ساكنين متواليين فإنّ التّحليل الصّوتيّ يركّز على الصّامت الأوّل، فإن كان الصّامت الأوّل من النّوع المتماد[1] (الامتداديّ)[2] فإنّ عمليّة النّطق تكوّن أيسر ممّا لو كان أوّل صامتي ذلك التّتابع من النّوع الانسداديّ الوقفيّ أو الانفجاريّ[3]، وذلك لأنّ الصّوامت المتمادّة تقارب أشباه الصّوائت في صفة التّسريب الهوائيّ الّتي يُخلّفها الاعتراض الجزئيّ لتيّار الهواء ممّا يجعل جزءاً منَ الهواء ينساب في ممرّه الضّيّق عند تكوين الصّامت المتمادّ (السّاكن الأوّل) ليتكوّن بعد ذلك الصّامت التّالي (السّاكن الثّاني) سواء أكان متمادّاً أم انسداديّاً، وقد قلنا فيما سبق إنّ التقاء السّاكنين جائز إن كان أوّلهما شبه صائت؛ لأنّ شبه الصّائت يشابه الصّوائت من النّاحية الصّوتيّة من حيثُ درجة الانفتاح، إلاّ أنّ هناك قليلاً منَ الحفيف الّذي لا يكاد يلحظ مع أشباه الصّوائت، ممّا يجعلها قريبة منَ الصّوامت أيضاً[4].

ومن هنا كان هذا التّقارب بين الصّوامت المتمادّة وأشباه الصّوائت عاملاً مؤثراً في تسهيل النّطق بالتقاء السّاكنين إن كان أوّلهما صامتاً متمادّاً.

---

(1) استخدم د.محمود السّعران مصطلح المتمادّة بمعنى غير الاحتكاكيّة وهي الّتي تكوّن درجة الانفتاح معها أوسع منها عند النّطق بالاحتكاكيّة، ومثّل لها بالرّاء الانجليزية وذلك في كتابه علم اللّغة مقدّمة للقارىء العربيّ، ص179، كما ذكر د.سلمان العانيّ مصطلح المتمادّة في مقابل الوقفيّة وذلك في كتابه التّشكيل الصّوتيّ، ص119.

(2) ينظر د. بسام بركة، علم الأصوات العامّ (أصوات اللّغة العربية) مركز الإنماء القومي (د.ت)، ص 170.

(3) ينظر المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

(4) د. كمال بشر، علم اللّغة (الأصوات)، ص 131.

على أن الصّوامت المتمادّة تنقسم من حيثُ درجة الاحتكاك إلى صوامت احتكاكيّة تتضح فيها صفة الاحتكاك أو الحفيف وصوامت أخرى تقل فيها نسبة الاحتكاك، وكلمّا قلّت درجة الاحتكاك؛ اقترب الصّامت في صفته من أشباه الصّوائت ومن ثمّ يسهل النّطق بالتقاء السّاكنين، وقد آثرت تسمية الصّوامت الأقلّ احتكاكاً بالصّوامت المتوسّطة وتشمل (ع، ن، ر، ل، م) بينما تُسمى الصّوامت المتمادّة الأكثر احتكاكاً بالاحتكاكيّة وهذه الصّوامت الاحتكاكيّة تأتي في المرتبة الثّالثة بعد أشباه الصّوائت والصّوامت المتوسّطة من حيثُ سهولة النّطق بالسّاكنين المتواليين إن كان أوّلهما من النّوع الاحتكاكيّ، في حين يبلغ النّطق بأوّل الصّامتين ذروته منَ الصّعوبة إن كان من النّوع الانسداديّ.

هذه هي الفكرة العامّة الّتي سنحلّل على أساسها النّماذج المحتوية على التقاء صامتين ساكنين.

لدينا – إذن – في إطار التّحليل الصّوتيّ للألفاظ القرآنيّة السّابقة ثلاثة مستويات للصّوامت، تتدرج بحسب قربها من أشباه الصّوائت، أو بالأحرى بحسب إمكانية النّطق بهذا التّتابع الصّوتيّ بطريقة أسهل ، فأوّلها الصّوامت المتوسّطة وثانيها الصّوامت الاحتكاكيّة، وثالثها الصّوامت الانسداديّة، وعلى ذلك تكوّن دراستنا لتلك النّماذج بحسب نوع الصّامت السّاكن الأوّل وكيفيّة الانتقال منه إلى الصّامت السّاكن الثّاني ومدى سهولة هذا الانتقال.

أولاً : ما كان أوّل السّاكنين فيه صامتاً متوسّطاً :

نبدأ بتفسير معنى المتوسّط، فقد عَرّف اللُّغويّون القدماء هذه الصّفة بأنّها كون الصّوت بين الشّدّة والرّخاوة فلا هو بالرّخو ولا بالشّديد، وإنّما هو في منزلة

بينهما سمّوها التّوسّط [1] إلاّ أنّ الدّراسات الحديثة أثبتت أنّ التّوسّط هو أن تكوّن الصّوامت "متوسّطة بين الأصوات الصّامتة والحركات لا بينَ الانفجاريّة والاحتكاكيّة" [2] كما قال الأسلاف.

ونفهم من ذلك أنّ التّوسّط هو "توسيع نسبيّ [3] لمجرى الهواء في أثناء حدوث الصّوت اللّغويّ بحيث لاينتج عنه احتكاك أو حفيف مسموع كالّذي نسمعه مع الصّوامت الاحتكاكيّة، كما أنّ هذا التّوسيع لا يصل إلى درجة الانفتاح الحاصل في أثناء النّطق بالصّوائت" [4]، ممّا يؤكّد التّقارب الصّوتيّ بين هذه الصّوامت المتوسّطة وبين أشباه الصّوائت بل إنّ بعض القدماء قد أضافوا الواو والياء إلى الصّوامت المتوسّطة [5].

إنّ هذه الصّوامت المتوسّطة تشبه الحركات في أهمّ خاصّة من خواصّها وهي خاصّة الوضوح السّمعي"[6] فعند تكوين اللاّم والميم صوتيّاً مثلاً: "يخرج الهواء حرّاً طليقاً كالحركات تماماً لكنّه مع الحركات يخرج من وسط الفم ومع اللاّم من جانبي الفم ومع الميم منَ الأنف"[7] وحرّيّة الهواء عند تكوّن الصّوت هي الّتي تمنحه صفة الوضوح السّمعيّ [8] كما أنّ الرّاء صوت "شبيه بالحركات لما يوجد عند النّطق به من نوع من حرّيّة للهواء بسبب الاتّصال والانفصال المتكرّرين،

---

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 435، والمبرّد، المقتضب، 1/ 196، وابن يعيش، شرح المفصّل، 10/ 128.

(2) د. كمال بشر، علم اللّغة العامّ (الأصوات)، ص 131.

(3) استخدم د. أحمد مختار عمر عبارة التّوسيع النّسبيّ في حديثه عن درجات انفتاح مجرى الهواء مع الأصوات وذلك في كتابه دراسة الصّوت اللّغويّ، ص322، وقد وظّفتها هنا بطريقة مختلفة.

(4) هذا التّعريف اجتهاد منّي استنتجته من خلال كلام القدامى والمحدثين معاً.

(5) ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر، 1/ 202.

(6) د. كمال بشر، علم اللّغة العامّ (الأصوات)، ص 131.

(7) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

(8) المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

وهذا السّلوك يعطي الصّوت نوعاً منَ الوضوح الصّوتيّ أقوى ممّا يحدثه مع بقية الأصوات الصّامتة[1].

كما أنّ صوت النّون مع اللاّم والرّاء والميم قد عُدّ مشابهاً لأصوات اللّين لأنّها ليست شديدة وليست رخوة[2].

أمّا صوت العين فإنّ المحدثين لم يوافقوا على كونه متوسّطاً ـ كما رأى الأسلاف ـ[3] وقالوا إنّه صامت احتكاكيّ، لكنّهم يعترفون بأنّ نسبة الاحتكاك معه قليلة جداً[4] فكان هذا مسوّغاً لضمّه إلى هذه الصّوامت المتوسّطة.

وتمتاز هذه الصّوامت جميعاً بصفة الجهر ، ممّا يقرّبها من أصوات العلّة الّتي تلازمها هذه الصّفة[5].

فهذا الوصف الصّوتيّ لكيفيّة نطق الصّوامت المتوسّطة يؤكّد لنا أنّ أوّل السّاكنين إن كان من هذا النّوع منَ الصّوامت فإنّ نطقه يشبه إلى حدّ كبير نطق تتابع صوتيّ لساكنين أوّلهما شبه صائت، وذلك استناداً إلى التّقارب الشّديد بين الصّوامت المتوسّطة وبين أشباه الصّوائت من حيثُ التكوّن الصّوتيّ، يضاف إلى ذلك اشتراكها في صفة الوضوح السّمعيّ.

لذلك كلّه يمكننا أن نحلّل صوتيّاً كيفيّة نطق الجزء الّذي يلتقي فيه ساكنان

---

(1) د. كمال بشر، علم اللغة العام (الأصوات)، ص 131.

(2) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 63ـ64، وقد تحدّث د. إبراهيم أنيس عن هذا التّقارب الصّوتيّ بين اللاّم والميم والنّون والرّاء وأصوات المدّ في بحث له بعنوان: حروف تشبه الحركات منشور في مجلة مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة الهيأة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، 1963م، ج 16 ص 13ـ17.

(3) سيبويه، الكتاب، 4/ 435.

(4) د. تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص 130.

(5) د. كمال بشر، علم اللّغة العامّ (الأصوات)، ص 121، 129، 130، و د. أحمد مختار عمر، دراسة الصّوتيّ اللّغويّ، ص 324.

أوّلهما صامت متوسّط في نحو ﴿فَنِعِمَّا﴾ [1] براوية الإسكان[2]، والأمر سارٍ على كل ساكنين أوّلهما صوت العين في أيّ لفظ قرآنيّ آخر.

فلإنتاج التّتابُع الصّوتيّ المتكوّن من ثلاثة صوامت دون فاصل بصائت (ع، م، م) يندفع تيّار الهواء منَ الرّئتين مارّاً بالوترين الصّوتيّين فيهتزّان، ثمّ يعترض الهواء في الحلق تضييقٌ جزئيٌّ هو ما عبّرتُ عنه سابقاً بالتّوسيع النّسبيّ. لأنّ الاحتكاك معه قليل جدّاً، ويرتفع الحنك اللّين ليغلق مجرى الأنف فيعبر الهواء طريقه نحو الفم ليصل إلى موضع تكوين الميم مع استمرار الوترين الصّوتيّن في الاهتزاز، فينطبق الشّفتان انطباقاً تامّاً وتطول مدّة هذا الانطباق لتكوين صامت الميم الطّويل (المشدّد) مع انخفاض الحنك اللّين فاتحاً الطّريق أمام الهواء نحو الأنف ليتكوّن الصّامت الشّفويّ الطّويل وهو الميم المشدّدة[3].

أمّا إن كان السّاكن الأوّل نوناً فإنّه يُخفى - في الغالب - لمجاورته صامتاً من صوامت الإخفاء كالتّاء في نحو ﴿أَن تَوَلَّوْهُمْ﴾ [4] في رواية البزّيّ[5]، يقول د. إبراهيم أنيس عن حالة الإخفاء هذه إنّها ليست "إلا محاولة الإبقاء على النّون وذلك بإطالتها ممّا أدّى إلى ما نسميه بالغنّة، هذا إلى أنّنا نلحظ مع ما يسمّونه بالإخفاء ميل النّون إلى مخرج الصّوت المجاور لها"[6] فالصّوت النّاتج عن مجاورة النّون السّاكنة لصامت الإخفاء السّاكن (التّاء) هو الغنّة، وهذا الصّوت قريب من صوت العلّة،

---

(1) آية 271 من سورة البقرة، وآية 58 من سورة النّساء.
(2) ابن الجزريّ، النشر في القراءات العشر 2/ 235-236.
(3) ينظر الوصف الصّوتيّ عند د. إبراهيم أنيس في الأصوات اللّغويّة، ص 72، 88، و د. سلمان العانيّ، التشكيل الصّوتيّ، ص 119.
(4) آية 9 من سورة الممتحنة .
(5) أبو حيّان، البحر المحيط، 2/ 317.
(6) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 71.

بل ربّما يسوّغ لي القول إنّه صوت علّة أنفيّ [1]، بدليل قول د.إبراهيم أنيس بعد ذلك إنّ النّون تميل إلى الصّوت المجاور لها، أي إنّ صوت الغنّة يندمج مع الصّوت التّالي لها وهو التّاء في "أن تولّوهم"، لانسيابيّة هذه الغنّة وقربها منَ الصّوائت، فإذا كان الأمر كذلك عند توالي ساكنين أوّلهما النّون فإنّ رفض التقاء السّاكنين – والحالة هذه – ليس منَ الصّواب في شيء، بل يُفترض جوازه على ما تبيّن.

أمّا في نحو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾ [2]، في رواية البزّي [3] و﴿وَالْحَرْثِ ذَلِكَ﴾ [4] بالإدغام لأبي عمرو [5] فإنّ التقاء السّاكنين جائز لأنّ السّاكن الأوّل فيهما (ل، ر) على التّرتيب، وهما يشبهان العلل في الوضوح السّمعيّ، وفي أنّهما ليس لهما صفة الاحتكاك المسموع، كما يتّفقان مع أصوات العلّة في صفة الجهر [6].

فعند تكوّن اللام "يمرّ الهواء بالحنجرة فيحرّك الوترين الصّوتيّين ثمّ يتّخذ مجراه في الحلق وعلى جانبي الفم في مجرى ضيّق يحدث فيه الهواء نوعاً ضعيفاً من الحفيف، وفي أثناء مرور الهواء من أحد جانبي الفم أو من كليهما يتّصل طرف اللّسان بأصول الثّنايا العليا، وبذلك يُحال بين الهواء ومروره من وسط الفم فيتسرّب من جانبيه" [7]، إنّ هذا التّسريب الهوائيّ – كما سبق القول – هو الّذي يساعد على نطق السّاكنين في (هَل تّربّصونَ) و ما كان على مثاله، وعند تكوّن "الرّاء يندفع الهواء منَ الرّئتين

---

(1) يسمّي د. إبراهيم أنيس النّون المدغمة في الياء أو الواو صوتاً أنفيّاً في كتابه الأصوات اللّغويّة، ص 71، وقد استفدت من هذه التّسمية وسمّيت النّون المخفاة صوت علّة أنفيّ بناءً على النّطق الذّاتيّ. ينظر ص 127 من هذا البحث.

(2) آية 52 من سورة التّوبة.

(3) أبو حيّان، البحر المحيط، 2/ 317.

(4) آية 14 من سورة آل عمران.

(5) أبو عمرو الدّاني، التّيسير في القراءات السّبع، تصحيح: أوتوبرتزل، 1930م، ص 26.

(6) د. كمال بشر، دراسات في علم اللّغة (الأصوات)، ص 131.

(7) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 64.

مارّاً بالحنجرة فيُحرّك الوترين الصّوتيّين ثمّ يتّخذ مجراه في الحلق والفم حتّى يصل إلى مخرجه وهو طرق اللّسان للحنك عند النّطق بها"[1] فتكوّن صوت الرّاء – وهو السّاكن الأوّل – بهذه الكيفيّة يسهل نطق السّاكنين في (الحرْث دثاء) ليتسنّى بعد ذلك نطق الصّامت الطّويل التّالي دون مشقّة.

ثانياً : ما كان أوّل السّاكنين فيه صامتاً احتكاكيّاً :

نمثّل لذلك بنموذجين أوّلهما يكون الصّامت الأوّل منهما الهاء وهو ﴿يَهِدِّيَ﴾[2] بإسكان الهاء وتشديد الدّال[3] وما كان على قياسها، وذلك لتميّز الهاء بخصائص صوتيّة مميّزة، أمّا النّموذج الثّاني فيكون أوّل الصّامتين فيه خاءً كما في ﴿يَخِصِّمُونَ﴾[4] بإسكان الخاء وتشديد الصّاد[5] وهو نموذج للصّوامت الأكثر احتكاكاً، ومن ثمّ ينسحب ما يقال عنها على غيرها من الصّوامت الاحتكاكيّة.

فإن كان أوّل السّاكنين هاءً كما في (يَهْدّي) فإنّ النّطق بهما يسيرٌ؛ لأنّ الهاء صامت حنجريّ مهموس احتكاكيّ[6]، بل إنّ علماء الأصوات غير متّفقين على أنّ تضييق المجرى في الحنجرة يجعل من الهاء صامتاً فكثيرون يعتبرونها صائتاً مهموساً[7]، فعند النّطق بالهاء "يظلّ المزمار منبسطاً دون أن يتحرّك الوتران الصّوتيّان ولكنّ اندفاع الهواء يُحدث نوعاً من الحفيف يسمع في أقصى الحلق أو

---

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 66.
(2) آية 35 من سورة يونس.
(3) هذه قراءة أبي عمرو وقالون، ينظر ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر، 2/ 283.
(4) آية 49 من سورة يس.
(5) هذه قراءة أبي عمرو وقالون، ينظر ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر، 2/ 353 – 354.
(6) د. محمود السّعران، علم اللّغة (مقدمة للقارئ العربيّ)، ص 179.
(7) د. أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ ص 136.

داخل المزمار ويتخذ الفم عند النّطق بالهاء وضعاً يشبه الوضع الّذي يُتّخذ عند النّطق بأصوات اللّين "[1].

ولولا ذلك الحفيف لكان الهاء صوت لين، لذلك كان نطق (يهْدّى) بالإسكان أو ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ [2] بالإدغام[3] منَ السّهولة بحيث لا يُرفض التقاء السّاكنين في هذه الحالة.

أمّا في مثل (يخصْمّون) فإنّ التقاء السّاكنين هنا لا يساوي في مدى سهولته النّموذج السّابق؛ لأنّنا نسمع عند تكوّن الخاء احتكاكاً واضحاً في الحلق، نتيجة تضييق مجرى الهواء، وذلك التّضييق يسمح بمرور جزء منَ الهواء[4]، يستمرّ هذا الجزء في الجريان حتّى يصل إلى موضع تكوّن الصّاد (السّاكن الثّاني) مع استمرار سكون الوترين الصّوتيّين لأنّ كلا الصّوتين الصّاد والخاء صامت مهموس[5]، وعندما يصل تيّار الهواء إلى موضع تكوّن الصّاد يتّصل حد اللّسان وطرفه بالأسنان واللّثة، مع تضييق شديد لمجرى الهواء ينتج عنه حفيف شديد (صفير)[6]، ولأنّ الصّاد هنا مشدّد فإنّ هذا التّضييق يستمرّ مدّة أطول من تلك الّتي تكوّن مع الصّاد المفرد[7]، مع تحريك مؤخّر اللّسان إلى أعلى وتحريك جذره إلى الخلف لتكوين صفة الإطباق[8]؛ فنطق هذا التّتابع الصّامتيّ يبدو أصعب قليلاً ممّا لو كان أوّل الصّامتين متوسّطاً وذلك لزيادة نسبة التّضييق في مجرى الهواء.

---

(1) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة ص 88.
(2) آية 185 من سورة البقرة.
(3) وهي قراءة أبي عمرو، ينظر ابن الجزريّ، النّشر في القراءات العشر، 1/ 298ـ299.
(4) د. إبراهيم أنيس، ينظر الأصوات اللّغويّة، ص 88.
(5) د.أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ ص 324.
(6) ينظر د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص 75ـ76، د. السعران، علم اللّغة، ص 175.
(7) د. سلمان العانيّ التّشكيل الصّوتيّ، ص 119.
(8) د.أحمد مختارعمر، دراسة الصّوت اللّغويّ ص 395.

ثالثاً : ما كان أوّل السّاكنين فيه صامتاً انسداديّاً :

يحتاج هذا التّابع الصّامتيّ إلى مجهود عضليٍّ أكبر ممّا لو كان أوّل الصّامتين متوسّطاً أو احتكاكيّاً؛ لكون السّاكن الأوّل صامتاً منَ النّوع الانسداديّ، نحو: ﴿ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1] بالإدغام لأبي عمرو[2]، فالهمزة صامت حنجريّ انفجاريّ لا مجهور ولا مهموس[3] يتكوّن بقفل فتحة المزمار قفلاً تامّاً فلا يُسمح للهواء بالمرور إلى الحلق ثمّ تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاريّ هو الهمزة[4]، وفي هذه الحالة يمتنع ذلك التّسريب الهوائيّ - الّذي قلنا سابقاً إنّه يساعد في الانتقال منَ السّاكن الأوّل إلى السّاكن الثّاني في النّطق، ويعوّض عن فقدان الحركة في هذا السّياق الصّوتيّ- لذا نجد الأمر في هذه الأمثلة الّتي يكون فيها السّاكن الأوّل صامتاً انسداديّاً - أدعى إلى افتعال أو اجتلاب تلك الحركة المخفاة، وتأويل الإدغام أو الإسكان بالإخفاء؛ لصعوبة الإتيان بالسّاكن الّذي بعد الهمزة في هذا المثال أو ما شابهه، كما أنّ كون الصّامت الأوّل انسداديّاً يؤدّي إلى انخفاض درجة الوضوح السّمعيّ[5].

من أجل ذلك، كان الحكم على القضايا الصّوتيّة دون النّظر فيها بالتّحليل العلميّ يجعلنا نصل إلى نتائج غير موضوعيّة، فمثل هذه النّماذج تتطلّب منّا تحليل الأصوات المتتابعة للتّعرف على خصائصها الصّوتيّة قبل الحكم على تلك السّياقات الصّوتيّة بالجواز أو عدمه.

---

(1) آية 4 من سورة مريم.

(2) أبو عمرو الداني، التيسير، ص24.

(3) د. السّعران، علم اللّغة، ص157.

(4) د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص90.

(5) د.أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص288.



خاتمة بأهمّ نتائج البحث

وبعد، فقد توصّلت إلى عدّة نتائج أوجزها في النّقاط الآتية :

1. إنّ مفهوم السّاكن والمتحرّك عند اللّغويّين القدماء ليس محصوراً في هذين اللّفظين فحسب وقد اتّضح ذلك من خلال المجال التّطبيقيّ الّذي يتعلّق بتحليلاتهم للقضايا الصّرفيّة المختلفة، ممّا أفادني في التّوصّل إلى فهم مختلف لهذه النّصوص في إطار قضيّة التقاء السّاكنين، في حين أنّني لو اكتفيت بالنّاحية النّظريّة الّتي تحصر معنيي السّكون والحركة في هذين اللّفظين لما توصّلت إلى ذلك الفهم .

2. إنّ التّتابع الصّوتيّ لصوتين أوّلهما صوت مدّ لا ينتمي إلى قضيّة التقاء السّاكنين، لأنّ الّذي يحقّق هذه الظّاهرة هو توالي صامتين ساكنين، وعلى ذلك فإنّ التقاء صوت مدّ مع صامت ساكن في نحو: (لم يقول) ثمّ تحويلها إلى (لم يقلْ) ليس تخلّصاً منَ التقاء ساكنين، وإنّما هو من قبيل التّخلّص منَ المقطع (ص ح ح ص) المديد المقفل بصامت، كما أنّ السّياق الصّوتي الّذي يحتوي على هذا المقطع المديد لا يُعدُّ منَ المواضع الّتي يسمح فيها بالتقاء السّاكنين.

3. إنّ حركة التّخلّص منَ التقاء السّاكنين موقعيّة سياقيّة ولا يمكن أن تحدّد مسبقاً بحركة واحدة لتكون أساساً للباب، ومن ثمّ تكون الحركات الأخرى خروجاً على ذلك الأساس ؛ لأنّ السّياق الصّوتي هو الّذي يحدّد نوع الحركة.

4. إنّ هناك نماذجَ لاحظَ فيها القدماء تتابع الحركة والسّكون، فافترضوا أنّ

أحـد المتحـرّكين كان ساكناً في الأصل وإنّما حُرّك لالتقاء السّاكنين، ولكنّ الـبحث أثـبت خروج هذه النّماذج من ظاهرة التقاء السّاكنين لكونها مبنيّة على افتراض متكلّف في اللّغة، وهي المبنيّات منَ الحروف والأسماء.

5. إنّ ثمّـة أصـواتاً لهـا طبـيعة صوتيّة خاصّة كالنّون لاسيما إذا كانت ساكنة، فهـي تتّخذ رمزاً كتابيّاً واحداً دالاً على أنماط صوتيّة متعدّدة لهذا الصّوت، حـسب السّياق لذا فهي في بعض المواضع قد لا ينطبق عليها صفة السّاكن المكـوّن لظاهـرة الـتقاء السّاكنين لأنّها تكون أقرب إلى أصوات المدّ ؛ فلئن كـان التّـتابُع المكـوّن مـن صوت المدّ لا ينطبق عليه وصف التقاء السّاكنين فكذلك المحتوي على هذه النّون الخفيّة.

6. إنّ القـراءاتِ القـرآنيةَ تعـدّ مجالاً خصباً لظاهرة التقاء السّاكنين، ولا ينبغي تجاهـل مثل هذا المصدر الوثيق من مصادر اللّغة، بل ينبغي تعديل القواعد لوجـود هـذه الـنّماذج القـرآنيّة، ومن ثمّ نقول إنّ التقاء السّاكنين جائز في بعض القراءات القرآنيّة.

وهـذه النّـتائج مبنيّة على التّحليل القائم على الافتراض، لذا فإنّني لا أزعم أنّهـا غـير قابلـة للـنّقض. وإنّمـا هو اجتهاد شخصيّ سعيت فيه للوصول إلى فهم جديد وفق رؤية مختلفة عمّا كانت عليه قضية التقاء السّاكنين.

ثبت بأسماء المصادر

أولاً: الكتب المؤلفة

- د. إبراهيم أنيس :

- الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م.
- في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1965م.
- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1966م.
- موسيقى الشعر، دار القلم، بيروت، لبنان (د.ت).

- د. أحمد علم الدين الجنديّ :

- اللهجات العربية في التراث، القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي، الدار العربية للكتاب، 1983م.

- أحمد فؤاد عبدالباقي:

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط1، 1406 هـ - 1986م.

- د. أحمد مختار عمر:

- دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، 1418 هـ - 1997.

- د. أحمد مصطفى أبو الخير :

- الصرف العربي قراءة أصواتية، نشر مكتبة نانسي بدمياط، ط1، 1990م.

- الأخفش الأوسط: (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)

- معاني القرآن، تحقيق: عبدالأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب ط1، 1405 هـ - 1985م.

- إدريس السغروشني:

• مدخل للصواتة التوليدية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م.

- الأزهري (الشيخ خالد بن عبدالله)

• شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، المكتبة التجارية الكبرى (د. ت).

- الأزهري (محمد بن أحمد)

• تهذيب اللغة، تحقيق وتقديم: د. عبدالسلام محمد هارون، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار القومية العربية للطباعة (د.ت).

- الأستراباذيّ : (رضي الدين محمد بن الحسن)

• شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، طبع محمود توفيق الكتبي، مطبعة الحجازي بالقاهرة (د.ت).

• شرح كافية ابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمرن منشورات جامعة قاريونس (بنغازي) ط2، 1996م.

- الأشموني (علي بن محمد بن عيسى)

• شرح ألفيّة ابن مالك تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة النهضة العصرية، مطبعة السعادة بمصر، محرم، 1375 هـ - 1955م.

- الأعجم (زياد الأعجم)

• ديوانه، جمع وتحقيق ودراسة د. يوسف حسن بكار، دار المسيرة، ط1، 1403 هـ - 1983م.

- امرؤ القيس (ابن حجر الكنديّ)

• ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر (د.ت).

- الأنباريّ (أبو البركات عبدالرحمن بن محمد)

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر (د.ت).
- البيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، المكتبة العربية، وزارة الثقافة، المؤسسة العامة للتأليف والنشر بالاشتراك مع المجلس الأعلى للآداب والعلوم الاجتماعية، 1389 هـ - 1969م.

- د. برتيل مالمبرج :

- علم الأصوات، تعريب ودراسة: د. عبدالصبور شاهين، مكتبة الشباب بمصر (د.ت).

- د. برجشتراسر (G.Bergstrasser):

- التطور النحوي للغة العربية (محاضرات) 1929م، أخرجه د. رمضان عبدالتواب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض (د.ت).

- د. بسّام بركة:

- علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية) مركز الإنماء القومي (د.ت).

- البغداديّ، (عبدالقادر البغداديّ)

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1403 هـ - 1983م.

- البنّا : (أحمد بن محمد)

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشرة المسمّى منتهى الأماني والمسرّات، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب مكتبة الكليات الأزهرية (د.ت).

- د. تمام حسان

- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (د.ت).
- مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة 1979م.

- الجرجاني (عليّ بن محمد بن عليّ)

- التعريفات، الدار التونسيّة للنشر، 1971م.

- جرير: (جرير بن عطيّة الخطفيّ)

- ديوانه، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر 1384 هـ – 1964م.

- ابن الجزريّ (أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي)

- النشر في القراءات العشر، دار الفكر للطباعة، والنشر والتوزيع (د.ت)

- ابن جني (أبو الفتح عثمان)

- الخصائص، تحقيق د. محمد علي النجار، نشر دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).
- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق ودراسة، د. حسن هنداويّ، دار القلم دمشق، ط2، 1413 هـ، 1993م.
- المحتسب في وجوه القراءات والإيضاح عنها تحقيق: عليّ النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، د. عبدالفتاح شلبيّ، بشرف على إصدارها محمد توفيق عويضة، القاهرة، 1986م.
- المنصف (شرح التصريف للمازني) تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبدالله أمين، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1373 هـ – 1954م.

- الجوهري : (إسماعيل بن حمّاد)

- تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور العطار، الشركة اللبنانية للموسوعات، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1399 هـ – 1979م.

- د. حازم علي كمال الدين:

• ظاهرة المقطع الصوتيّ في اللغة العربية، راجعه وقدّم له: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الآداب بالقاهرة، 1994م.

- د. حسن ظاظا :

• كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية بيروت، 1986م.

- حنفي ناصف بك :

• مميزات لغات العربية وتخريج اللغات العامية عليها وفائدة علم التاريخ من ذلك، مطبعة جامعة القاهرة، ط2، 1957م.

- أبو حيان (أبو عبدالله محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان)

• ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق، مصطفى أحمد النحاس، ط1، 1404، 1984م.

• التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، مكتبة النصر الحديثة بالرياض (د.ت).

- ابن خالويه (أبو عبدالله الحسين بن أحمد)

• إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، 1413 هـ - 1992م.

• الحجة في القراءات السبع (المنسوب لابن خالويه)، تحقيق وشرح: د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1971م.

• مختصر شواذ القرآن، عني بنشره برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، بمصر جمعية المستشرقين الألمانية، 1934م.

- الخضريّ (محمد الخضري)

• حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق، مصر، ط2، 1302هـ.

- الدّانيّ (أبو عمرو عثمان بن سعيد)

• التحديد في الإتقان والتجويد، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، كلية الشريعة، جامعة بغداد، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، ط1، 1407 هـ - 1988م.

• التيسير، تصحيح أوتويرتزل، التشريعات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، استانبول، مطبعة الدولة 1930م، أعادت طبعه الأوفست، مكتبة المثنى ببغداد لصاحبها قاسم محمد رجب.

- د. داود عبده:

• دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت (د.ت).

- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي)

• جمهرة اللغة ، دار صادر (د.ت)

- د. رياض حسن الخوام

• (لدن ولدى) بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، دار المعرفة الجامعية، 1410 هـ - 1990م.

- الزبيديّ (محمد مرتضى)

• تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت).

- أبو زرعة (عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة)

• حجة القراءات، تحقيق: د. سعيد الأفغاني، منشورات جامعة بنغازي 1394 هـ - 1974م.

- الزجّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ بن سهل)

• إعراب القرآن المنسوب إليه، تحقيق ودراسة، إبراهيم الأبياري القسم الثالث، وزارة الثقافة والإرشاد القومي للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الهيأة المصرية لشؤون الطباعة الأميرية 1384هـ - 1965م.

- الزجّاجيّ : (أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق)

• الإيضاح في علل النحو، تحقيق د. مازن المبارك، نشر مكتبة دار العروبة، القاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، 1378 هـ - 1959م.

- الزمخشريّ : (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر)

• أساس البلاغة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1420هـ - 2000م.

• الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وصححه وضبطه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي (د.ت).

• المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2، 1397هـ - 1977م.

• المفصّل في علم العربية وبذيله المفضّل في شرح أبيات المفصّل لمحمد بن بدر الدين النعسانيّ، دار الجيل، بيروت، ط2 (د.ت).

- السّخاويّ (علم الدين أبو الحسن علي بن محمد عبدالصمد)

• جمال القراء وكمال الإقرا، تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، مطبعة المدني، 1408 هـ - 1987م.

- ابن السّراج (أبو بكر محمد بن سهل)

• الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة (بيروت) ط3، 1408 هـ - 1988م.

- د. سلمان حسن العانيّ:

• التشكيل الصوتي في اللغة العربية (فونولوجيا العربية) ترجمة د. ياسر الملاح، مراجعة: د. محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي السعودية، ط1، 1403 هـ - 1983م.

- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)

• الكتاب، تحقيق: د. عبدالسلام محمد هارون، ج1، دار القلم، 1385 هـ - 1966م.

ج2، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1388 هـ – 1968م، ج3، 1973م، ج4، الهيأة المصرية العامة للكتاب 1975م.

– **السّيوطيّ : (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر)**

• الأشباه والنظائر في النحو، طبعة دار المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدر آباد، 1359 هـ.

– **ابن الشّجريّ : (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنيّ العلويّ)**

• أمالي ابن الشجريّ، تحقيق ودراسة، محمود محمد الطناحي، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1413 هـ – 1992م.

– **الصّبّان : (محمد بن عليّ)**

• حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع شرح شواهد العيني، طبع ونشر إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه (د.ت).

– **الصّفاقسيّ : (أبو الحسن علي بن محمد النوريّ)**

• تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، نشر مكتبة الثقافة العربية، تقديم وتصحيح نخبة من العلماء (د.ت).

– **الطيّب البكوش :**

• التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم: صالح القرماديّ، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله، تونس، ط2، 1987م.

– **د. عبدالسلام محمد هارون**، إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيّات، محمد علي النجار

• المعجم الوسيط، أشرف على طبعه حامد عبد**القادر (مجمع اللغة العربية)** (د.ت).

– **د. عبدالصبور شاهين:**

• أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي **(أبو عمرو بن العلاء)** نشر مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، مطبعة المدني بمصر، ط1، **1408 هـ – 1987م.**

• في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1985م.
• القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دار القلم، 1966م.
• المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400 هـ – 1980م.

– د. عبدالعزيز مطر :
• لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، المكتبة العربية، 1386 هـ – 1997م.

– عبدالفتاح السيد المرصفي:
• الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون من طريق الشاطبية، مراجعة: عبدالفتاح القاضي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1، 1390 هـ – 1970م.
• هداية القارئ إلى تجويد الكلام الباري مكتبة طيبة، المدينة المنورة، المجلد الثاني، ط2 (د.ت).

– عبدالفتاح القاضي :
• الوافي في شرح في القراءات السبع، نشر وطبع عبدالرحمن محمد لنشر القرآن الكريم، المكتبة الإسلامية بمصر (د.ت).

– د. عبده الرّاجحيّ :
• اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف بمصر 1969م.

– العجّاج :
• ديوانه برواية الأصمعي وشرحه، عُني بتحقيقه د. عزة حسن، مكتبة دار الشعر، شارع سوريا، بيروت (د.ت).

– ابن عصفور (عليّ بن مؤمن)
• ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط2، 1402 هـ – 1982م.

• الممتع في التصريف تحقيق د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1978م.

– ابن عقيل (عبدالله بن عقيل)

• شرح ألفيّة ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، راجعها د. محمد أسعد النادري، شركة أبناء شريف الأنصاريّ للطباعة، 1415 هـ – 1995م.

– العكبريّ (أبو البقاء عبدالله بن الحسين)

• التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، 1976م.

– علي محمد الضبّاع:

• شرح الشاطبية المسمى: إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر (د.ت).

– د. عوض محمد القوزيّ

• المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري) نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1401 هـ – 1981م.

– غالب فاضل المطلبيّ :

• لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1398 هـ – 1978م.

– غانم قدوري الحمد :

• الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، مطبعة الخلود، العراق، 1406 هـ – 1974م.

– الفارسي : (أبو علي الحسن بن أحمد)

• التكملة، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على تعضيده، الجمهورية العراقية (د.ت).

- **الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد)**
- معاني القرآن، عالم الكتب، ط3، 1983م.

- **الفيروز أباديّ (محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم)**
- القاموس المحيط، توزيع مكتبة النوري، دمشق (د.ت)

- **القسطلاني (أحمد بن محمد بن أبي بكر)**
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: د. عبدالصبور شاهين، الشيخ عامر السيد عثمان، لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، 1392 هـ – 1972م.

- **كُثَيِّر عزّة : (كثيّر بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعيّ)**
- ديوانه ، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، 1391 هـ – 1971م.

- **د. كمال محمد بشر :**
- دراسات في علم اللغة (القسم الأول)، دار المعارف بمصر، ط2، 1971م.
- علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1980م.

- **ابن مالك : (محمد بن عبدالله بن مالك الطائي)**
- شرح التسهيل، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410 هـ – 1990م.

- **المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد)**
- المقتضب، تحقيق د. عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

- **ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغداديّ)**
- السبعة، تحقيق : د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط3، (د.ت).

- محمد عبدالعزيز النجار :

• ضياء السالك إلى أوضح المسالك (صفوة الكلام على توضيح ابن هشام) مكتبة ابن تيمية، القاهرة، توزيع مكتبة العلم بجدة (د.ت).

- د. محمود السّعران :

• علم اللغة (مقدمة للقارئ العربيّ) دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).

- المراديّ (بدر الدين الحسين بن قاسم)

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، شرح وتحقيق: أ.د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1422 هـ - 2001م.

- مكيّ (بن أبي طالب القيسيّ)

• الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1960م.

• الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، تحقيق: أحمد حسن فرحات، مكتبة مكيّ ابن أبي طالب القيسيّ، توزيع دار الكتب العربية، طبع دار المعارف للطباعة والنشر، دمشق، 1393 هـ - 1973م.

• الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، 1987م.

• مشكل إعراب القرآن، تحقيق: محمد السّواس، دمشق، دار المأمون للتراث، ط2، (د.ت).

- ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاريّ)

• لسان العرب، طبعة مصوّرة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت).

– النّحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)

• إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط3، 1409 هـ – 1988م.

– هافا (J.g.HAVA,S.J.)

• الفرائد الدرّيّة (عربي انجليزي)، دار المشرق، توزيع المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، ط5، 1986م.

– ابن هشام (عبدالله بن يوسف الأنصاريّ)

• أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ومعه إرشاد السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، (د.ت).

– د. هنري فليش

• التفكير الصوتيّ عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جني، تعريب وتحقيق: د. عبدالصبور شاهين، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، يونيه، 1968م.

– وليم بن الورد:

• مجموع أشعار العرب المشتمل على ديوان رؤبة العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979م.

– ابن يعيش (موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش)

• شرح المفصّل، طبع ونشر دار الطباعة المنيرية لصاحبها محمد منير عبده (د.ت).

ثانياً : المجلات والأبحاث

1. د. إبراهيم أنيس :

- حروف تشبه الحركات، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1963م، ج 16.
- صيغ الاسم الثلاثي المجرد، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مطبعة التحرير، 1958 م، ج 10.

2. تغريد السيد عنبر :

- الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة (دراسة صرف صوتية) المجلة العربية للدراسات اللغوية معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ع 8 ، 1986م، م 4.

3. د. جواد كاظم عناد :

- علّة التقاء الساكنين في الفهرس الصرفيّ (دراسة صوتيّة) العراق، جامعة القادسية (مخطوط).

4. د. رمضان عبدالتواب :

- أسطورة الأبيات الخمسين في (كتاب سيبويه)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد التاسع والأربعون، الجزء الثاني، ربيع الأول: 1394 هـ نيسان (إبريل): 1974.

5. د. سمير شريف ستيتية :

- ظاهرة الوضوح السمعيّ في الأصوات (جهاز مبتكر لقياسها) مجلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات، أربد، الأردن، ع 1، 1988م، م6.
- تحليل الظواهر الصوتية في قراءة الحسن البصري، مجلة كليّة الدراسات الإسلامية والعربية، مجلة إسلامية فكرية ثقافيّة محكّمة، دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، ع 8، 1415 هـ – 1994م.

6. عبدالعزيز حليلي :

- البنية المقطعية العربية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، معهد الخرطوم الدولي اللغة العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ع 2 ، 1986م، م4.

7. مراجع عبدالقادر الطّلحيّ :

- (القواعد الصوتية الوظيفية) مجلة الباحث، مجلة علمية سنوية محكّمة تصدر عن المعهد العالي لإعداد المعلمين بودّان، العدد الأول، السنة الأولى، طبعت في مطابع زهران، عمان الأردن، 1370 و.ر، 2002 ف.
- (المقطع الصوتي : بناؤه، أنواعه، أجزاؤه، حدوده)، مجلة قاريونس العلمية تُعنى بمختلف فروع المعرفة الإنسانية والتطبيقية تصدر باللغة العربية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ع1، 2، السنة العاشرة 1997م.

8. مجلة مجمع اللغة العربية :

- القاهرة، مطبعة وزارة التربية والتعليم 1955م، ج 8 (قرار لغويّ : مواضع التقاء الساكنين).

9. مجلة مجمع اللغة العربيّة :

- القاهرة، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية (مصطلحات في علمي الأصوات واللغة) 1963م.

الـفـهـرس

الـموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الفصل الثالث

التخلص من التقاء ساكنين أولهما حرف صحيح

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الرابع

مواضع التقاء الساكنين

المبحث الأول:

الموضوع	رقم الصفحة

تنفيذ الطباعة والتجهيزات الطباعية

دار قبـــاء الحديثـــة

للطباعة والنشر والتوزيع _ القاهرة

جمهورية مصر العربية .

16 عمارات العبور _ شارع صلاح سالم _ مدينة نصر

تيلفاكس 02 2262*365 محمــول 0123140315

E_mail: modern qubaa@hotmail.com